حزب العدالة والتنمية

ⵓⵔⵕⵕⵓⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⴷⵓⵖⵜ ⴰ ⵜⵎⵓⵔⵉⵜ

Parti de la Justice et du Développement

pjd.ma

البرنامج الانتخابي
لحزب العدالة والتنمية
برسم الانتخابات التشريعية

الأربعاء 08 شتنبر 2021

مصداقية • ديمقراطية • تنمية

حزب العدالة والتنمية

ⵓⵕⴰⵖⵓ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰ ⵜⴰⵎⴰⵏⵜ

Parti de la Justice et du Développement

pjd.ma

البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية برسم الانتخابات التشريعية

الأربعاء 08 شتنبر 2021

مصداقية • ديمقراطية • تنمية

محتويات البرنامج

توطئة 4

الجزء الأول: 6

المنطلقات 6

مبادئ وقناعات 8

المرجعية الإسلامية 8

منظومة القيم الوطنية الجامعة: 8

العرض السياسي للحزب 9

منهجية إعداد البرنامج الانتخابي للحزب 10

التحولات والانتقالات والمستجدات 12

التحولات 12

الانتقالات 12

المستجدات 13

تجربة حكومية متميزة 17

إنجازات مهمة فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسساتية والحكامة 17

تطورات اقتصادية وازنة 18

القطاعات الاجتماعية، أولى الأولويات بنتائج ملموسة: 25

الجزء الثاني: 33

محاور ورافعات البرنامج 33

المحورالأول: تعزيز الموقع السياسي والاستراتيجي والإشعاعي للمغرب في محيطه الإقليمي والجهوي و الدولي. 37

القضية الوطنية والوحدة الترابية 37

تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب 38

المحور الثاني: تحسين المناخ الديمقراطي والسياسي والحقوقي . 40

الرؤية: 40

الأهداف: 40

الإجراءات: 42

المحور الثالث: تعزيز كرامة المواطن وتثمين الرأسمال البشري 44

الرؤية والأهداف: 44

الإجراءات: 44

المحور الرابع: جيل جديد من الإصلاحات من أجل العدالة الاجتماعية والمجالية الشاملة والتقليص من الفوارق 55

الرؤية: 55

الأهداف والإجراءات: 55

المحور الخامس: الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني 59

الرؤية: 59

الأهداف والإجراءات: 59

الرافعة الأولى: تطوير الحكامة ومواصلة الإصلاحات الهيكلية المرتبطة بها. 73

في الرؤية والأهداف: 73

الإجراءات: 75

الرافعة الثانية: تملك آليات ووسائل التحول الرقمي 79

الرؤية والأهداف: 79

الإجراءات 80

الجزء الثالث: 82

مؤشرات البرنامج الانتخابي وآليات تنزيله 82

تـوطـئـة

يتقدم حزب العدالة والتنمية إلى الانتخابات التشريعية 2021 ببرنامج انتخابي طموح يجسد من خلاله وفاءه الدائم لقضايا الوطن، وانخراطه المتجدد في مواصلة خدمة المواطنات والمواطنين وتحقيق تطلعاتهم، بثبات ومسؤولية واجتهاد.

وتمثل هذه الانتخابات سادس استحقاق تشريعي يخوضه الحزب منذ انطلاقته الثانية بقيادة الدكتور عبد الكريم الخطيب رحمه الله، قائد جيش التحرير، ورئيس أول برلمان مغربي منتخب، معبرا عن نهج إصلاحي معتدل، ينطلق من رؤية تجديدية للمرجعية الإسلامية السمحة، ويتعاون بوفاء مع جلالة الملك أمير المؤمنين، ويحاول من خلال هيئاته ومناضليه تنزيل قيم النزاهة والحكامة والشفافية، ويلتزم في أدائه بمبادئ الشراكة والتعاون والصبر والتضحية والإصرار والاجتهاد في خدمة المجتمع.

وقد عمل الحزب طيلة مسيرته على ترجمة هذا النهج من خلال مبادئ متجذرة في مشروعه الإصلاحي، أساسها الإعلاء من شأن الوطن، والثبات على صيانة وحدته وأمنه وقوته واستقراره، والوفاء بالالتزامات والعهود، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتقديم المصلحة العامة على ما عداها من مصالح حزبية وفئوية وشخصية.

كما عمل الحزب على بلورة هذه المبادئ من خلال صياغتها في أهداف كبرى من أهمها خدمة مصالح الوطن وتأكيد أولويتها القصوى، والسعي إلى تحقيق كرامة المواطن وحريته وحقه في العيش الكريم في مجتمع يوفر له شروط العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والديمقراطية وتحقيق الانبعاث الحضاري المنشود، في استيعاب تام لمختلف مكونات المجتمع المغربي وتعبيراته اللغوية وروافده الثقافية، والقرب منهم، والإنصات لتطلعاتهم، والتواصل معهم في كل مستجد يهم حاضر الوطن ومستقبله.

وقد جعلت هذه التوجهات من حزب العدالة والتنمية حزبا حاملا لثقافة سياسية متميزة تقوم على تقديم نموذج جديد من الفاعلين والمناضلين في الحياة السياسية الوطنية، ومدافعا عن برنامج إصلاحي اجتماعي واقتصادي، ساهم به، عبر أطره ومناضليه ومنتخبيه، في السعي نحو تحقيق انتظارات بلدنا، وتعزيز شروط نهضة مجتمعنا ومناعة دولتنا، وقد استطاع أن يراكم نجاحات معتبرة في تدبير الشأن العام والوفاء للعديد من وعوده وعهوده في البرنامج الانتخابي أو في البرنامج الحكومي، وذلك في سياق دولي وإقليمي مليء بالتحديات، وفي ظل ظرفية حرجة تمر بها البشرية في السنتين الأخيرتين بفعل جائحة كورونا، وفي مرحلة انتقالية طبعتها تحديات متراكمة بسبب التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة العربية الإسلامية في العقد الماضي.

وتأتي استحقاقات 2021، كذلك، في سياق استثنائي تميز على الخصوص باعتماد قوانين انتخابية تتضمن مقتضيات غير مسبوقة من حيث طابعها التراجعي في اتجاه الحد من الروح التنافسية الإيجابية على أرضية المشاريع والبرامج السياسية، لصالح منطق التقاسم والغنيمة والمحاصصة، وذلك من خلال اعتماد قاسم انتخابي على أساس المسجلين في اللوائح الانتخابية مع حذف العتبة بالنسبة لنسبة الأصوات المحصل عليها

وبهذا الصدد، سيسجل التاريخ أن حزب العدالة والتنمية قد خاض معركة سياسية قوية ضد هذا المسار التراجعي من داخل المؤسسة التشريعية ومن خارجها، لما يمثله من مس خطير بالكسب الإيجابي لديمقراطيتنا الناشئة الذي راكمته بلادنا خصوصا على مدار العقدين الأخيرين، ورغم ذلك فإن حزب العدالة والتنمية، انطلاقا من قناعاته الراسخة بمنهج المشاركة السياسية الإيجابية وتغليب المصلحة الوطنية على أيّ اعتبار آخر، قرّر قبول التحدّي وإعلان عزمه على خوض غمار هذه الاستحقاقات بروح وطنية عالية وبعزيمة سياسية قوية من أجل الاستمرار في النهوض بواجبه ودوره في الإسهام في بناء مغرب أفضل من مدخل النضال المتواصل لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي المنشود.

لذلك، فإن الحزب، إذ يتقدم بهذا البرنامج الانتخابي الطموح والواقعي في الآن نفسه، فهو واع بأن العشرية القادمة تمثل رهانا كبيرا لبلدنا، خصوصا وهو يخطو من أجل تنزيل نموذج تنموي جديد، بأهداف استراتيجية كبرى، تسعى من جهة أولى إلى تحصين الأبعاد الديمقراطية والحقوقية والسياسية، وتحرص من جهة ثانية على تقليص الفقر والحد من الفوارق الاجتماعية وضمان الولوج العادل للخدمات العمومية، وتنزيل مشروع الحماية الاجتماعية الشاملة والعادلة، وتعزيز شروط الإقلاع الاقتصادي في المجالات الفلاحية والصناعية والطاقية والرقمية، المسنود ببنية تحتية متقدمة، وبنظام فعال للحكامة الجيدة والنجاعة في التدبير، كما يحقق معايير الشغل الكريم ويرسي أسس تنمية مستدامة ترتكز على استثمار نوعي للثقافة المغربية الموحّدة المنابع والموارد والمتعدّدة التعبيرات والروافد والمنفتحة على مختلف التجارب الإنسانية النبيلة.

لكل هذه الاعتبارات، فإن انتخابات 2021 تتجاوز مرحلة التصويت العادي لممثلين في مؤسسات دستورية، إلى فرز مؤسسات ديمقراطية قوية ومؤهلة لربح رهان تنزيل النموذج التنموي الجديد، وكسب رهان بناء اقتصاد مغرب ما بعد جائحة كورونا. وفي الوقت نفسه، صيانة ما تراكم من مكتسبات في العقود الماضية، وخاصة في العشرية السابقة التي كان لحزبنا شرف المساهمة فيها من موقع المسؤولية الحكومية لولايتين متتاليتين، فضلا عن قيادة تدبير شؤون غالبية الجماعات الكبرى، وما تحقق فيهما من حصيلة غنية ومشرفة من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية الوازنة، والإصلاحات التنموية والسياسية والمؤسساتية المرتبطة بتنزيل دستور 2011، وحماية استقلال القرار الاقتصادي، وصيانة التماسك الاجتماعي الوطني، فضلا عن اعتماد قرارات استراتيجية في مواجهة التحديات والإكراهات المالية والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الهيكلية، في ظل التقلبات الخارجية المرتبطة بجوار إقليمي وأوروبي يعاني من أزمات وصعوبات متنامية.

إن عزيمة حزب العدالة والتنمية، وهو يستشرف كل هذه الاستحقاقات والانتظارات والتحديات، تزداد صلابة وقوة لتحمل المسؤولية بروح وطنية من أجل مواصلة عمله في خدمة الوطن، والتقدم بفخر واعتزاز لخوض غمار الانتخابات التشريعية 2021، ببرنامج انتخابي طموح وواقعي يجسد التعاقد المتجدد مع المغاربة لربح رهان تعبئة وطنية من أجل نهضة شاملة في هذه العشرية المفصلية من تاريخ الشعب المغربي.

الجزء الأول:

المنطلقـات

إيمانا منه بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، يولي حزب العدالة والتنمية أهمية خاصة للاستحقاقات الانتخابية بوصفها لحظة ديمقراطية متميزة، سواء من خلال تقديم حصيلة العمل الحكومي والبرلماني والترابي لولاية سابقة، أو من خلال اقتراح برامج انتخابية تؤسس لتعاقد جديد مع المواطنات والمواطنين، مؤطر لتدبير الشأن العام لولاية لاحقة.

واليوم، يقدم حزب العدالة والتنمية برنامجه الانتخابي لتشريعيات 2021، من موقع وعيه الكامل بشروط وإمكانات وإكراهات التدبير الحكومي، وإدراكه العميق لمختلف الإمكانات المتوفرة، والتحديات المتوقع أن تعترض تنزيل وتنفيذ مضامين هذا البرنامج، مراعيا في ذلك الرهانات الكبرى التي تحدو المغاربة جميعا لإنجاز إصلاح نوعي يضع المغرب في مصاف الدول الصاعدة.

إن الحزب يعي، وخاصة في ظل الظروف الراهنة المرتبطة بجائحة كوفيد19 وما بعدها، حجم التطلعات الشعبية والمطالب الاجتماعية، المعبَّر عنها أو غير المعبّر عنها، مما يفرض على مدبر الشأن العام، الوطني والترابي، بذل المزيد من المجهودات لاستثمار الفرص الواعدة من أجل تحقيق انتقال ديمقراطي وحقوقي مضطرد، والمساهمة في بناء اقتصاد تنافسي غير ريعي منتج للثروة ولفرص العمل، وإرساء نظام عادل لتوزيع متكافئ لعوائد التنمية.

وكعادته، انكب حزب العدالة والتنمية على إعداد مقترحات برنامجه، معتمدا على جهود أطره وخبرائه وعموم مناضليه، وباستثمار رصيد تجربته في تدبير الشأن العام، ثم بالاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، والانفتاح على ما تنتجه مختلف المؤسسات الرسمية والبحثية والمدنية من تقارير وبحوث ودراسات، تجعل هذا البرنامج مستوفيا للشروط العلمية والمنهجية في بلورة التدابير والإجراءات بشكل واضح ومتناسق.

فبعد تشخيص مختلف أبعاد الواقع الوطني، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا ودوليا، وبعد تقييم السياسات والبرامج والمجهودات العمومية، ودراسة آثارها على المواطنات والمواطنين، تم ترصيد ما تم تحقيقه من إنجازات ومكتسبات، وتقويم ما رصد من اختلالات ونقائص، وتوقع ما قد يستجد من إشكالات وتحديات.

وهذا ما أفضى إلى صياغة برنامج انتخابي يعبر عن الخصوصية التي تميز منطلقات الحزب الفكرية والتصورية، ويزاوج بين المقاربة السياسية التي تركز على اختيارات وأولويات واضحة ومنسجمة، والمقاربة التقنية التي تركز على البعد الإجرائي والعملي، دون السقوط في النزعة القطاعية، بل بالتوجه نحو منطق قائم على الالتقائية والاندماج الأفقي، بما يسهم في التعاطي الناجع والفعال مع رهانات الوطن وطموحات المواطن.

مبادئ وقناعات

المرجعية الإسلامية

حزب العدالة والتنمية من المغاربة وإليهم، بمقومات هويتهم التاريخية والاجتماعية والحضارية، وهو ما يؤطر مختلف مستويات عمله، سواء خطه السياسي، أو تدبيره للشأن العام، أو نضاله اليومي. وهكذا، يجعل الحزب من المرجعية الإسلامية محور ارتكاز رؤيته لمواجهة تحديات الراهن والمستقبل، لكونها ضامنة لاجتماع الأمة المغربية واستقرارها واستمرارها في تحفيز القيم المغربية وتملكها وتنزيلها، ومرشدة لاختياراته لتدبير شؤون الدولة ومقترحاته لمعالجة الاختلالات والتفاوتات الاجتماعية، ومنشطة للحركية الاستثمارية والاقتصادية، ومكرسة لمبادئ الشفافية والديموقراطية والمحاسبة وسيادة القانون، ومحفزة كذلك لمختلف مؤسسات المجتمع من أجل تعبئة الإمكان البشري للانخراط في أي مبادرة تنموية.

ويجسد الانطلاق من المرجعية الإسلامية جوهر منظومة القيم التي تميز المشروع الإصلاحي لحزب العدالة والتنمية، والتي ما فتئ يؤكد على أولويتها في مختلف أوراقه المرجعية. ولذلك، فإن منطلق أي إقلاع تنموي حقيقي هو القيم الأصيلة للمجتمع مثل الصدق والأمانة والمصداقية و"المعقول" والمسؤولية والتفاني في القيام بالواجبات.

من جانب آخر، يعتبر الحزب هذه المرجعية ترجمة لتبوء الدين الإسلامي موقع الصدارة في الدستور المغربي في إطار الهوية المغربية المتعددة الروافد، دون أي شكل من أشكال التمييز أو الإقصاء، ودون انغلاق على الذات أو قطيعة مع باقي المرجعيات، وبعيدا عن احتكار هذه المرجعية أو إضفاء طابع القداسة على الاجتهادات والتقديرات التي يتبناها الحزب.

لقد ترجم الحزب انخراطه الإيجابي في العملية السياسية، منذ بداية مساره النضالي سنة 1967، إلى رؤية سياسية لتجاوز الإشكالات التي تعترض جهود الدمقرطة والتنمية والعدالة في المغرب، وفق منهجية إصلاحية ترتكز على التعاون المبدئي والثابت مع المؤسسة الملكية، ونبذ الصراع والتنازع على السلطة، وتغليب ثقافة الحوار والتوافق والشراكة مع مختلف الفرقاء الحزبيين والنقابيين والجمعويين، ونهج المراكمة الإيجابية، واحترام سنة التدرّج، وذلك إيمانا منه بأن عملية الإصلاح عملية معقدة ومركبة، تحتاج لتظافر جهود جميع مكونات الشعب المغربي، وهو الأمر الذي يقتضي بناء أجواء من الثقة المتبادلة بين مختلف الفاعلين من أجل التعاون على معالجة المشاكل التي يعانيها المجتمع ومواجهة التحديات التي يجابهها الوطن.

منظومة القيم الوطنية الجامعة:

يسعى المغاربة إلى التنفيذ الحقيقي والأمثل والديمقراطي للعقد الاجتماعي الذي كرسه دستور 2011، وإلى ترسيخ قيمه ومرتكزاته، بما يكفل دعما لاختيار بلدنا الذي لا رجعة فيه في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية،

والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة، وذلك بهدف تعزيز أجواء الثقة والمصداقية التي تعتبر أساسا للحماس الوطني والتعبئة الجماعية والتنافس البناء.

ولبلوغ ذلك، وجب الاستثمار في قيم مجتمعنا الأصيلة، من قبيل قِيم الانتماء وحب الوطن (التضحية والبذل والدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية) وقِيم التكافل والتضامن (العمل التطوّعي والخيري والأوقاف) وقيم المواطنة (المشاركة، والتَّعددية، والحكامة، والتَّلازم بين الحقوق والواجبات) وقيم الانفتاح والاعتدال والتَّسامح والمسؤولية والتعاون واحترام القانون والنظام العام، وتقدير قيمتي الوقت والعمل واحترام الآخر والتفاني في القيام بالواجبات وتدبير الاختلاف بطرق حضارية راقية.

ولأن النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة يقتضي بلورة دينامية مجتمعية ايجابية، فوجب العمل على تقوية قيم العمل والاستقامة والعدالة الاجتماعية والمجالية، واسترجاع دور الأسرة كلبنة أساسية في غرس هذه القيم وتوريثها، تمكينا لتوفير الخدمات، وصون كرامة المواطنين والمواطنات، وتحصين السلم المجتمعي من كل المخاطر، ولدعم قيم الإبداع والابتكار، تمكينا لإطلاق الطاقات الحية في المجتمع وبلوغ مكانة متميزة بين دول العالم.

هذه القيم تحتاج اليوم مجهودا جماعيا لإعادة إحيائها وإبرازها وتملكها من طرف مختلف المواطنين، وتنزيلها من طرف مختلف المؤسسات، وتوريثها للأجيال اللاحقة بما يجعلها رافعة لاستنهاض الهمم وللعمل الوطني الجماعي، ولزرع الثقة وتعزيزها، وتجميع الجهود وتوجيهها، وإذكاء الحماس الضروري لترسخ ثقافة التحلي بالمسؤولية والمواطنة الملتزمة، التي تتلازم فيها ممارسة الحقوق بالنهوض بالواجبات، وتناهض السلبية والعدمية وتعيد الاعتبار لثقافة الاجتهاد والعمل مقابل ثقافة التواكل والانتظارية، وخاصة في ظل التحولات المجتمعية العالمية التي تمهد الطريق لتبلور تحولات يعتمل في العمق في المجتمع المغربي، وهو التحول الثقافي والاتصالي، الذي يكاد يخترق مجمل الكيان الاجتماعي بممارساته الأخلاقية وقواعده السلوكية.

العرض السياسي للحزب

ما فتئ حزب العدالة والتنمية يؤكد على ضرورة تحسين المناخ السياسي كمدخل لتحقيق تنمية شاملة وتعزيز الإشعاع الدولي للمغرب، من خلال احترام الإرادة الشعبية باحترام التعبير الحر للناخبين، واستكمال بناء دولة ديموقراطية يسودها الحق والقانون، وتقوية الأحزاب السياسية واحترام استقلاليتها حتى تضطلع بالأدوار المنوطة بها، وتعزيز دور البرلمان في تقييم السياسات العمومية، وتفعيل دور الجهوية كرافعة لتحديث هياكل الدولة وتحسين الحكامة الترابية، وترسيخ دور المجالس المنتخبة في تدبير شؤون المواطن.

وهكذا تطور العرض السياسي للحزب خلال العشرية الأخيرة عبر ثلاثة مراحل، تميزت أولاهما بتبني شعار "الإصلاح في إطار الاستقرار"، وذلك على إثر انبعاث حركة الربيع الديمقراطي في المنطقة والحراك الشبابي لحركة 20 فبراير في المغرب. وتبلور، في هذا السياق، شعار انتخابات 2011 المتمثل في "مناهضة الاستبداد ومكافحة الفساد". ثم تميزت المرحلة الثانية لما بعد مؤتمر 2012 بتبني الحزب أطروحة تحت شعار: «شراكة فعالة من أجل البناء

الديمقراطي". أما بعد 2016، فقد تميزت المرحلة بتقييم إيجابي للتجربة الحكومية للحزب، رغم الصعوبات والعراقيل التي اصطدمت بها، وإخفاق محاولات التحكم في نتائج الانتخابات، وهو التقييم الصادر عن صناديق الاقتراع في محطتين انتخابيتين متتاليتين: الانتخابات الجماعية لسنة 2015، والانتخابات التشريعية لسنة 2016 حيث حقق الحزب نتائج غير مسبوقة في الحياة السياسة المغربية. كما تميزت هذه المرحلة بالمصادقة على ورقة "توجهات واختيارات المرحلة" التي اعتمدت اختيار "مواصلة البناء الديمقراطي"، كما تميزت بتقدم واضح في مجال تدبير الحزب للشأن الجماعي، وخاصة على مستوى المدن الكبرى، وبتبني الحزب، من خلال موقعه في الحكومة، لشعار "الإنصات والانجاز".

واليوم، وبعد التقييم العام للمشاركة السياسية للحزب خلال هذه العشرية، وبالنظر لما حققه للوطن من مكتسبات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي والتدبيري، وللإكراهات والتحديات التي ما زالت تعوق المسيرة التنموية والانتقال الديمقراطي، فإن العرض السياسي للمرحلة يتمحور حول العنوان الجامع التالي : "جميعا لتحصين الاختيار الديمقراطي وتعزيز مسار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية"، وهذا الشعار يحيل إلى ضرورة الصمود معا لتعزيز خيار الشراكة في الإصلاح، ومواصلة الالتزام به، دون أي نزوع إقصائي أو هيمني، والعمل إلى جانب القوى الحية بالوطن من أجل تحصين الاختيار الديمقراطي وتعزيز المكتسبات في مسار البناء الديمقراطي والحقوقي ببلادنا، ومواجهة مختلف التهديدات التي تنذر بنكوص ديمقراطي. ورغم كوننا نتحمل جزءا من المسؤولية في الوضع الحالي ببلادنا، فإن حزبنا سيستمر في النضال للوقوف ضد محاولات النكوص عن الاختيار الديمقراطي، باعتباره المدخل الأساسي لتعزيز مسار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

من جهة أخرى، فإننا نستحضر حصيلة التدبير الحكومي والمكتسبات التي تحققت خلال هذه المرحلة، ونؤكد على ضرورة مواصلة الإصلاحات لتجاوز الخصاص في مجال إنتاج الثروة، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية، وضمان فعالية منظومة الحماية الوطنية لحقوق الإنسان، خصوصا لدى القائمين على إنفاذ القانون.

منهجية إعداد البرنامج الانتخابي للحزب

مع توالي مشاركاته في الاستحقاقات التشريعية على مدى الفترة الممتدة منذ ربع قرن تقريبا، تمكن حزب العدالة والتنمية من تطوير منهجية صياغة برامجه الانتخابية باعتماد طرق مبتكرة ومقاربة متكاملة، ترتكز على أربعة أعمدة:

- يتجسد العمود الأول لهذه المنهجية في القوة الاقتراحية والنفس النضالي المستمدان من الطاقات والكفاءات الداخلية التي يزخر بها الحزب؛ حيث تم الاشتغال بشكل مبكر في إطار فرق عمل موضوعاتية، تم فرزها بناء على تصور مدروس واختيارات واضحة بشأن الأهداف والمحاور الرئيسية للبرنامج الانتخابي المنشود. وقد تميزت السنتان الأخيرتان بإصدار الحزب لأربع مذكرات مرجعية على صلة وثيقة بالبرنامج الانتخابي: الأولى هي مذكرة الحزب المتعلقة بالنموذج التنموي الجديد، والثانية تتعلق بمقترحات الحزب بشأن مواجهة تداعيات جائحة كوفيد 19، والثالثة تتعلق بالعرض السياسي للحزب في المرحلة الراهنة، أما الرابعة فتخص مبادرة الحزب في المجال الحقوقي والسياسي.
- يستند العمود الثاني في هذه المنهجية إلى استثمار الرصيد الهام لتجربة الحزب في قيادة العمل الحكومي لولايتين متتاليتين. فهذا العامل الهام جعل من اللازم وضع تقييم حصيلة العمل الحكومي في صلب هذه

المنهجية، باعتبار ذلك التقييم عنصرا مفيدا في تجويد وتطوير البرنامج الانتخابي، إضافة إلى أن استثمار رصيد التدبير المباشر للشأن العام يمكن، من جهة أولى، من اقتراح تدابير وإجراءات غايتها ترصيد الإنجازات وتدارك التعثرات والاختلالات، ومن جهة ثانية، يمنح البرنامج الانتخابي والإجراءات المقترحة فيه جرعة هامة من الواقعية والقابلية للإنجاز.

• يتجلى العمود الثالث في الحرص على الاستفادة المثلى من مختلف الدراسات والتقارير الاستشرافية والتقييمية المرجعية الصادرة عن هيئات وطنية ودولية، وكذا السعي إلى الاستئناس بمجموعة من الممارسات الدولية الجيدة المستمدة من بعض الدراسات المقارنة التي قام بها الحزب لعدد من البرامج الانتخابية أو الحكومية بدول مختلفة؛

• يرتكز العمود الرابع لهذه المنهجية على اعتماد آليات تشاورية استهدفت بشكل خاص الاستفادة من تجربة عدد من الخبراء من خارج الحزب، وذلك إما من خلال ورشات دراسية موضوعاتية يتم فيها استقراء أهم المقترحات والتدابير التي يقترحها الخبراء والمتخصصون، وفق منهجية محددة تبدأ بالتشخيص وتنتهي بعرض الإجراءات ذات الأولوية؛ وإما من خلال اللقاءات والندوات العلمية التي نظمها منتدى التنمية لأطر وخبراء الحزب بمشاركة أكاديميين متخصصين وفاعلين اجتماعيين واقتصاديين، والتي تناولت عددا من الموضوعات المرتبطة بتدبير السياسات العمومية.

التحولات والانتقالات والمستجدات

إن تشخيص مختلف أبعاد الواقع الوطني يدفعنا إلى استنتاج كون بلدنا يعيش ثلاثة تحولات، تفاعلت مع ثلاثة انتقالات، وطرأت عليها ثلاثة مستجدات.

التحولات

انتهت العشرية التي ودعناها والمغرب يعيش في خضم ثلاثة تحولات متسارعة ومؤثرة في نفس الآن على مداخل ومخرجات سياساته العمومية. وقد طالت هذه التحولات البعد الديمغرافي، والبعد المجالي، والبعد الثقافي.

تحول ديمغرافي وجيلي

أسفر تقلّب العديد من تقاليد العيش، من قبيل تأخّر سن الزواج، وتمدد مدة التّمدرس، وصعوبة ولوج سوق الشغل، عن تبعات لا زالت تشكل تحديات لمختلف السياسات العمومية والبرامج التنموية المتعلقة بقضايا التربية والتشغيل والإدماج الاجتماعي والتنشئة السياسية والمدنية. هذه التحولات عرفها المغرب حتى قبل بداية العشرية الحالية.

تحول ترابي ومجالي

يتمثل هذا التحول في ارتفاع مضطرد لجاذبية المدن التي أضحت تستضيف ثلثي الساكنة، وفي توزيع غير متكافئ للسكان وأنشطتهم بين مختلف جهات المملكة، وهو ما يطرح تحديات مرتبطة بحكامة إعداد التراب، وتدبير المجال، وبلورة السياسات الموجهة للمدن، وتنظيم ومواكبة وتوزيع الأنشطة الإنتاجية والتنافسية، إضافة إلى ما يقابلها من إشكالات متعلقة بمستقبل المجال القروي.

تحول ثقافي واتصالي

نتج عن التفاعل بين المنظومة المرجعية والقيمية للمغاربة وبين سيرورات الحياة الحديثة ومنطقها العالمي تحول شمل المجتمع المغربي بممارساته الأخلاقية وقواعده السلوكية، حيث تنامت بعض مظاهر النزوع الفرداني، وتحول نمط الفهم والتفاعل مع الواقع والمستقبل، وتغيرت طرق التعبير عن الرغبات والاحتياجات، وهي التحولات التي أثرت على العلاقات الاجتماعية والأسرية ومستويات تَمثل الهوية الوطنية، وذلك رغم تمسك أغلب المغاربة بتقدير التضامن الأسري والتآزر الاجتماعي المستندين إلى المفاهيم الأصيلة والقيم المتجذرة، وهو ما من شأنه أن يؤثر على مجمل السياسات العمومية.

الانتقالات

بالموازاة مع هذه التحولات، بل وبالتفاعل معها سعيا لحلحلة التحديات التي تمخضت عنها، شهدت البلاد ثلاثة انتقالات بطيئة ومتعثرة، مع فروق زمنية بينها وبين التحولات التي ساهمت في بلورتها، وهي الفروق التي أثرت على نجاعتها وخلق فجوة تنموية تمثلت في تنامي منسوب المطالبات في مقابل تباطؤ على مستوى الإنجازات والإجابات المقدمة.

انتقال ديمقراطي مطرد لكنه متردد

أول هذه الانتقالات هو الانتقال الديمقراطي المتردد. فبالرغم من أن المنحى العام لمسار الدمقرطة يبقى إيجابيا، فإن التراجع عنه لا يشكل استثناء، إذ تطلع علينا بين الفينة والأخرى ممارسات نكوصية تهدد هذا المسار وتشوش على منسوب الثقة في استمراره، وهو ما ينشئ نوعا من الانتظارية الهدامة، وانصرافا تلقائيا عن وجهة التنمية المنشودة.

انتقال اقتصادي واعد لكنه بطيء

وثانيها انتقال اقتصادي واعد، لكنه متأرجح بين إيجابيات الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى وتقوية قدرات الجذب الاستثماري وتعزيز العلاقات الاقتصادية، وبين سلبيات اقتصاد تنقض عراه معاول الريع والاحتكار والاقتصاديات العائلية وغير المهيكلة. والتحدي اليوم يكمن في تحويل المؤشرات الاقتصادية والمالية الإيجابية إلى نتائج تؤهلنا لولوج نادي الدول الصاعدة، وتسهم في الرقي بمستوى عيش المواطنات والمواطنين.

انتقال قلق للمحيط الجيو-استراتيجي

وثالثها انتقال قلق للمحيط الجيو-استراتيجي، إذ، وبالنظر لما تزخر به المنطقة من ثروات حيوية وما يكتنفها من رهانات استراتيجية وأمنية، فإن العديد من القوى الدولية تتنافس إما للحفاظ على مصالحها التقليدية أو لبسط نفوذها، وهو ما يقتضي التعامل مع هذا المعطى باعتباره فرصة وتهديدا في نفس الوقت، بما يستلزمه ذلك من بناء ديبلوماسية وطنية يقظة واستباقية، حريصة على تنويع الشركاء وتجسير التعاون مع المنتظم الأممي، وتعميق الانتماءين المغاربي والإفريقي، مع الحرص الدائم على تعزيز الحضور في النظام الإقليمي العربي والإسلامي.

المستجدات

واليوم، وفي ظل هذه التحولات والانتقالات المتوسطة والطويلة الأمد، تأتي انتخابات 2021 في ظرفية تتميز بثلاث سياقات رئيسية متعلقة بمسار الإعداد لمقترح نموذج تنموي جديد، والتعاطي مع مخلفات جائحة كورونا، ومستجدات القضية الوطنية.

تحديات النموذج التنموي الجديد

لا شك أن اعتماد الدولة المغربية لنموذج تنموي جديد يشكل متغيرا معتبرا لزم استحضاره في إعداد وصياغة حزب العدالة والتنمية لبرنامجه الانتخابي، على اعتبار أن النموذج التنموي سيشكل إطارا عاما وشاملا متضمنا للاختيارات الكبرى الموجهة للسياسات التنموية في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

فحزب العدالة والتنمية ما فتئ يؤكد على حاجة المغرب لدورة تنموية جديدة، وهو الأمر الذي تجند له فريقه البرلماني بإعداد دراسة معمقة سنة 2013، وشكل هذا النموذج التنموي المنشود صلب البرنامج الانتخابي للحزب سنة 2016، ثم أصدر فيه مذكرة مفصلة سنة 2019، تفاعلا مع الخطابات الملكية السامية في هذا المجال، والتي عرضها سنة 2020 أمام اللجنة المكلفة بإعداد النموذج التنموي الجديد.

وهكذا انطلق حزب العدالة والتنمية من مرجعياته المذهبية والفكرية وتوجهاته السياسية والبرنامجية، لجعلها مرتكزات ومنطلقات لبلورة مقترحاته لمشروع نموذج تنموي متجدد، يدمج الاختيارات الاقتصادية مع مرجعية قيمية منيعة، وتعاقدات اجتماعية جامعة، ورؤية سياسية واضحة، تكرس التشارك والاندماج وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتترجم الالتزامات إلى سياسات، وتثمّن الرأسمال المادي واللامادي، ليخلص لأهم التوجهات المؤطرة لاختياراته.

وقد أكد الحزب في مختلف هذه المحطات على المداخل العامة لمقترح النموذج التنموي، والتي تجعل المواطنة والمواطن في صلب كل تنمية، فهما منطلقها ووسيلتها وغايتها ووسيلتها على حد سواء. وتتمثل هذه المداخل في تثمين الوطن وتعزيز الانتماء إليه، وتحصين المجتمع وتمنيع الدولة، وتوطين المغرب في مصاف الدول الصاعدة، وتكوين الإمكان الإنساني وتأهيله، وتمكين المواطن سياسيا وحقوقيا ومدنيا.

انطلاقا من هذه المداخل، اختار الحزب أولويات للنموذج التنموي ترتكز على تحفيز القيم المغربية وتملكها وتفعيلها، وتحسين المناخ السياسي من خلال ترسيخ الخيار الديمقراطي، وتسريع ورش الجهوية كرافعة لتحديث هياكل الدولة وتحسين الحكامة الترابية، وتعزيز الإشعاع الدولي للمغرب. كما أكدت هذه الأولويات على تطوير الحكامة لتسريع الإصلاح ورفع قدرات الإنجاز، وهو ما لا يمكن تفعيله إلا من خلال استكمال تأهيل الترسانة القانونية وتفعيلها، وتطوير نجاعة والتقائية السياسات العمومية، وإصلاح الإدارة، وتعزيز دور المجتمع المدني.

وقد شكلت هذه الأولويات الأربع أرضية مقترحات الحزب لتوطيد الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، سواء من خلال توجيه التحفيزات العمومية لخدمة الاقتصاد المنتج، أو تحرير الطاقات الكامنة ومحاربة الريع، أو دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي عبر النهوض بالقطاع الصناعي، أو تعزيز إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الوطني، أو تطوير الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، أو دعم الإبداع والابتكار والبحث العلمي، أو تعزيز الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، أو تطوير الاقتصاد الأزرق أو تقوية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وأخيرا، أكد الحزب على كون هذا الانتقال لا بد له من أساسيين يرتكز عليهما. أولهما تثمين الثروة البشرية للاستجابة لتحديات التنمية، من خلال تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وتحسين وتعميم الخدمات الصحية، وتحسين الولوج للثقافة والرياضة، وثانيهما تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية والقطاعية، من خلال الحد من الفوارق في الدخل، ومحاربة الفقر والهشاشة، والسعي إلى تكافؤ الفرص ونبذ التمييز في الوسط المهني، وتنفيذ سياسة مندمجة لإعداد التراب، والاستفادة المتكافئة من البنيات التحتية، ودعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق.

وبعد صدور تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي نهاية شهر ماي 2021، والقراءة المتمعنة لمضامينه، فقد سجل الحزب تقاطعات التقرير مع أغلب توجهات مذكرته في هذا المجال، وحرص على اقتراح الإجراءات الكفيلة بالتنزيل الناجع والفعال لأهم توجهاتها خلال السنوات الخمس الأولى المعنية بهذا البرنامج.

فرص وتهديدات جائحة كوفيد 19

لا يخفى أن وباء كوفيد 19 الذي اجتاح العالم بشكل غير مسبوق سيرخي بظلاله على مختلف السياسات التي يتم اعتمادها للسنوات المقبلة. ونظرا للتداعيات التي خلفها هذا الوباء والتي مست بشكل متفاوت مختلف القطاعات العمومية ومختلف مستويات العيش الإنساني، فقد صار ضروريا بلورة سياسات كفيلة بالتعجيل بمعالجة الأضرار التي ترتبت عنه، والاستفادة من الفرص التي أتاحها.

وقد أعد الحزب هذا البرنامج بعد مساهمته في المجهود الوطني لتجاوز الأزمة والتعامل مع تداعياتها، من خلال الانخراط الفعلي لأعضائه ومنتخبيه وخبرائه، وباستحضار متغيرات الوضع الوبائي بالشكل الذي يكفل تثمين وترصيد إنجازات التجربة المغربية في مواجهة وتدبير هذا الوضع، واقتراح سياسات جديدة تسرع من وتيرة خروج البلاد من واقع الأزمة وتداعياتها، وذلك بالقراءة الصحيحة لآثارها، ثم باقتراح البرامج الاستعجالية للحد من آثارها السلبية، والتوجهات الكفيلة باستثمار ما يتمخض بعدها من فرص وإمكانيات تنموية.

لقد حملت الجائحة معها الريبة وعدم الوضوح، واختبرت منسوب الثقة في المؤسسات والقدرة على التعامل مع التعقيدات والاختلالات، وكشفت عن تشعب المنظومات، بالانتقال مباشرة إلى مرحلة تدبير الطوارئ، وما يميزها من صعوبات مرتبطة بغياب الاستعداد القبلي، وعدم الدراية الكافية بطبيعة التهديد، وعدم وثوقية المعلومات المتداولة حول الجائحة، وضعف الإلمام بالتدابير اللازمة للحد من انتشارها.

وبالرغم من كل هذا، فقد نجحت بلادنا في مواجهة الجائحة، ونالت تنويها عالميا عن جدارة واستحقاق، باستنادها إلى التعبئة الجماعية لكل المؤسسات، والمقاربة التشاركية في حدودها الممكنة، بقيادة ملكية استباقية وحكيمة، ومنهجية عززت الروح الوطنية الإيجابية، وخلقت أجواء الثقة المحفزة على انبعاث مجموعة من القيم المجتمعية الأصيلة للأمة المغربية.

وإسهاما منه في ترصيد المنجز الوطني وإثراء المقترحات في مختلف فترات تدبير الأزمة، فقد أصدر الحزب مذكرة في الموضوع سنة 2020 تمحورت حول ثلاثة فصول، يؤكد أولها على أهمية ترصيد التدابير المتخذة، ويهتم ثانيها بالتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية للجائحة، ويخلص ثالثها إلى اقتراح خطة متعددة الأبعاد والرافعات الأساسية لاستشراف المستقبل.

وبالرغم من حملات التبخيس، فلا يمكن إنكار كون المؤسسة الحكومية اشتغلت بشكل جماعي، وبقيادة رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني، من خلال تنسيقٍ وتعبئة مكثفة جعلت مختلف الإجراءات والتدابير القطاعية تندمج ضمن رؤية جامعة، ومن خلال تفاعل سريع مع مختلف الإشكاليات والمقترحات الميدانية، سواء تلك المتعلقة بإجراءات الحجر الصحي أو بصرف الدعم الاجتماعي والاقتصادي.

كما عملت المؤسسة البرلمانية بحس تضامني عال، وبإجماع وطني، أغلبية ومعارضة، واضطلعت بأدوارها الدستورية تشريعا ورقابة واقتراحا لتوفير الإطار القانوني اللازم لتدبير ومعالجة هذه الجائحة، والمساهمة في التعبئة الضرورية لمعالجة الإشكاليات الميدانية المرتبطة بها.

ولا يمكن أن نغفل دور الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني. وفي هذا الإطار، أطلق حزب العدالة والتنمية ومنظماته الموازية حزمة كبيرة من المبادرات والأنشطة التأطيرية والتواصلية والتحسيسية، قياما بوظائفه الدستورية في التأطير والتوعية والتحسيس، وإسهاما منه في إنتاج الأجوبة السياسية والتنموية على أسئلة المرحلة وعلى تحدياتها من خلال القرب والتفاعل مع انتظارات المناضلين والمواطنين.

كما وقف الحزب، خلال هذه المحطة، على ضرورة تعزيز البعد المؤسساتي في شقه الترابي، بتبويء الديمقراطية المحلية المكانة التي تستحقها، والحرص على تعزيز أدوار وصلاحيات مجالس الجماعات الترابية، وإعطاء دفعة جديدة وقوية للجهوية المتقدمة، وتسريع تفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري لما يُنتظر منه في مجال تعزيز الديمقراطية المحلية، وتحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي، ورفع جودة الخدمات الإدارية والعمومية، وتعزيز منظومة القرب من المواطنات والمواطنين والمقاولة.

كل هذا يؤكد الدور المحوري للاختيار الديمقراطي والأدوار الدستورية المهمة للفاعلين السياسيين والاجتماعيين، والحاجة الملحة إلى تعزيز هذه الأدوار، وما تخولهم إياه من المكانة في التأطير والوساطة، كشرط يكرس الثقة في المؤسسات التمثيلية، ويجسد الاختيار الديمقراطي كأحد الثوابت الدستورية الأساسية، ويمكن من مواجهة كل محاولة تستهدف المساس بهذا الاختيار وتبخس أداء الأحزاب والمنتخبين ومختلف مؤسسات الوساطة.

التطور الإيجابي لملف وحدتنا الترابية

لقد عرفت الخمس سنوات الأخيرة تطورات مفصلية في تاريخ ملف وحدتنا الترابية، حيث تم تسجيل انتصارات كبرى مكنت المغرب من استعادة المبادرة على مختلف الأصعدة، أمميا وأفريقيا وأوروبيا وأمريكيا. فقد استطاع المغرب أن يحصل على اعترافات جديدة بمغربية صحرائه، حيث فتحت بمدينتي العيون والداخلة 21 قنصلية للعديد من الدول الصديقة. كما تم ترسيخ الحل المغربي العادل والدائم المتمثل في مقترح الحكم الذاتي، مما أربك كل الأوهام الانفصالية. إضافة إلى كون الاعتراف الأمريكي الأخير بسيادة المغرب على صحرائه نصر جديد للقضية، سيمكن من كسب جولات مقبلة في هذا الملف لصالح وحدتنا الترابية.

تجربة حكومية متميزة

تشرف حزب العدالة والتنمية برئاسة حكومتين متتاليتين استكملتا ولايتهما، وقد أكسبتاه تجربة معتبرة في التدبير العمومي، وإدراكا أعمق لشروط وحيثيات وممكنات وتحديات هذا التدبير، وهو ما تم ترصيده من أجل إعداد هذا البرنامج الانتخابي الطموح والواقعي في سياق ما تستلزمه تنمية الوطن وتحسين ظروف عيش المواطن. وبالنظر لكون المغاربة قد قيموا إيجابيا عمل حكومة الأستاذ عبد الإله بن كيران بالتصويت المكثف في انتخابات 2016، فإننا سنركز هنا على المحطات المهمة في عمل حكومة الدكتور سعد الدين العثماني.

فبالرغم من التهجمات التي كانت هذه الحكومة عرضة لها منذ بداية عملها، من عرقلة وتدليس وتبخيس وتيئيس وتشويش، وبالرغم من الظرفية الصعبة المرتبطة بجائحة كوفيد-19، فقد حققت إنجازات مهمة من برنامجها الحكومي، في الجوانب المؤسساتية والحكامة والتنمية الاقتصادية والسياسات الاجتماعية، إذ تدل أهم المؤشرات المتعلقة بتنزيل التزامات البرنامج الحكومي المبسوطة أسفله على جهد استثماري عمومي غير مسبوق منذ الاستقلال، مع تنزيل آليات مبتكرة لتدبيره، وتقدم ملحوظ فيما يتعلق بمختلف الأوراش الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية، خاصة في قطاعات الصحة ومنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي والشغل والأسرة والتضامن، ثم إن الاستقرار والتحسن الملحوظين على مستوى المؤشرات الماكرو-اقتصادية مَكَّنَا المغرب من الصمود أمام الأزمات وتيسير الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي في سياق جائحة كورونا.

وقد حرص حزب العدالة والتنمية على تقديم حصيلة مفصلة للعمل الحكومي في وثيقة مستقلة عن برنامجه الانتخابي، نلخص جزء منها هنا بما يسمح به السياق، كمقدمة للانطلاق من المنجزات، لإتمام مختلف الأوراش المفتوحة والإعلان في برنامجنا الانتخابي، عن الأوراش الأخرى الجديدة، بنفس متجدد يعزز المكانة المتميزة التي نأمل أن يتبوءها المغرب في المرحلة المقبلة.

إنجازات مهمة فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسساتية والحكامة

جعلت الحكومة من أولوياتها استكمال تنزيل الأوراش الدستورية وتنفيذ الإصلاحات الجوهرية، والتي تعثر بعضها منذ عقود، ولا سيما:

- استكمال الترسانة القانونية للجهوية المتقدمة، وتوجيه دعم مالي مهم للجهات بميزانية تقارب 10 مليارات درهم،
- إطلاق أول برامج عقود بين الدولة والجهات، وتفعيل برنامج الزيارات التواصلية للحكومة في الجهات؛
- اعتماد ميثاق اللاتركيز الإداري، والذي يشكل إطاراً جديداً لإدارة فعالة وقريبة من المواطن؛
- تسريع الإصلاح الإداري، من خلال عدة إجراءات وإصلاحات مثل اعتماد ميثاق المرافق العمومية، وإنشاء وكالة التنمية الرقمية، وإطلاق بوابة التدبير المندمج للشكايات، وتطوير الإدارة الرقمية واعتماد وتفعيل قانون تبسيط المساطر؛
- اعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- تعزيز إطار الديمقراطية التشاركية مع إضفاء الطابع المؤسساتي على الحق الدستوري في تقديم العرائض، والمصادقة على قانون الحق في الولوج إلى المعلومات، وإطلاق بوابة وطنية في هذا المجال.

تطورات اقتصادية وازنة

عملت الحكومة في الجانب الاقتصادي على ثلاثة محاور رئيسية:

- تنفيذ إصلاحات جريئة وهامة لتعزيز مناخ الأعمال والاستثمار، حيث تم إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وتفعيل اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار، واعتماد السياسة الوطنية لمناخ الأعمال،
- تعبئة الاستثمارات العمومية لدعم تنافسية النسيج الاقتصادي، من خلال الجهود المبذولة لتعزيز الاستراتيجيات القطاعية، ولا سيما قطاعات الصناعة والفلاحة والبنيات التحتية والطاقات المتجددة؛
- دعم الصمود في مواجهة أزمة كورونا من خلال خطة إقلاع طموحة حددت في قانون المالية المعدل لعام 2020 وقانون المالية لعام 2021.

هذه الجهود أدت إلى نتائج ملموسة نذكر أهمها:

مواصلة تحسين الوضعية الماكرو-اقتصادية للبلاد

- انتقل الناتج الداخلي الخام من 648 مليار درهم سنة 2007 إلى 1.136 مليار درهم سنة 2019، بارتفاع 75,4٪، أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام الفردي ب53% في نفس الفترة؛
- بلغ متوسط نسبة التضخم 0,9 ٪ سنوياً منذ سنة 2017، مقابل 1,6 ٪ خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2016؛
- شهد عجز الميزانية تدهوراً إلى غاية سنة 2012، تبعه تحسن مستمر، أعاقته لاحقا أزمة كوفيد-19؛

• عرفت مديونية الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام ارتفاعاً ملحوظاً منذ سنة 2008، قبل أن تستقر انطلاقاً من سنة 2014 ويتغير منحى تطورها إيجابا سنة 2019 قبل الجائحة.

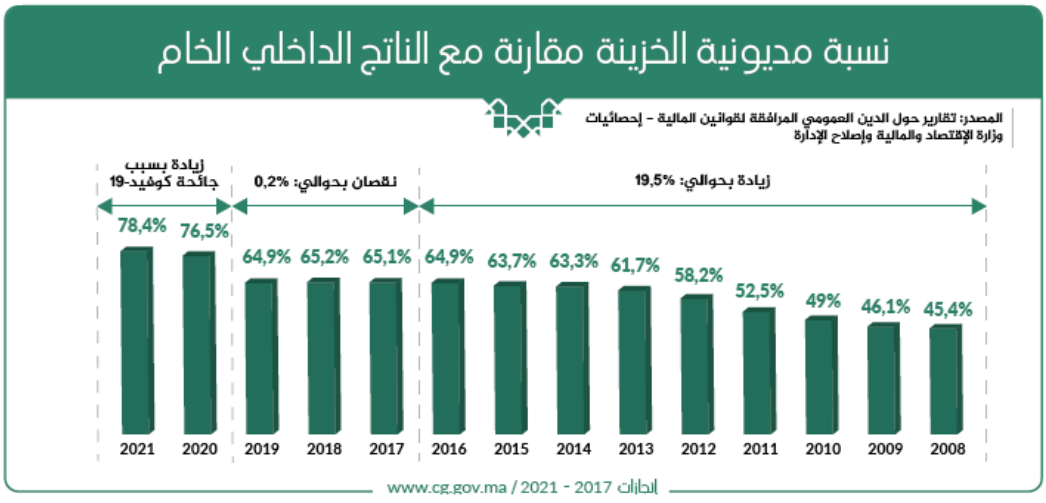

• بعد تدهور حاد خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و2008، تباطأت وتيرة تطور العجز التجاري بشكل ملحوظ، وشهدت الفاتورة الطاقية انخفاضاً ملحوظاً يناهز 47 ٪ في الفترة الممتدة ما بين 2012 و2019؛

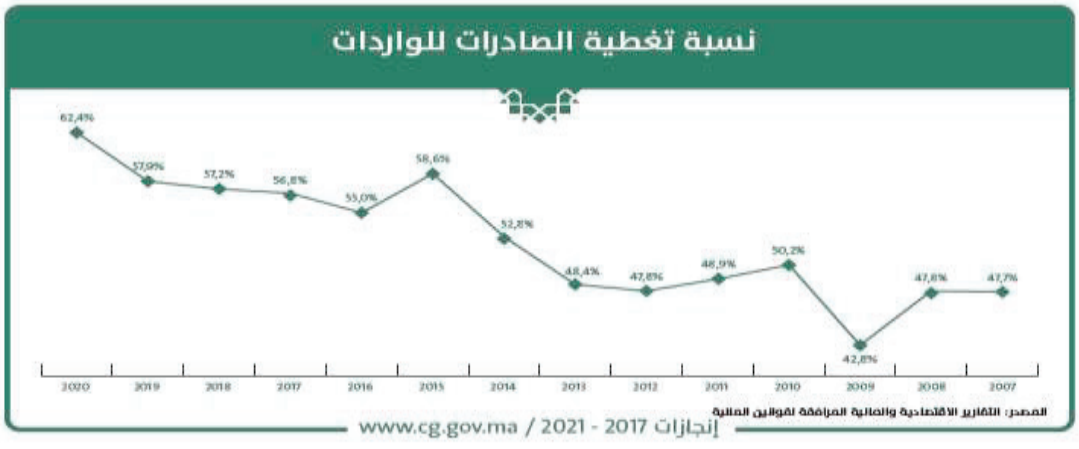

• سجلت احتياطات المغرب من العملات الأجنبية تحسنا مستمرا، محققة رقماً قياسياً يفوق 320 مليار درهم سنة 2020 -بالرغم من أزمة كوفيد-19، مكنت من تغطية 8 أشهر من الواردات نهاية سنة 2020؛

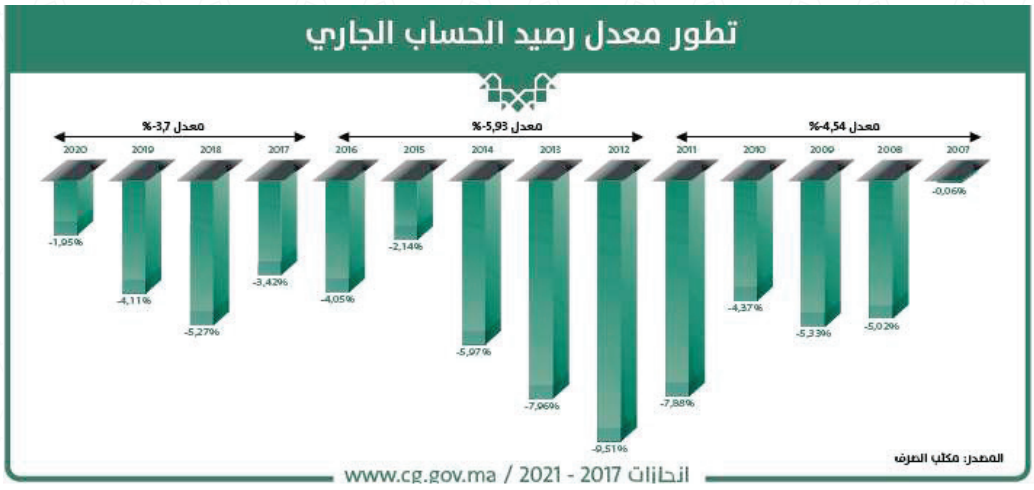

• تحسن رصيد الحساب الجاري بشكل ملحوظ منذ سنة 2012، حيث انتقل من 9.51- ٪ من الناتج الداخلي الخام إلى 1,95- ٪ سنة 2020.

جهود كبيرة لتحسين مناخ الأعمال

• سجل المغرب تقدماً كبيرا بـ 75 مرتبة خلال عشر سنوات في مؤشر مناخ الأعمال الذي يصدره البنك الدولي، محققا ثالث أفضل ترتيب إفريقياً (53)، في أفق الارتقاء إلى الرتبة 50 عالمياً سنة 2021؛

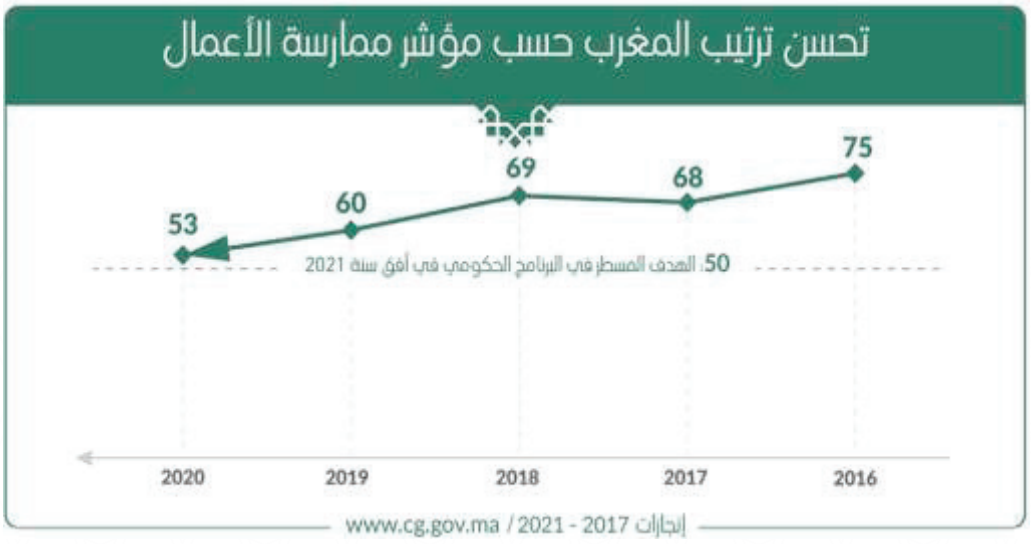

• انتقل المعدل السنوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 22,6 مليار درهم بين 2007 و2016، إلى 24,1 مليار درهم بين 2017 و2019، وقد تمكن المغرب من جذب ما يعادل 36 مليار درهم من هذه الاستثمارات سنوياً منذ سنة 2017، مقارنة بـ 33 مليار درهم كمعدل سنوي 2007 و2016؛

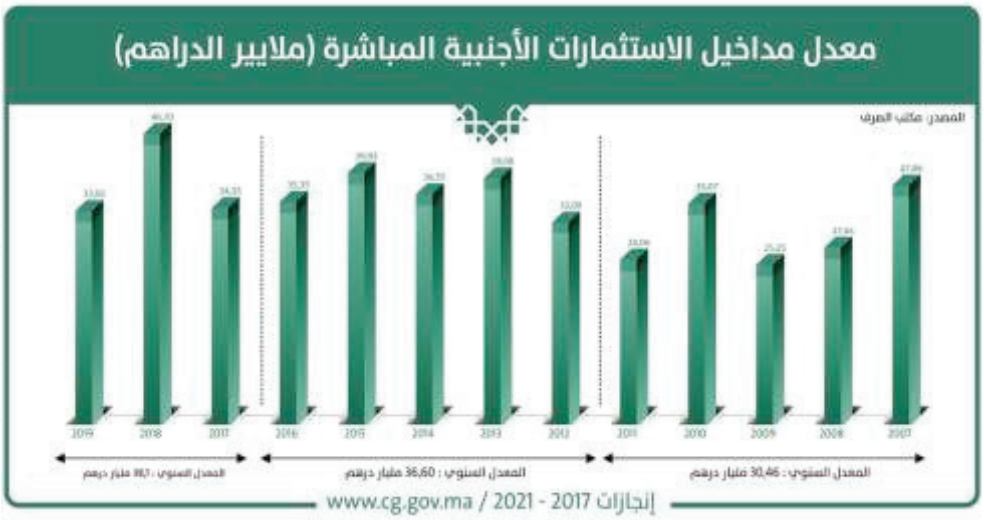

• عرفت آجال الأداء انخفاضاً كبيراً بين 2015 و2019 بالنسبة للمقاولات والمؤسسات العمومية، وكذا بالنسبة للصفقات العمومية والجماعات الترابية، من 144 يوما إلى 37 يوما؛

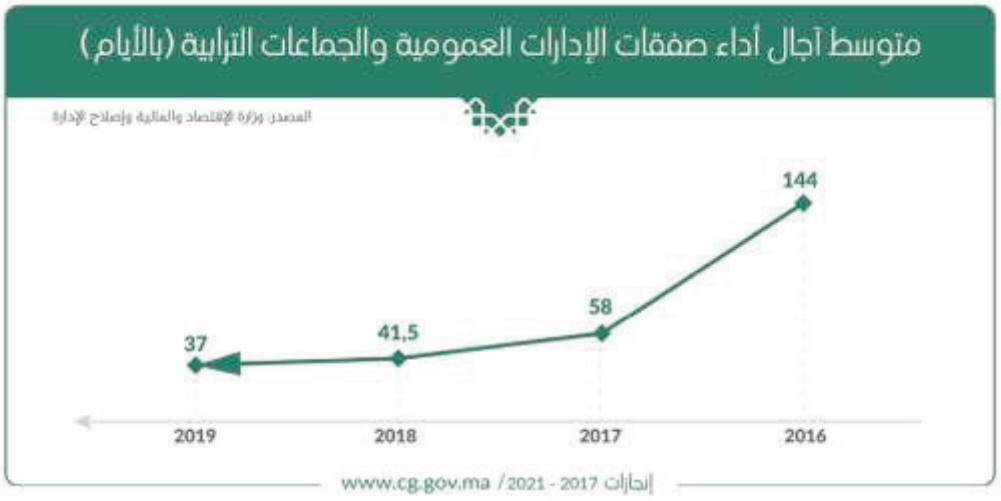

• شهد عدد المقاولات المحدثة ارتفاعاً كبيراً خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وذلك بمعدل نمو سنوي يناهز 8 ٪؛ مع تسجيل تباطؤ في نمو عدد المقاولات المفلسة.

جهد معتبر للاستثمار العمومي

• شهد الاستثمار العمومي ارتفاعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، مع تسجيل رقم قياسي غير مسبوق يناهز 230 مليار درهم سنة 2021؛

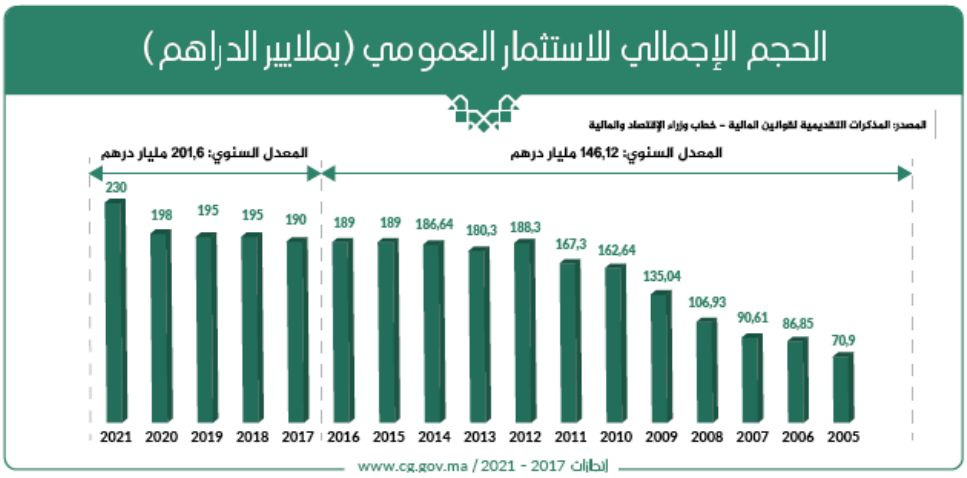

• عرفت نسبة تنفيذ الاستثمار ارتفاعاً مضطردا، حيث بلغت 79% سنة 2018، أي بزيادة 10% قياسا ل 2010؛

• تضاعفت اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار للميزانية العامة ثلاث مرات منذ سنة 2007.

• عرف المغرب طفرة نوعية على صعيد البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، المرتبطة بتطوير شبكات الربط الطرقي المختلفة، وتشييد الموانئ الكبرى الاستراتيجية، وتعزيز بنى المطارات الدولية، وتسريع الاستثمارات في الطاقات المتجددة، وكذا الموارد المائية.

نتائج ملموسة في مجال التشغيل، مع صمود نسبي أمام الجائحة

لقد مكن مخطط النهوض بالتشغيل من تحديد معالم العمل الحكومي بين 2017 و2021 في مجال النهوض بالتشغيل، حيث اعتمد البرنامج التنفيذي للمخطط "ممكن"، وفعلت لأول مرة اللجنة الوزارية للتشغيل كآلية لتتبع تنزيل "المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل"، وهو ما أسهم في تحقيق النتائج التالية إلى متم 2020:

- إحداث حوالي 660.000 منصب شغل (2017 -2019)؛
- تحسين قابلية تشغيل أزيد من 770.000 باحث عن العمل؛
- إدماج أزيد من 406.000 باحث عن العمل؛
- مواكبة إحداث حوالي 13.000 مقاولة؛

• تطوير وتيرة إنجاز البرامج النشيطة للتشغيل (+ 10٪)، حيث استفاد أزيد من 145.000 شاب من هذه البرامج سنة 2019، أي بارتفاع قدره + 35٪ مقارنة بسنة 2017.

• شهدت البطالة الحضرية انخفاضاً إلى أدنى مستوياتها منذ 20 سنة، حيث بلغت 9,2٪ سنة 2019؛

• بلغ معدل البطالة نسبة 11,9 ٪ سنة 2020، وهو من بين أدنى المعدلات في المنطقة المتوسطية رغم الجائحة؛

• تم إحداث أكثر من 121.000 منصبا صافيا سنويًا في المتوسط بين 2017 و2019، وهو تطور ملحوظ مقارنة مع ما تحقق في عهد الحكومتين السابقتين (26.400 و113.275 على التوالي)؛

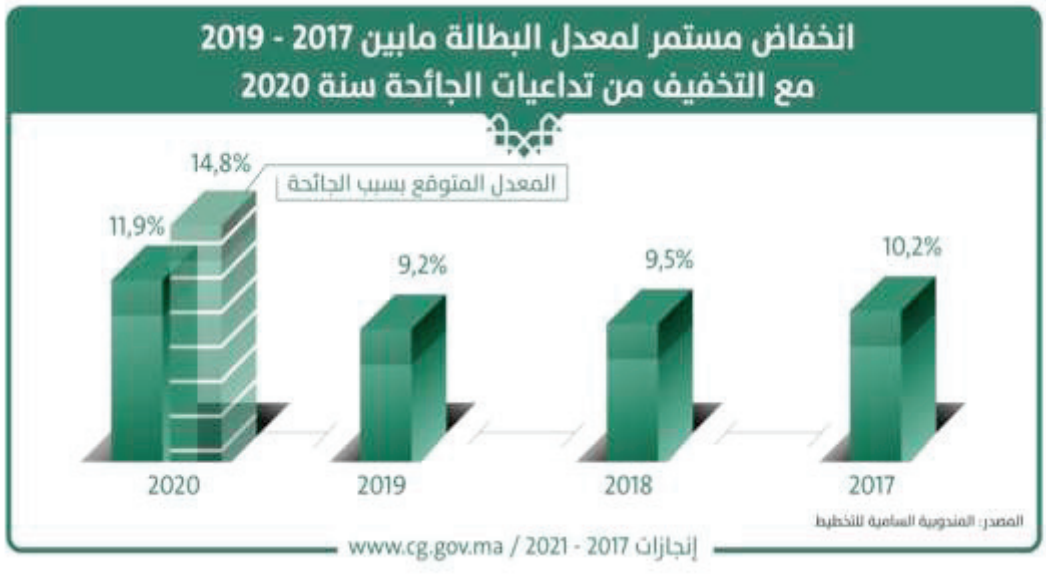

• سجلت نسبة الشغل المؤدى عنه تحسناً، حيث انتقلت من 73,9 ٪ سنة 2007 إلى 85,8 ٪ سنة 2020،

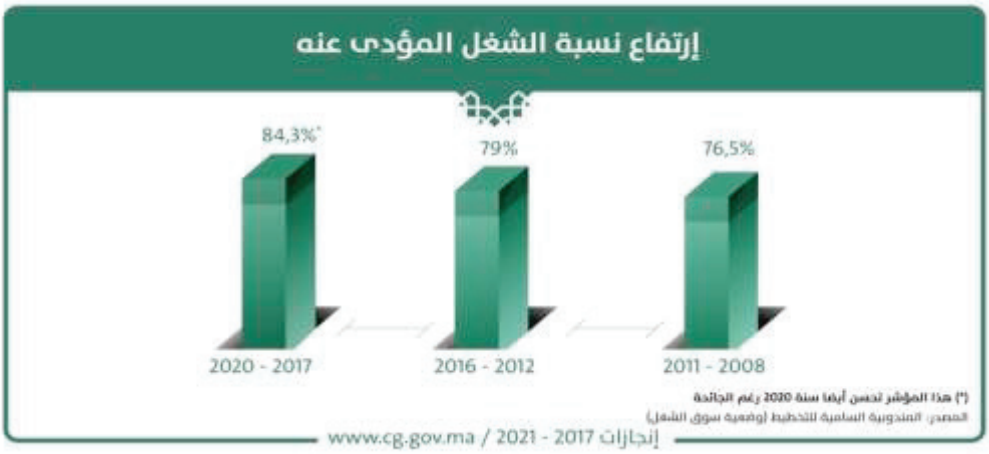

• بلغ المعدل السنوي لمناصب الشغل المحدثة بالإدارات العمومية 42.746 منصبا ماليا بين 2017 و2021، مقارنة بـ 25605 منصبا بين 2012 و2016، و15688 منصبا بين 2007 و2011.

• بلغ عدد المقاولين الذاتيين حوالي 300.000، متجاوزا هدف البرنامج الحكومي في أفق 2021 (100.000)؛

• بلغ عدد المستفيدين من نظام التعويض عن فقدان الشغل بين 2016-2020 ما مجموعه 55.512 مستفيدا، بتكلفة مالية ناهزت 661 مليون درهم.

القطاعات الاجتماعية، أولى الأولويات ونتائج ملموسة:

جعلت الحكومة من القطاعات الاجتماعية أولويتها الرئيسية، ولاسيما قطاع التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وذلك عبر اعتماد رؤية إصلاحية وإطار تنفيذي، ثم تعبئة الموارد المالية والبشرية اللازمة. وقد أتاح هذا النهج تحقيق نتائج ملموسة، نذكر أهمها:

تعبئة الحكومة من أجل تعليم ذي جودة ومتاح للجميع

- تم اعتماد القانون الإطار لتفعيل رؤية 2030 لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بما يضمن استدامة الإصلاح وتحديد أولوياته واستقرار مشاريعه وتراكمها.
- بلغ المعدل السنوي للمناصب المالية المحدثة لفائدة قطاع التربية الوطنية 20.160 منصبا بين 2017 و2021، مقارنة بالمعدل السنوي للمناصب المحدثة بين 2004 و2016 والذي لم يتجاوز 7.063 منصباً، مما مكن من إحداث 102 ألف منصب في قطاع التربية الوطنية و6800 في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بين2016 و2021.

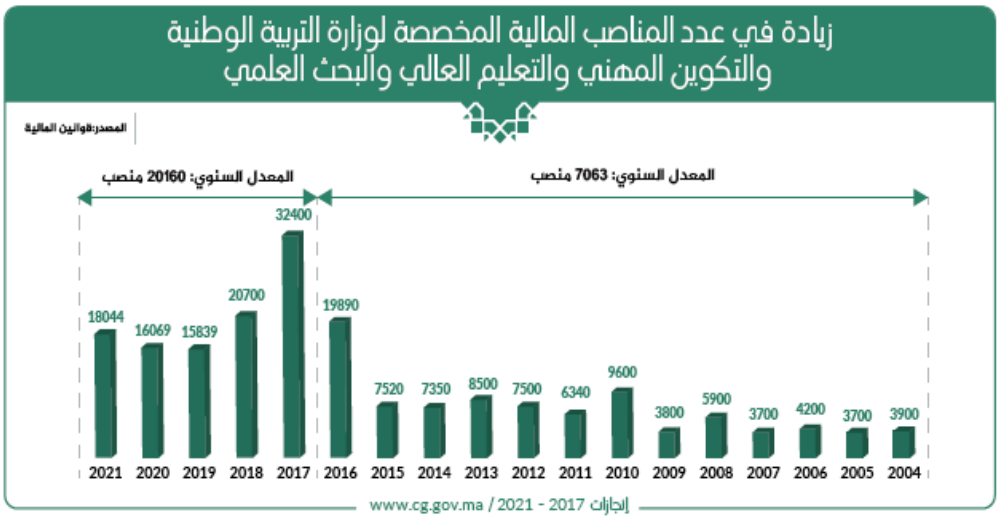

- عرفت الميزانية المخصصة للقطاع ارتفاعاً مستمراً، حيث انتقلت من 54 مليار درهم سنة 2016 الى حوالي 72 مليار درهم سنة 2021، بزيادة + 25%.

• عرفت نسب التمدرس ارتفاعاً مستمراً، بحيث اقتربت من 100 ٪ بالنسبة للتعليم الابتدائي، و94 ٪ بالنسبة للثانوي الإعدادي، و70 ٪ بالنسبة للثانوي التأهيلي و72 ٪ بالنسبة للتعليم الأولي؛

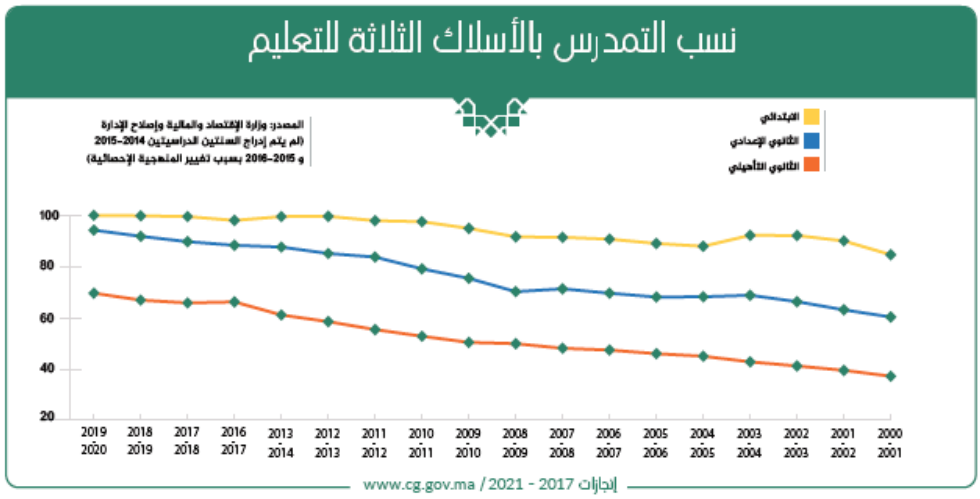

• شهدت نسب الهدر المدرسي تراجعا ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة (أقل من 0,4 ٪ في التعليم الابتدائي)؛

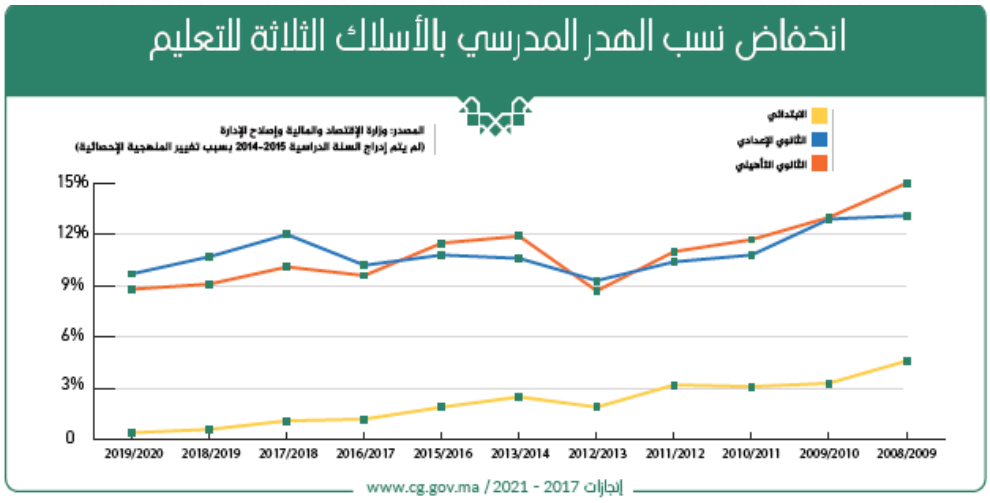

• عرف عدد المستفيدين من برنامج الدعم "تيسير" ارتفاعاً بنسبة 300 ٪ بين السنتين الدراسيتين 2017-2018 و2018-2019، كما سجل تطور ملموس لجميع برامج الدعم الاجتماعي للتمدرس (النقل المدرسي، والداخليات، وعملية مليون محفظة، والأقسام الدامجة)؛

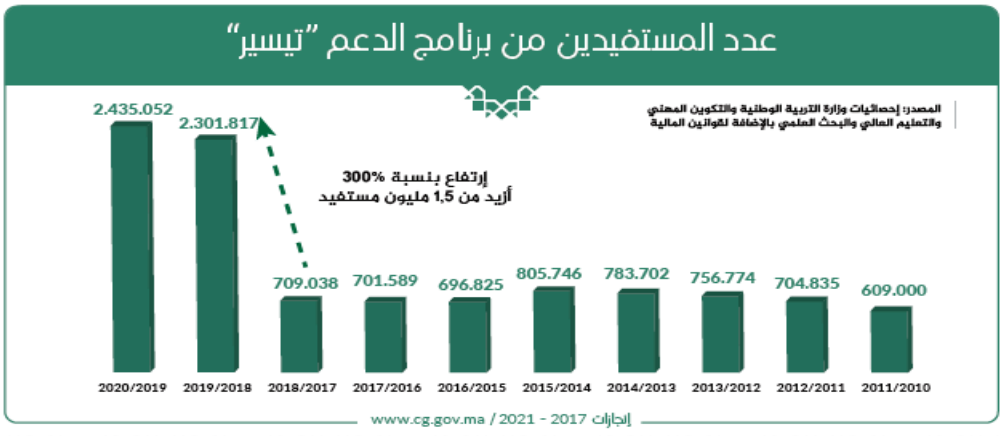

• ارتفعت نسبة التمدرس بالتعليم العالي، (الفئة العمرية 18–22 سنة)، من 33,3% سنة 2016 الى حوالي42,1% خلال الموسم 2020-2021؛

• وصل العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي (بمكوناته الثلاثة العمومي والخاص والشريك) 1.065.753 طالبا برسم الموسم 2020-2021: مما يشكل معدل3.400 طالب لكل 100.000 نسمة.

• وفي إطار العدالة المجالية ومبدأ تكافؤ الفرص بين مختلف الجهات والأقاليم تم إحداث 39 مؤسسة جامعية عمومية جديدة ما بين 2017 و2021، وبرمجة إحداث 21 مؤسسة جامعية في أفق 2023 منها 12 مؤسسة ذات الاستقطاب المفتوح و9 مؤسسات ذات الاستقطاب المحدود (منها 4 كليات للطب والصيدلة و5 مدارس للتربية والتكوين). مما رفع عدد المؤسسات الجامعية برسم الموسم 2020-2021 إلى 148 مؤسسة؛ بطاقة استيعابية تصل إلى 525.731 مقعدا دراسيا.

• في مجال البحث العلمي تم الرفع من الاعتمادات المخصصة له حيث بلغت ميزانية البحث العلمي سنة 2021حوالي 3.434 مليار درهم مقابل2.677 مليار درهم سنة 2016. كما تم تعزيز بنياته التحتية بإطلاق أول مركز وطني لمعالجة البيانات الضخمة للتعليم العالي. كما تم لأول مرة إطلاق طلبات عروض خاصة بالبحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، باسم برنامج ابن خلدون باعتماد مالي قدره 30 مليون درهم.

• تم تعميم "مجمعات الابتكار" بالجامعات بإحداثها في أربع جامعات، ومواصلة إنشاء أخرى بباقي الجامعات.

• تم الرفع ب 50 % من عدد منح التميز في البحث العلمي، وتخصيص 10 منح (بقيمة حوالي 20 ألف درهم شهريا لمدة ثلاثة سنوات) في إطار التعاقد لإنجاز أبحاث للدكتوراه بتأطير مشترك بين الجامعة والمقاولة، ودعم 100 مشروع سنويا أواخر 2021 عبر برنامج تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج (برنامج فينكوم).

• في سياق تثمين التكوين المهني، تم لأول مرة تمكين متدربي التكوين المهني ما بعد الباكالوريا من المنحة حيث بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين 44160 متدربا، بغلاف مالي قدره 156 مليون درهم.

• بلغ عدد الطلبة الممنوحين في التعليم العالي 440.000 سنة 2021، بزيادة قدرها 70 ألف مستفيد، أي + 21%.

• تم إقرار نظام التغطية الصحية الخاص بالطلبة وخصص له غلاف مالي قدره 110 مليون درهم، وبعد مراجعة مرسومه التطبيقي وصل عدد المستفيدين إلى ما يناهز 230.000 طالب في أفق أن يصل العدد في غضون السنة القادمة إلى 400 ألف طالب.

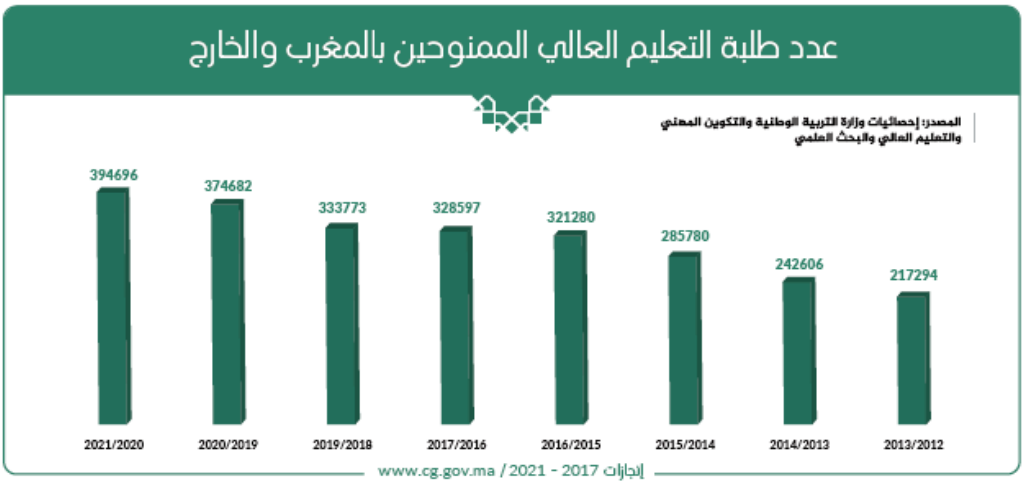

• تنزيل البرنامج الوطني الملتزم به أمام جلالة الملك لإصلاح التكوين المهني وذلك بإطلاق إنشاء أولى مدن المهن والكفاءات، بكل من جهات سوس ماسة وطنجة-تطوان-الحسيمة وبني ملال-خنيفرة والجهة الشرقية؛ ووضع مخطط عملي لتعميم إحداث هذه المدن في كل الجهات.

• تعزيز برنامج الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية: ارتفاع العدد الإجمالي للمسجلين خلال العشر السنوات الأخيرة إلى أكثر من 8,5 مليون مستفيد وتسجيل 177.389 مشاركا ببرنامج ما بعد محو الأمية لموسم 2019-2020، بزيادة تقدر بـ 47% مقارنة مع الهدف السنوي المحدد في 120.000 مسجل.

مجهود حكومي غير مسبوق لفائدة قطاع الصحة

• اعتماد مخطط الصحة في أفق 2025؛

• إجراء غير مسبوق خلال الولايتين الحكوميتين الأخيرتين تمثل في تخفيض أثمنة عدد كبير جدا من الأدوية (حوالي 1.095 دواءً خلال الولاية الحكومية الحالية)؛

• رفع ميزانية وزارة الصحة من 6,19 مليار درهم سنة 2004 إلى 22,09 مليار درهم سنة 2021، مع تقدم مستمر تم دعمه في مرحلة جائحة كوفيد – 19؛

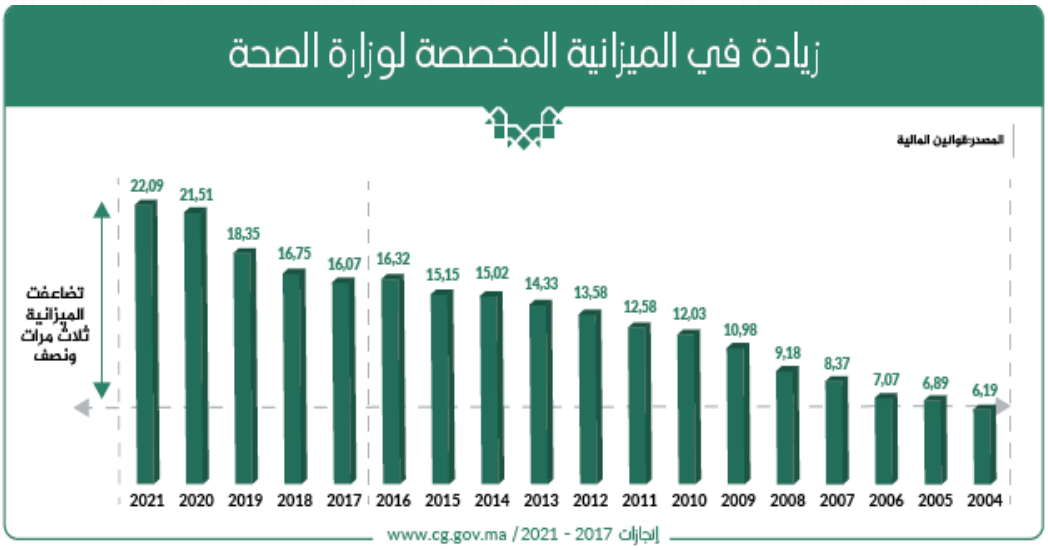

• مضاعفة عدد المناصب المالية لوزارة الصحة خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2021، من خلال إحداث 3.800 منصبا سنويًا في المتوسط، مقابل 1.700 خلال فترة 2004-2016، (5.500 منصب في قانون مالية سنة 2021)؛

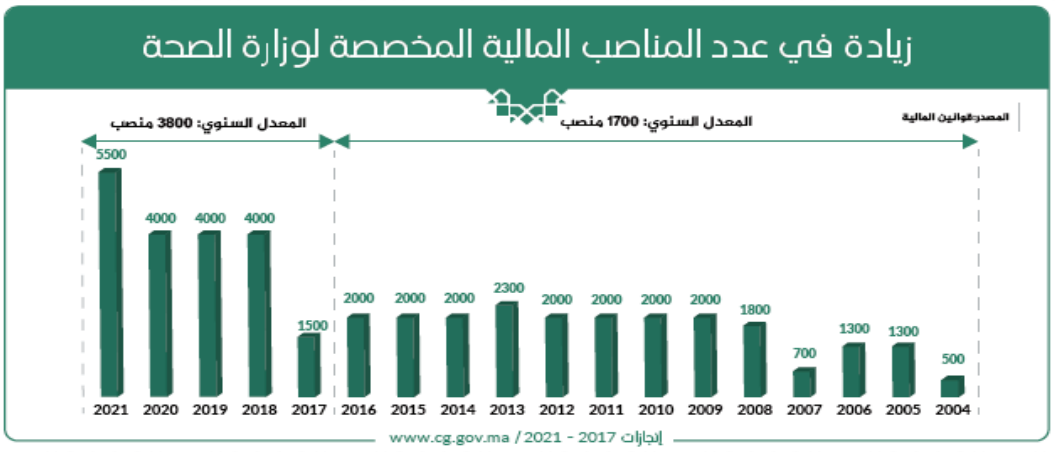

• تسريع إنجاز برامج تطوير البنية التحتية الصحية، خاصة من خلال إحداث ثلاثة مراكز استشفائية جامعية جديدة بأكادير والعيون وطنجة، بالإضافة إلى عشر مستشفيات إقليمية جديدة، وتجهيز ما يقرب من 60 إقليما بأجهزة المسح الشعاعي و11 جهة بأجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي؛

• انخفضت نسب وفيات الرضع والأمهات بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، خصوصا نسبة وفيات الأمهات، التي تراجعت من 227 لكل 100.000 ولادة حية سنة 2007-2008 إلى 72,6 سنة 2018.

تعزيز الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الهشة

• توسيع التغطية الصحية الأساسية لفائدة أزيد من 21 مليون مستفيدا، لتشمل بذلك 69% من الساكنة؛

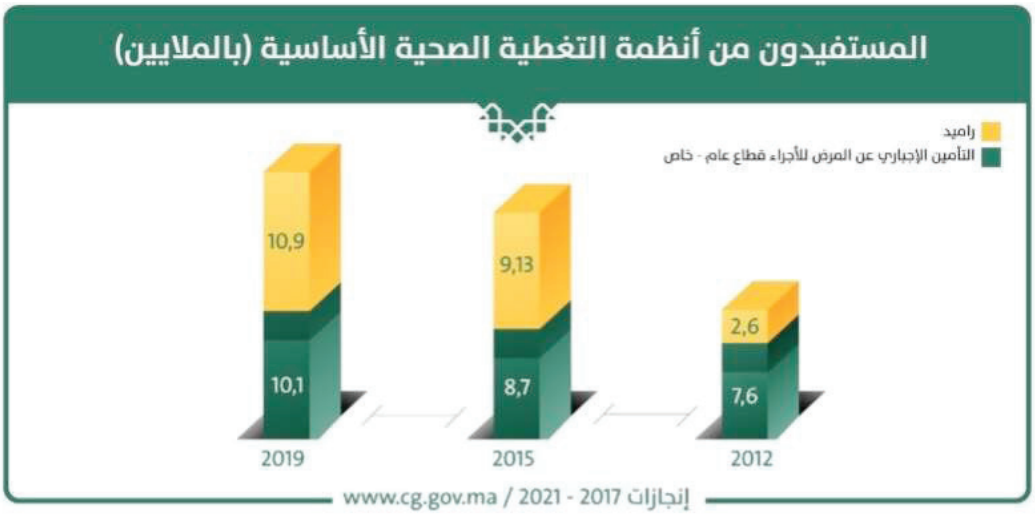

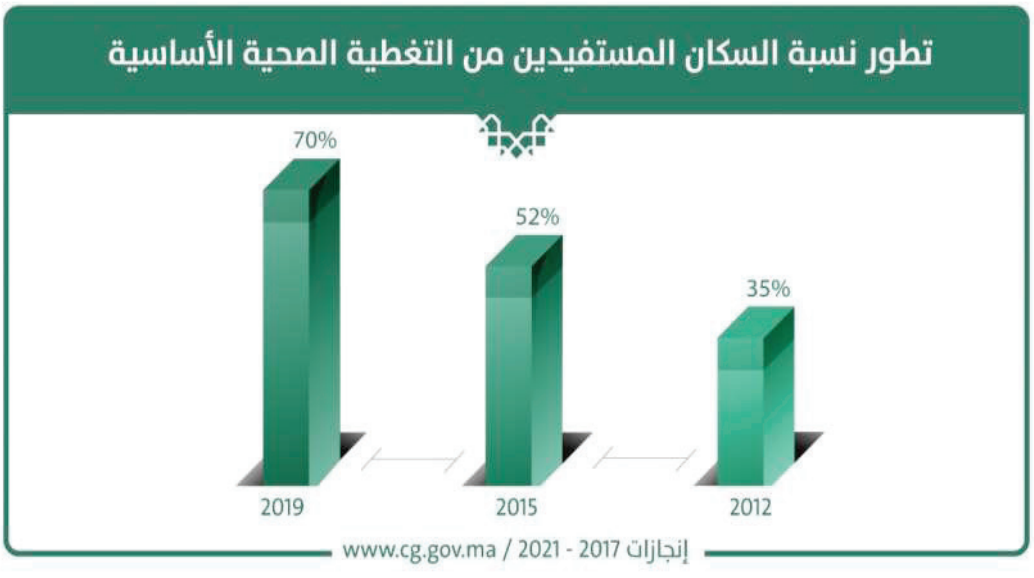

• إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بميزانية تناهز 18 مليار درهم؛

• مضاعفة نفقات صندوق دعم التماسك الاجتماعي؛

• المصادقة على منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي من خلال إحداث الوكالة الوطنية للسجلات؛

• إعداد مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الأسرة والنهوض بها.

• إعداد وإطلاق" مغرب التمكين "، البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء 2020-2030؛

• إعداد سياسة وطنية لمحاربة العنف ضد النساء 2020-2030

• ارتفاع مستمر لعدد المستفيدين من برنامج دعم الأرامل، ليبلغ 111ألف أرملة و193 ألف يتيم مستفيدا نهاية مارس2021؛ بمبلغ ناهز 2.7 مليار درهم؛

• إعداد البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين 2020-2030.

• إعداد المرحلة الثانية للبرنامج الوطني التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة للفترة 2021-2025؛ وإطلاق برنامج "ولادنا" لإحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، وخطة عمل الوطنية لحماية الأطفال من التسول.

• النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث تمكنت هذه الفئة، منذ 2015، من الاستفادة من دعم "صندوق دعم التماسك الاجتماعي" من خلال أربعة برامج خصص لها غلاف مالي إجمالي بلغ 920 مليون درهم، كما تم تنظيم مباراة موحدة خاصة مكنت من إدماج 650 شخصا في وضعية أعاقة في الوظيفة العمومية.

• استفادة 92.000 تلميذ(ة) من ذوي الاحتياجات الخاصة من الأقسام المدرسية الدامجة، مع إحداث وتجهيز 1.200 قاعة بموارد التأهيل والدعم (التدخل الطبي وشبه الطبي، والتدخل النفسي والاجتماعي).

تعبئة قوية لتحسين الظروف المعيشية للساكنة القروية

تمت تعبئة حوالي 27 مليار درهم بين 2017-2020، للتنزيل الفعلي لبرنامج تقليص الفوارق المجالية الذي أطلقه جلالة الملك محمد السادس نصره الله سنة 2015، وذلك من خلال تنزيل مشاريع مندمجة لتقليص العجز التنموي في العالم القروي على مدى 7 سنوات، على مستوى 73 إقليما وعمالة، وبمجال 1.253 جماعة قروية و24.290 دوارًا. إضافة إلى استهدافه 12 مليون نسمة من كافة مناطق المملكة، بكلفة مالية تقدر ب 50 مليار درهم. وقد أتاحت هذه التعبئة تحقيق ما يلي بين 2017-2020:

• إنجاز 10.368 كلم من الطرق والمسالك منها 7.091 كلم تم إنهاء أشغالها؛ وبناء وإعادة تأهيل 116 منشأة فنية؛

• إنجاز 1.945 عملية لبناء وإعادة بناء وتوسعة وإعادة تأهيل البنية التحتية التعليمية، وكذا إنجاز 480 عملية اقتناء تتعلق أساسا بحافلات النقل المدرسي وتجهيز المؤسسات التعليمية؛

• إنجاز 473 عملية تهم بناء وإعادة بناء وتوسعة وإعادة تأهيل البنية التحتية الصحية، وإنجاز 679 عملية اقتناء سيارات الإسعاف ووحدات متنقلة، وكذا تجهيز مراكز الصحة والمستوصفات القروية؛

• إنجاز 252 نظام للتزود بمياه الشرب، بالإضافة إلى 16.853عملية ربط فردية ومختلطة وعبر النافورات؛

• ربط 525 قرية بالتيار الكهربائي، منها 434 قرية تم إنهاء الأشغال بها، لتبلغ نسبة كهربة العالم القروي 99,72٪ سنة 2019؛

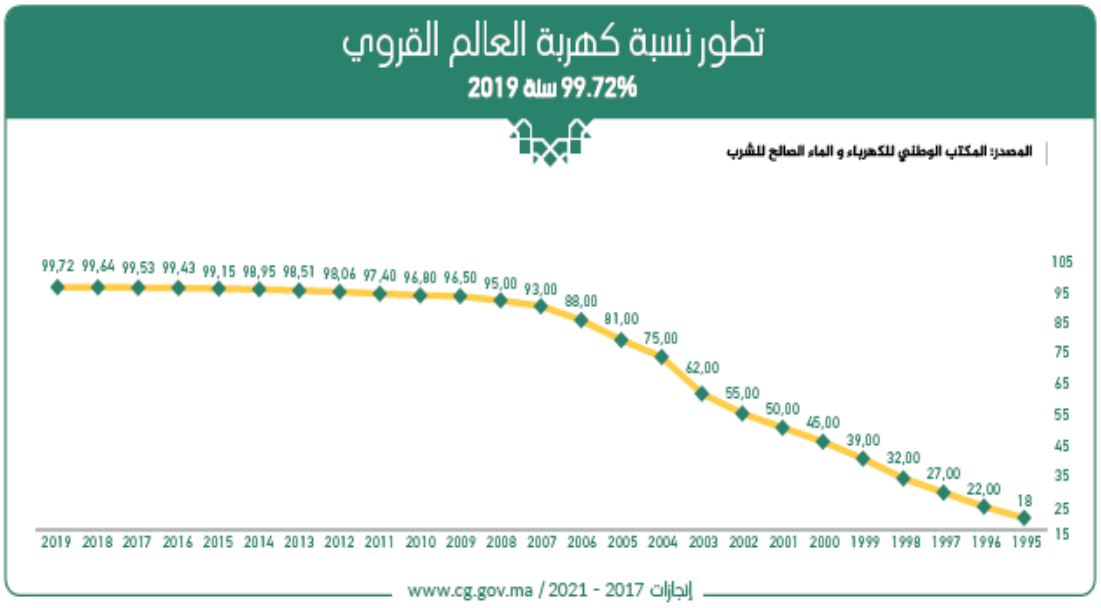

• الاستمرار في تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب حيث انتقل مستوى التزويد من 95% سنة 2015 إلى 97,8% سنة 2020.

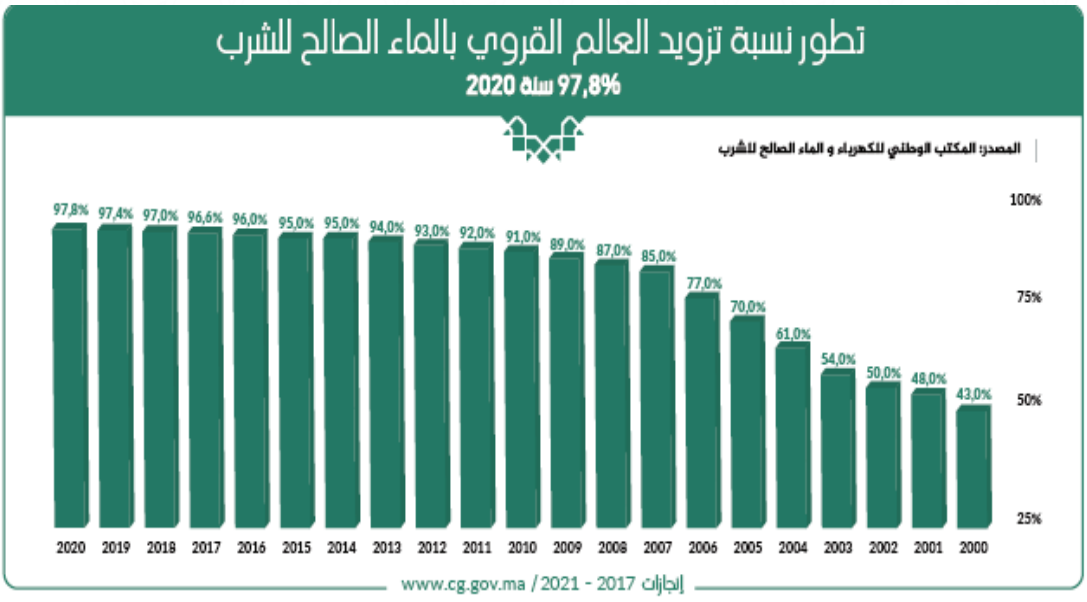

دعم القدرة الشرائية

• تفعيل الاتفاق الثلاثي المترتب عن الحوار الاجتماعي القاضي بزيادة الأجور والتعويضات العائلية في القطاع العام وزيادة الحد الأدنى من الأجور والتعويضات العائلية في القطاع الخاص، حيث تم صرف جميع الدفعات الملتزم بها مطلع سنة 2021؛

• انتقلت حصة الفرد من إجمالي الدخل المتاح من 18.674 درهم سنة 2014 إلى 20.878 درهم سنة 2019، أي بارتفاع يفوق 11٪؛

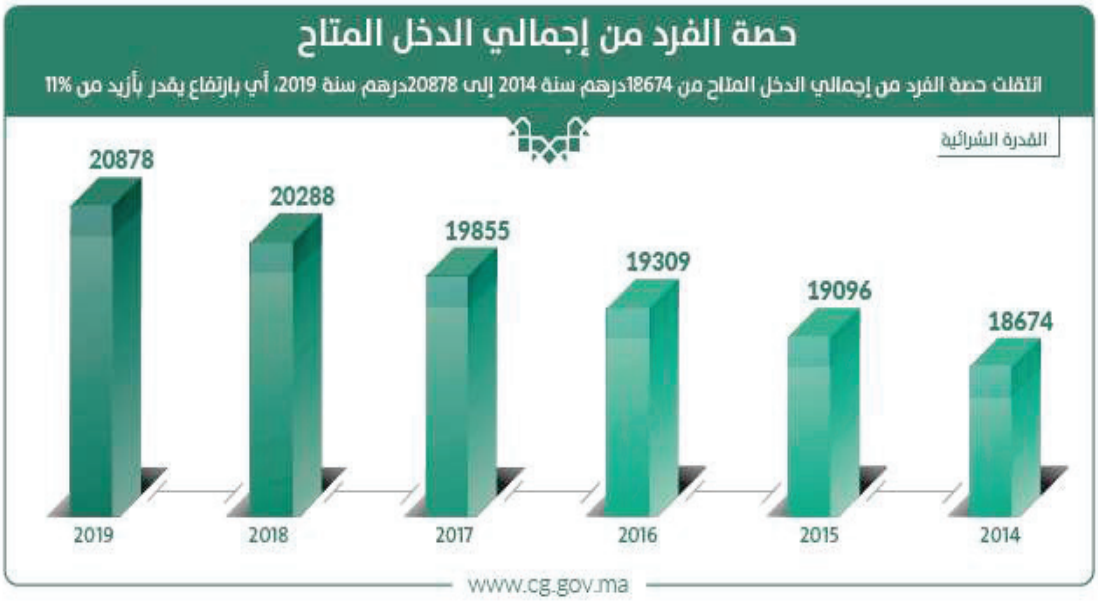

• تحسن ملموس للأجور في الوظيفة العمومية، حيث يبلغ متوسط صافي هذه الأجور 8.147 درهم سنة 2020، وهو ما يشكل 3,2 أضعاف حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام؛

• تمت مواصلة الجهود لدعم استهلاك المنتوجات الأساسية.

الجزء الثاني:

محاور ورافعات البرنامج

الإطار العام: في الرؤية والأهداف والأولويات والمقاصد:

لقد كان لحكومتي العدالة والتنمية خلال الولايتين السابقتين الإسهام الكبير في توطيد الاستقرار السياسي وتعزيز البناء الديمقراطي وتجويد مناخ الأعمال وتطوير البُنى التحتية وتفعيل عدة استراتيجيات قطاعية.

كما ساهمت هاتين الحكومتين في تفعيل تنزيل الدستور الجديد ومواكبة الانتقال الديموقراطي، وتثبيت خيار المبادرة الحرة والانفتاح على المحيط الدولي، والتثمين النسبي للعمق التاريخي للمغرب.

ومنذ سنة 2011، عزز العمل الحكومي اختيارات المغرب المتمثلة في نهج سياسة الأوراش الكبرى وبلورة عدة استراتيجيات قطاعية توفر الرؤية اللازمة للفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين، سواء المغاربة منهم أو الأجانب، حول فرص الاستثمار ببلادنا. وكان لهذه الإصلاحات أثر إيجابي تجلى بالخصوص في تقليص مهم لمعدلات الفقر، وتقليص نسبة العجز السكني، وتقليص الهوة الرقمية، وزيادة مستوى ولوج الساكنة للخدمات الأساسية، ولاسيما الماء والكهرباء والتطهير. كما تم تسجيل معدلات مرتفعة ومتواصلة على مستوى تعبئة الاستثمار العمومي.

لكن بالمقابل، ما زالت تكتنف المسيرة التنموية الوطنية عدة عقبات، لعل من أهمها قصور دور الدولة كرافعة للتنمية وضامنة للمنافسة الشريفة، وضعف تنافسية وإنتاجية الاقتصاد الوطني، ومحدودية آثار الاستثمار العمومي الكبير على الإنتاجية ومناصب الشغل، وضعف تثمين الثروة البشرية، بالإضافة إلى تسجيل اختلالات متعددة على مستوى العدالة الاجتماعية والمجالية والقطاعية.

وقد ارتبطت هذه التحديات بمقاربة تدبيرية للسياسات العمومية لازالت تعاني، رغم كل ما أنجز، من عدة نواقص، أهمها غياب الرؤية الاستراتيجية المندمجة، وضعف التناسق والاندماج بين مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وضعف على مستوى قيادة الإصلاحات والبرامج والمشاريع، وضعف آليات تتبع وتنزيل وتقييم السياسات العمومية، وهي معوقات ساهمت في عدم تنفيذ أو فشل تنزيل مجموعة كبيرة من الاختيارات الحيوية.

كما لم يبلغ اعتماد مبدأي حرية المبادرة والانفتاح الاقتصادي أفقه ومداه في غياب شروط وآليات ومؤسسات مراقبة المنافسة الحرة والشريفة، واستمرار مظاهر ريعية وممارسات انتقائية كابحة لهذه المنافسة.

وقد كان لجوانب النقص هذه عد ة تجليات ومؤشرات دلت على محدودية النموذج التنموي الحالي وضعف أثره على المواطنين، ومنها عدم القدرة على الاستجابة للمطالب الملحة والحاجيات المتزايدة للمواطنين، والحد من الفوارق بين الفئات، والحد من التفاوتات بين المجالات، و تحقيق العدالة الاجتماعية.

انطلاقا من هذه المداخل، يسعى الحزب من خلال رؤيته الاستشرافية للمرحلة المقبلة إلى المساهمة في:

1/ تكريس سلوك نموذجي للدولة ومؤسساتها تجاه تنفيذ أحكام الدستور، سعيا إلى إرساء دولة الحق والقانون وتحصين الاختيار الديموقراطي؛

2/ ضمان كرامة المواطن وحقوقه وأمنه الروحي والمادي؛

3/ التخفيف من حدة الاختلالات والتفاوتات الاجتماعية والمجالية والقطاعية، وإدماج الجميع في المجهود التنموي والاستفادة من عائداته، وضمان حد أدنى من العيش الكريم للجميع؛

4/ توطيد الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني؛

5/ جعل التحول الرقمي وتطوير الحكامة رافعتين أساسيتين لتسريع الإصلاح والرفع من وتيرة إنجاز الأوراش التنموية.

وبغية تحقيق هذه الرؤية، اختار الحزب أن يتمحور برنامجه الانتخابي لفترة 2021-2026 حول الأولويات التالية:

1. **تعزيز الموقع السياسي والاستراتيجي للمغرب في محيطه الإقليمي والجهوي وتعزيز إشعاعه الدولي.**
2. **تحسين المناخ الديمقراطي والسياسي والحقوقي للمغرب،**
3. **تعزيز كرامة المواطن وتثمين الرأسمال البشري؛**
4. **تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية؛**
5. **الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.**

وقد حرص الحزب على اختيار تحقيق هذه الأولويات من خلال المقاصد العامة لبرنامجه الانتخابي، التي جعلها كشعار عام، والمتجسدة في:

- **المصداقية:** يبقى استرجاع عنصر الثقة من أهم ما يمكن أن يحققه أي برنامج انتخابي يطمح لتحسين وضعية الوطن خلال المرحلة المقبلة. الثقة في الوطن أولا، وفي مؤسساته ثانيا، وفي عنصره البشري ثالثا، وفي التعاقد الاجتماعي الذي يحدد حقوق وواجبات كل مكونات المجتمع. ولا شك أن الرفع من منسوب الثقة يتطلب وقتا كبيرا ونفسا إصلاحيا مستمرا، يركز على المصداقية كأساس. المصداقية في تنفيذ وتطبيق الدستور والقوانين، المصداقية في الممارسة السياسية والديمقراطية، المصداقية في التدبير الاقتصادي والاجتماعي والحقوقي، المصداقية في الفاعلين المجتمعيين، المصداقية في الوعود...فالمواطن كان ولا زال يعتبر "المعقول" أساسا لأي تعاقد يجمعه مع الآخر، ويحدد موقفه من البرامج الانتخابية والهيئات السياسية.
- **الديموقراطية:** إن تصريف أي تعاقد مجتمعي على أرض الواقع لا يمكن أن يتم إلا من خلال الممارسة الديموقراطية، المتفرعة عن الثابت الدستوري المتمثل في "الاختيار الديمقراطي"، والتي يجب أن تكون لها مكانة كبيرة في بناء المجتمع المغربي المستقبلي. فهي ركن وأساس لا يمكن للبناء أن يستقيم إلا به. فلا تنمية بدون ديموقراطية حقة تمكن من التمتع الشامل بالحقوق الدستورية والتعبير الحر والنزيه والاختيار الشفاف والمستقل. فعندما تمارس الديموقراطية بهذه الصيغة من طرف المواطن، يقتنع بمخرجاتها وبالتدابير والقرارات التي تنتج عنها، ويبقى دائما معبئا لإسنادها والسعي إلى إنجاحها..
- **التنمية:** إذا كانت الديموقراطية أساسا محوريا في البناء، فإن التنمية هي تمام هذا البناء. تنمية شاملة مدمجة، ترفع من مستوى الرفاه المجتمعي، وتقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتمكن من تحسين وضعية المواطنين والرفع من كرامتهم. تنمية تشمل جميع مجالات الحياة، ولا تقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية المادية.

اعتبارا لهذه المقاصد العامة، تشكل الأولويات سالفة الذكر الخلفية الناظمة لسلسلة من مقترحات الحزب العملية الهادفة إلى:

- تثمين الثروة البشرية للاستجابة لتحديات التنمية، من خلال تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وتحسين وتعميم الخدمات الصحية، ودعم الفئات المجتمعية المختلفة، وتحسين الولوج للثقافة والرياضة ومجالات الاهتمام الشبابية،
- تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية والقطاعية، من خلال الحد من الفوارق في الدخل، ومحاربة الفقر والهشاشة، والسعي إلى تكافؤ الفرص ونبذ التمييز في الوسط المهني، وتنفيذ سياسة مندمجة لإعداد التراب، والاستفادة المتكافئة من البنيات التحتية، ودعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق.

- توطيد الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، سواء من خلال توجيه التحفيزات العمومية لخدمة الاقتصاد المنتج، وتحرير الطاقات الكامنة ومحاربة الريع، ودعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي عبر النهوض بالقطاع الصناعي، وتعزيز إنتاجية الاقتصاد الوطني، وتحقيق الإقلاع الرقمي بتطوير الاقتصاد الرقمي والحكومة الإلكترونية، ودعم الإبداع والابتكار والبحث العلمي، وتعزيز الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، وتطوير الاقتصاد الأزرق، وتقوية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ولبلوغ الأهداف المسطرة وفق هذه الأولويات، فإن على المغرب أن يستعمل رافعتين مركزيتين.

الرافعة الأولى: تتعلق الأولى بمجال "تطوير الحكامة ومواصلة الإصلاحات الهيكلية". فكثير من الاستراتيجيات والسياسات والبرامج تكون ذات أهمية كبرى، لكن واقع تنزيلها وتنفيذها قد يتأثر كثيرا بمستوى الحكامة، مما يتطلب منا إيلاء العناية الأكبر لهذه الرافعة لتكون عونا وسندا للاستراتيجيات والمسؤولين على التنزيل الأمثل والاستفادة القصوى من النتائج المتوخاة منها.

الرافعة الثانية: تتعلق بضرورة "كسب رهان التحول الرقمي". فالعالم تطور خلال العقدين الأخيرين بشكل مذهل، وقد رفعت جائحة كوفيد 19 من مستوى استعمال الرقمنة في كل مجالات الحياة. فالذي سيكسب رهان المستقبل يجب عليه أن يتملك هذا التحول الرقمي ويستفيد من إمكاناته الهائلة، التي تمكن من إحداث "رجات" اقتصادية واجتماعية كبيرة، كنا في السابق نحتاج لعقود من الزمن لتحقيقها.

المحورالأول: تعزيز الموقع السياسي والاستراتيجي والإشعاعي للمغرب في محيطه الإقليمي والجهوي و الدولي.

يتموقع المغرب ضمن مشهد إقليمي وقاري سمته العامة التنافس الكبير بين العديد من القوى الدولية التي تسعى جاهدة، إما للحفاظ على مصالحها التقليدية، أو لإعادة بسط نفوذها وانتشارها، خاصة وأن المنطقة تتمتع بمجموعة من الثروات والمقدرات الحيوية كالنفط والغاز والموارد الطبيعية الأولية والمعدنية. واليوم تنظر العديد من القوى العالمية للمنطقة باعتبارها خزانا استراتيجيا للموارد الأولية والطبيعية في العالم، بما يمنحها القدرة على تلبية الحاجات الدولية المتزايدة على هذه المواد. هذا، عدا الرهانات الأمنية المتعلقة بمحاربة الإرهاب والهجرة والجريمة المنظمة العابرة للدول وتجارة الأسلحة والبشر والمخدرات.

والمغرب، شأنه شأن باقي دول المنطقة، يتابع توجهات القوى الدولية المتنافسة ويتفاعل معها بطريقته الخاصة. وهو ما يقتضي التعامل مع هذا المعطى باعتباره فرصة وتهديدا في نفس الوقت، بما يستلزمه ذلك من بناء ديبلوماسية وطنية أكثر وضوحا وتماسكا ويقظة واستباقية، وقائمة على مبدأ تنويع الشركاء وتجسير التعاون مع المنتظم الأممي، وتعميق الانتماءات الإسلامية والعربية والأفريقية والمغاربية، مع الحرص الدائم على تعزيز الحضور في مختلف المؤسسات والمنظمات والهيئات الدولية.

القضية الوطنية والوحدة الترابية شمالا وجنوبا

شكلت سنوات 2016-2021 مرحلة مفصلية في تاريخ قضية الصحراء المغربية بما سجلته من انتصارات كبرى توسعت معها دائرة الاعتراف الدولي بالسيادة المغربية وشرعية وجدية مقترحه للحكم الذاتي كحل دائم وعادل للنزاع الإقليمي المفتعل، ونهاية لأوهام مضللة تعمقت معها أزمة المشروع الانفصالي في مخيمات تندوف وانفضحت امام العالم حقيقته كمشروع مهدد للأمن الإقليمي و مزعزع للاستقرار في منطقة حساسة ، من شأنه تأجيج مشاعر اليأس والاحباط المغذية لكل اشكال التطرف والجريمة المنظمة ؛ فضلا عن ذلك، استعاد المغرب المبادرة إفريقيا واوروبيا وأمميا وأمريكيا، ومكنه ذلك من إرساء وضع جيوسياسي جديد، والتقدم في تنزيل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية.

وإذ يعتز حزب العدالة والتنمية بوجوده في موقع المسؤولية الحكومية لبلادنا إبان تحقق هذه الانتصارات بقيادة جلالة الملك محمد السادس، وانخراط جماعي لمختلف القوى الوطنية، فهو يسعى من خلال البرنامج الانتخابي في المرحلة المقبلة إلى مواصلة التعبئة واليقظة والتجند على مختلف الجبهات والمواقع من أجل صيانة الوحدة الترابية والوطنية واستكمالها شمالا وجنوبا، وتوفير شروط استعادة مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين وباقي الجزر المحتلة ولهذا الغرض يقترح الحزب الإجراءات التالية:

1. مواصلة حشد الزخم الدولي للاعتراف التام بالسيادة المغربية على الصحراء، مع تحميل مسؤولية استمرار النزاع وما يترتب عنه من تبعات لكل من يحتضن ويمول ويسلح المشروع الانفصالي ويعرقل كل مبادرات الأمم المتحدة.

2. توفير شروط طرد الكيان الانفصالي من الاتحاد الأفريقي ومحاصرة استفزازات أنصاره ومواصلة سياسة الحضور الفعال والمؤثر في المؤسسات الإفريقية، مع مواصلة دينامية سحب الاعتراف بهذا الكيان الوهمي وفتح المزيد من القنصليات والتمثيليات الاجنبية في الأقاليم الصحراوية الجنوبية.
3. وضع احصاء ساكنة مخيمات تندوف على راس أولويات الاتصال مع الأمم المتحدة، والترافع الفعال من أجل محاسبة مرتكبي الانتهاكات الحقوقية في المخيمات وعدم افلاتهم من العقاب، وتحميل البلد المضيف، كامل المسؤولية عن الانتهاكات التي تقع فوق اراضي خاضعة لنفوذها؛ وهذا من شأنه أن يكشف زيف الشرعية التمثيلية لجبهة الانفصاليين لساكنة المخيمات وادعائها الكاذب بتمثيل ساكنة الصحراء المغربية من جهة، ومن جهة ثانية، تيسير عودة المحتجزين في المخيمات إلى أرض الوطن.
4. تعزيز المسار الديموقراطي من خلال تفعيل الجهوية المتقدمة وإرساء آليات لتطوير الحكامة المحلية بما يتيح سد كل منافذ الريع والامتيازات والرفع من منسوب الشفافية وتكافؤ الفرص وتقوية الجاذبية لاستثمارات وطنية ودولية محفزة للنمو ومنتجة للثروة ورافعة للتنمية المستدامة، تجعل من المنطقة قطبا اقتصاديا مندمجا واصلا بين المغرب وعمقه الإفريقي؛ كما سيسهم ذلك أيضا في انبثاق نخب سياسية جديدة، وانخراطها بكل حرية ومسؤولية في تدبير شؤونها المحلية.
5. اطلاق برنامج جديد لإعمار مركز الكركرات ومدينة الكويرة، وتثمين ما تحقق من انجازات في اطار النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية وخاصة مشروع ميناء الداخلة الاطلسي، والربط بالشبكة الكهربائية الوطنية، ومد الطريق السريع من أكادير نحو الداخلة، ومشروع كلية الطب والمركب الاستشفائي الجامعي بالعيون والمنطقة الصناعية الرائدة بها، عبر تنزيل واستثمار مشروع ترسيم الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بعد الحسم القانوني له، واستثمار استحقاقات اتفاق الشراكة الأوربي المعدل والاعتراف الامريكي بمغربية الصحراء لدعم مسار قطب اقتصادي صاعد بعمق إفريقي قوي للصحراء المغربية.
6. تقوية دور المجتمع المدني والبرلمان ومغاربة العالم ومؤسسات الديموقراطية التشاركية، في الترافع الفعال من أجل مغربية الصحراء في المنظمات والمنتديات الدولية وخاصة الهيئات الشبابية والفضاءات الرقمية.
7. تحيين وتطوير "ميثاق التعاون والصداقة وحسن الجوار" المبرم مع الجارة إسبانيا عام 1991، قصد إرساء قواعد لشراكة جديدة قوامها الثقة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، ثم تهيئة الأجواء لإطلاق مبادرة للحوار المسؤول والاستراتيجي حول المدينتين السليبتين والجزر المحتلة، كونها آخر مستعمرات في القارة الإفريقية، من أجل استعادتها تحت السيادة الوطنية في أفضل الظروف والآجال.

تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب

إن تصاعد الصراعات الإقليمية، وتزايد التهديدات العابرة للدول، وتناسل بؤر التوتر عبر العالم، كلها مؤشرات على ضرورة انخراط المغرب، من موقعه وحسب إمكاناته ورصيده الحضاري والاستراتيجي، في النظام العالمي، وفق رؤية مستقبلية مبنية على معايير العدالة والمساواة والحرية والوفاء بالعهود والتنمية المستدامة.

وعليه، فإننا في حزب العدالة والتنمية ندعو إلى السير قدما، بقيادة جلالة الملك حفظه الله، على طريق نهج سياسة خارجية ناجعة في الدفاع عن المصالح الحيوية للمغرب، من خلال تقديم الدعم للقضايا العادلة عبر

العالم، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، التي يعتبرها المغرب في مستوى القضية الوطنية، بحيث يجب أن تحظى بالاهتمام اللازم والأولوية الضرورية، وخاصة في ظل التطورات الجيو-استراتيجية التي تعرفها المنطقة. وإننا نعتبر في حزب العدالة والتنمية أن الحل العادل للقضية الفلسطينية يتمثل في تمتيع الشعب الفلسطيني بحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين الفلسطينيين لبلدهم ووقف كل أشكال الاستيطان الصهيوني. كما أن المملكة المغربية بصفتها إحدى الدولة الأساس في الاتحاد المغاربي، فهي مطالبة بمواصلة الانخراط الحيوي والفعال للمساهمة في تفعيل آليات الاتحاد المغاربي وإخراجه من حالة الجمود، وتوحيد جهود الدول الإسلامية والعربية، والانخراط في مشاريع تطوير المنظمات الدولية والقارية الإسلامية والعربية والإقليمية.

ويؤكد الحزب على أهمية مواصلة ترسيخ التوجه الإفريقي للمغرب، وتنويع الشراكات بما يعزز مكانته ويسهم في تدعيم الإجماع الوطني والمساندة الأفريقية لقضية وحدتنا الوطنية والترابية ويمكن من تقوية إشعاع النموذج المغربي، وخاصة أن أفريقيا تحظى باهتمام كبير من طرف من العديد من الدول الكبرى، وأن مستقبلها على الصعيد الاقتصادي يبشر بتطور تنموي لافت خلال السنوات المقبلة.

أما بخصوص العلاقة مع الجار الأوروبي، فقد أصبح ضروريا العمل على إنشاء "نموذج شراكة جديد" مع الاتحاد الأوروبي، يوضح أفضل مصالح المغرب ويعيد ترتيب الأولويات في العلاقات، وخاصة تلك المرتبطة بالقضية الوطنية. مع الاهتمام أكثر بدول الاتحاد الجنوبية، من خلال اقتراح آليات جديدة لتفعيل وتنشيط الحوار 5 + 5 ليكون موقع المغرب، وبلدان شمال أفريقيا، أكثر وزنا في المفاوضات والعلاقات بين هذه المجموعات.

كما يدعو حزب العدالة والتنمية إلى ضرورة الاهتمام بالمحاور الجيو-استراتيجية المختلفة، من خلال الانفتاح مثلا على دول "الآسيان" باعتبارها دولا صاعدة، وذلك بالعمل على حصول المغرب على وضع "الشريك في الحوار القطاعي"، إضافة إلى تبني سياسية استباقية في دول أمريكا اللاتينية والكارايبي، من خلال إنشاء مراكز ثقافية وإعلامية تمكن من إيجاد مناخ محفز لتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية مع هذه الدول.

بالإضافة إلى ما سبق، يدعو الحزب إلى إيلاء أهمية خاصة وعناية كبيرة للمغاربة المقيمين بالخارج، والاستفادة من إمكاناتهم الهائلة وأطرهم المقتدرة وشبكة علاقاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتميزة التي من شأنها أن تمثل رافدا إضافيا للارتقاء بالعمل الدبلوماسي والاقتصادي. وهو الأمر الذي يستوجب تطوير طرق تدبير ملف "مغاربة العالم" من خلال تقوية الأداء العمومي في هذا المجال والإشراك السياسي الفعلي والتمثيلية المؤسساتية المناسبة، وكذا الرفع من جودة التواصل والمتابعة في بلدان الإقامة، للرقي بمستوى الخدمات وتطوير الاهتمام بقضايا الهجرة والمهاجرين.

المحور الثاني: تحسين المناخ الديمقراطي والسياسي والحقوقي

توافق المغاربة سنة 2011 على دستور يؤكد خيار المغرب الذي لا رجعة فيه في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون. وأكد هذا الدستور أن المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية، في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء. كما كرس هذا الدستور الحقوق والحريات، ومبدأ فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، وأكد على القضاء كسلطة مستقلة لها واجبات مهنية وأخلاقية، وكشريك في المسؤولية على الحفاظ على السلم الاجتماعي، وتكريس سيادة القانون وخضوع المغاربة له على قدم المساواة، وتثبيت حريات التنظيم والعمل التطوعي والمدني، ومحاربة الريع والفساد.

الرؤية:

وحزب العدالة والتنمية، وهو يقيم الفترة المنصرمة، قد حرص على تبني رؤية واضحة في المجال الديمقراطي والسياسي والحقوقي، وذلك بإنجاز وثيقة مستقلة عبارة عن "عرضه السياسي"، الذي يعتبره الإطار السياسي العام الذي ينطلق منه الحزب في صياغة توجهات المرحلة المقبلة، وهو أيضا الإطار السياسي للبرنامج الانتخابي للحزب، والذي سيعتمد كمرجع سياسي في صياغة البرنامج الحكومي وفق ما ستفرز عنه نتائج الانتخابات. ولا شك أن هذا العرض السياسي سيمكن من:

- توفير الوضوح في التوجهات المؤطرة للفعل السياسي لدى المناضلين ولدى المتتبعين للحزب من حيث التشخيص المشترك للواقع السياسي، سواء تعلق الأمر بالمكتسبات المتحققة لصالح المجتمع أو الإخفاقات والصعوبات التي تواجه العمل الإصلاحي في مختلف المواقع والمسؤوليات.
- بناء ثقافة سياسية مشتركة مؤطرة للتعامل مع الواقع السياسي خلال المرحلة المقبلة، من خلال بلورة قراءة سياسية مشتركة وتملكها من قبل المناضلين والمتعاطفين مع الحزب والمصوتين عليه.

الأهداف:

وحيث إن عموم المغاربة يتطلعون اليوم إلى أن يتم تنزيل مقتضيات الدستور على الوجه الأكمل والأفضل، فإننا نهدف من خلال هذا المحور في برنامجنا الانتخابي إلى:

* تكريس سلوك نموذجي للدولة ومؤسساتها تجاه تنزيل وتنفيذ أحكامه، بهدف إرساء دولة الحق والقانون، وتعزيز المكتسبات، والتصدي لكل الانتهاكات أو التراجعات الحقوقية أو الاختلالات أو المضايقات التي تمس بالحقوق والحريات.

* التطبيع النهائي مع الديمقراطية، واحترام الإرادة الشعبية باحترام التعبير الحر للناخبين، والقطع مع بعض الممارسات من قبيل دعم الإدارة لحزب معين على حساب أحزاب أخرى،

* دعم استقلالية القضاء، مع عقد مناظرة وطنية مع بداية الولاية التشريعية المقبلة، لتقييم مرحلي لمنجزات ورش إصلاح منظومة العدالة ولتجربة استقلالية النيابة العامة،

* تقوية الأحزاب السياسية وتطوير أدوارها وضمان استقلالية قرارها، لتسهم في بلورة وعي سياسي شعبي يحتاج إلى الكثير من العقلنة والملاءمة مع مستلزمات التحول الديمقراطي، وفي التفاعل الإيجابي مع انتظارات المواطنين والتجاوب مع مطالبهم المشروعة.

* إيلاء أهمية خاصة لتعزيز دور البرلمان في تقييم السياسات العمومية، وترسيخ دور المجالس المنتخبة في تدبير شؤون المواطنين وتفعيل اختصاصاتها وتعزيز مواردها المالية وتطوير مواردها البشرية،

* تطوير الإعلام وإدماجه في المجهود التنموي ليسهم في دعم الخيار الديمقراطي لبلادنا.

* إدماج مغاربة العالم كرافد أساسي في البناء الديمقراطي.

الإكراهات والتحديات

لكن وعيا من حزب العدالة والتنمية بأن مسار الإصلاح في المغرب تواجهه عدة صعوبات، وهي الصعوبات المرتبطة بخيار مشاركة الحزب في منظومة ما زالت في طور البناء الديمقراطي والتطور الحقوقي.

وبالنظر إلى أن المغرب اختار خيار التعددية السياسية والحزبية، والتمييز ما بين "السياسة العامة" التي تقرر فيها مؤسسات الدولة المختلفة، و "السياسات العمومية" التي هي مجال تدخل الحكومة،

وانطلاقا من المنطلقات المنهجية التي تؤطر العمل السياسي للحزب ومنها مبدأ التراكم والتدرج، فإن الحزب قد يسجل عددا من التحديات ومظاهر القصور التي تقتضي مواصلة العمل من أجل البناء الديمقراطي والإصلاح السياسي والتطور الحقوقي والتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

إن التشخيص الموضوعي يقودنا إلى تسجيل المعطيات التالية:

- أولوية القضية الوطنية وما تقتضيه من يقظة دائمة، وتعزيز للوحدة الوطنية والاصطفاف وراء جلالة الملك باعتباره رئيسا للدولة وممثلها الأسمى وضامنا لاستقلال البلاد ووحدتها الوطنية والترابية، وما يقتضيه ذلك من مقتضيات استراتيجية وسياسات ديبلوماسية وتنموية، والثبات على اختيارات الحزب الثابتة في هذا المجال وترسيخ الانتماء الوطني للحزب، مع مواصلة انحيازه لقضايا الأمة وانفتاحه على محيطه الإقليمي العربي والإسلامي وتفاعله الواعي مع محيطه الدولي.
- بروز مؤشرات ومساع للارتداد عن المسار الديمقراطي، ومظاهر لتجاوزات حقوقية تشوش على المزاج السياسي العام وتضر بصورة البلد وتغطي على المكتسبات السياسية والحقوقية. فإذا كانت بلادنا قد حققت تقدما معتبرا على الصعيد الحقوقي، واستطاعت القطع مع الانتهاكات الحقوقية الممنهجة من مثل الاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب، فقد برزت في الآونة الأخيرة بعض مظاهر التضييق على الحقوق والحريات، من خلال جيل جديد من الانتهاكات الحقوقية التي تستهدف العديد من المناضلين والشخصيات العمومية بالقذف وتشويه السمعة والمس بالحقوق والمعطيات الشخصية، أو من خلال إصرار بعض

السلطات على عدم تمتيع المواطنين بحقوقهم في تكوين الجمعيات بالإصرار على عدم تسليم الوصولات، أو من خلال توظيف البعض للشكايات الكيدية للحد من حرية الرأي أو التعبير. كما يمكن أن نتحدث في هذا المجال عن التشريعات الأخيرة الهادفة إلى إفراغ العملية الانتخابية من مضمونها الديمقراطي الذي يقوم أساسا على الاقتراع الحر المعبر عنه، وذلك من قبيل اعتماد قاسم انتخابي على أساس عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية، وإلغاء العتبة الانتخابية. كل هذه الأمور تمثل تحديا حقيقيا لبلادنا، في الوقت الذي نحتاج فيه جميعا إلى ترسيخ الثقة في المؤسسات والقضاء والهيئات السياسية، كشرط ضروري ولازم لأي إقلاع تنموي حقيقي.

- ضعف التوزيع العادل للثروة وعدم كفاية تقاسم عوائد المجهود التنموي للبلاد، والقصور في ترجمة المشاريع البنيوية والهيكلية ومنجزات الإصلاحات السياسية والمؤسساتية والماكرو-اقتصادية التي عرفها المغرب، إلى مستوى نمو مناسب لها، مع ضعف ظهور أثرها في الحياة اليومية للمواطن، مما يولد شعورا بالإقصاء الاقتصادي والاجتماعي لدى فئات من المواطنين، ويؤثر على جهود تقليص الفوارق الفئوية والمجالية، ويجعل من العدالة على هذين المستويين ورشا قائما، وخاصة مع وجود ثقافة مجتمعية تعتمد على الاتكال على المجهود العمومي للدولة وضعف المبادرة الحرة وروح المغامرة والإبداع.

الإجراءات:

بناء على ما سبق، فإن الإجراءات المرتبطة بالمحور السياسي والحقوقي والديموقراطي تنطلق من أساسيات "العرض السياسي" للحزب في المرحلة المقبلة كما أوردناه أعلاه. وقد حرصنا على أن تراعي هذه المقترحات عددا من الاعتبارات نذكر منها على وجه الخصوص:

- موقع الحزب في تدبير الشأن العام وطنيا وترابيا،
- استيعاب كون المرحلة المقبلة ستعرف تناميا مضطردا للطلب على الإصلاحات الاجتماعية، وهو ما سيجعل من القضايا والمطالب الاجتماعية رهانها الأساسي؛ مما يقتضي أن يكون الحزب في مستوى هذا التحدي.
- استحضار المناخ السياسي العالمي والإقليمي المتميز بالتراجع الديمقراطي، وما نتج عنه من تداعيات، ومن استرجاع للمبادرة من قبل مناهضي مسار التطور الديموقراطي للشعوب العربية. وهو الأمر الذي يقتضي منا الانتباه إلى أهمية مطلب تحصين الاختيار الديمقراطي وتعزيز البناء الديمقراطي وتمنيع التجربة المغربية.

لا بد من إعادة التأكيد على أن حزب العدالة والتنمية يعتبر أن من أولويات أي فعل إصلاحي تعزيز الديمقراطية، بوصفها آلية للتعبير عن إرادة الشعوب وضمان مشاركتهم في اختيار السياسات العمومية التي تدبر وفقها شؤونهم، وكذلك في اختيار من ينوب عنهم على مستوى مختلف المؤسسات التمثيلية والتنفيذية، وفق ما هو مقرر في دستور المملكة. فالخيار الديمقراطي يرسخ قيمة المواطنة الإيجابية، ويؤهل المواطنين والمواطنات للمشاركة الواسعة والفعالة في تدبير الشأن العام، ولمساءلة المسؤولين عن الاختيارات السياسية.

وباستحضار التشخيص أعلاه، فإن جزءا أساسيا من مقاصد مشاركة حزبنا في مختلف استحقاقات 2021 يرتبط بالنضال القوي من أجل تصحيح الوضع الذي نتج عن هذه المسارات التراجعية التي تمس جوهر العملية

الديمقراطية، والإسهام إلى جانب القوى الديمقراطية من أجل إعادة وضع قطار الديمقراطية ببلادنا على سكته الصحيحة.

وعليه، فإن حزب العدالة والتنمية، وهو يحرص على ترصيد المنجز السياسي والديمقراطي والحقوقي والرفع من تجلياته على الواقع المعيش للمغاربة، سيناضل من أجل إقرار العديد من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز الديمقراطية ومواجهة بعض التراجعات في مجال الحقوق والحريات، ودعم الاحتضان المجتمعي للثقافة الديمقراطية، عبر تعزيز مؤشرات الاستقرار السياسي، وتطوير أداء ومصداقية المؤسسات التمثيلية التي تؤهلها للقيام بالإصلاحات الضرورية، والتفاعل مع انتظارات المواطنين ومطالبهم المشروعة. سيناضل الحزب من أجل ذلك، وهو مقتنع بأن طريق الديمقراطية يمر عبر إعادة تأسيس السياسة على قاعدة أحزاب حقيقية ومستقلة، تتنافس على أساس سياسي وبرنامجي، في انتخابات حرة ونزيهة، تفضي إلى إقرار مؤسسة تشريعية ذات مصداقية، وحكومة ومجالس جماعات ترابية قوية، تعكس التنوع والتعدد الموجود في المجتمع، وتتمتع بالشرعية التمثيلية التي تمكنها من تنزيل اختياراتها التعاقديّة، بما يضمن ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتوفير الظروف لتعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة بينهم، وضمان مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

كما يدعو الحزب، من خلال "المبادرة السياسية والحقوقية" التي أعلن عنها خلال يونيو 2021، إلى تحقيق الانفراج الحقوقي والسياسي بالبلاد، الضامن لبث نفس حقوقي وسياسي جديد وتوفير شروط انفراج أكبر، وذلك من خلال إيجاد الصيغ المناسبة لإطلاق سراح باقي المحكومين على خلفية احتجاجات اجتماعية، وإيقاف المتابعات ذات الخلفية السياسية الكيدية، وتعزيز ضمانات حرية الصحافة والإعلام وعدم المس بحرية التعبير والرأي، وتعزيز ضمانات الحق في التظاهر والاحتجاج السلمي، وكذا ضمان الحق في التنظيم، وإعمال القانون بصرامة في مواجهة حملات القذف والتشهير والمس بالحياة الخاصة للفاعلين السياسيين والحقوقيين وعموم المواطنين، إضافة إلى ضرورة فتح حوار وطني لتقييم ورش إصلاح منظومة العدالة.

وفي السياق نفسه، يقترح الحزب تنظيم مناظرة وطنية مشتركة بين الحكومة والبرلمان بهدف الوقوف على جميع الأوراش الخاصة بتنزيل الدستور والمتعثرة سواء لدى الحكومة والبرلمان، بهدف بلورة خطة عملية وطنية متوافق عليها لاستكمال تنزيل مقتضيات الدستور خلال الولاية المقبلة، وتخصيص لجنة مختلطة خاصة بتتبع هذا الورش.

المحور الثالث: تعزيز كرامة المواطن وتثمين الرأسمال البشري

يعتبر الإنسان أساس التنمية، وعليه، فإن حزب العدالة والتنمية يعتبر تعزيز كرامة المواطن وتثمين الرأسمال البشري على رأس الأولويات في مسار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية ببلدنا.

الرؤية والأهداف:

تتمحور رؤيتنا لهذا الموضوع على العمل على ضمان كرامة المواطن وحقوقه وأمنه الروحي والمادي، وتحسين جودة منظومة التربية والتكوين، وتوسيع التغطية الاجتماعية والصحية وتحسين خدماتها، وتطوير المنظومة الثقافية والرياضية الوطنية، وضمان نجاح الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.

ولتنزيل هذه الرؤية، نهدف في حزب العدالة والتنمية إلى مواصلة العمل على إرساء وتوطيد مدرسة منصفة وذات جودة بجميع التراب الوطني، وذلك من خلال استئناف مجهودات التنزيل الناجع لمقتضيات القانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، من خلال التركيز على-تطوير البنيات التحتية في مختلف مكونات المنظومة، وإرساء آليات التدبير و أنظمة الحكامة و إعداد وإخراج الدلائل المرجعية للجودة والتقييم والاعتماد، مع مراجعة الأنظمة الأساسية لمختلف مكونات الموارد البشرية للمنظومة للرفع من جودة ظروف عملها وتحسين وضعها المادي والاجتماعي ، و تطوير كفاءاتها التدبيرية والتربوية بما يضمن الرفع من مردوديتها، إضافة إلى تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، مع العمل على إخراج إطار أستاذ التعليم الأولي، و كذا إطار باحث للحاصلين على شهادة الدكتوراه في القطاعات الحكومية المختلفة مع استثمار مجهودهم في خدمة القطاع الذي يشتغلون فيه، مع الحرص على انخراط كل القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين والجماعات الترابية وكل مكونات المجتمع، وخاصة منها مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل مشاريع الإصلاح.

أما في مجال تحسين وتعميم الخدمات الصحية، فالهدف يبقى ضمان أحسن الشروط لفعالية المواطنين، حيث ينبغي تأمين سلامتهم وصحتهم، وتحقيق المساواة فيما بينهم أمام المؤسسات الاستشفائية. لهذا الغرض، يعتبر الاستثمار في الصحة مقدمة للتنمية الاقتصادية ونتيجة لها. وعليه، نهدف إلى نهج سياسة صحية شاملة، تعمل على تطوير وتعميم وأنسنة الخدمات الصحية، وتدمج جميع الجهات وكافة الفئات مع الاعتماد على أساليب حديثة، واعتماد سياسة دوائية تكفل توفير الأمن الدوائي بدون أن تغفل تحديث نظام التكوين والبحث العلمي في ميدان الصحة.

الإجراءات:

دعم صدارة اللغة العربية

ينص الدستور في مادته الخامسة: تظل اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة، وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها. وبناء عليه فسنعمل على:

- دعم استعمال اللغة العربية في وسائل الإعلام العمومية،
- العمل على تفعيل النصوص التنظيمية الخاصة باستعمال اللغة العربية في الإدارة وفي المجالات العامة (اللوحات الإشهارية، عناوين الأزقة والشوارع، المحلات التجارية، التشوير...الخ)، وعلى تطويرها،
- تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 17.51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، في مجال دعم اللغة العربية.
- اعتبار الجمعيات العاملة في مجال دعم اللغة العربية، جمعيات ذات منفعة عامة، وفق شروط تحدد بنص تنظيمي.

تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

لقد اعتبر دستور المملكة اللغة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، باعتبارها رصيدا مشتركا لكل المغاربة. كما أن القانون التنظيمي 26-16 قد حدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

وعليه فسيعمل الحزب في هذا المجال على:

- التنزيل العملي في مختلف المجالات للمخطط الحكومي المندمج لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية المصادق عليه في أبريل 2020، من طرف اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة، حيث يعتبر الحزب هذا المخطط خارطة طريق واضحة ومنسجمة لجميع القطاعات الحكومية المعنية خلال السنوات المقبل، بحيث حدد البرامج ذات الأولوية التي يتعين الاشتغال عليها، سواء على المستوى التشريعي أو التنظيمي أو العملي، وذلك في إطار تشاركي بين مختلف القطاعات الوزارية التي لها مسؤولية ودور فاعل في الإصلاح، إضافة للهيئات الدستورية الأخرى، وخاصة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، باعتبارهما شريكين في كل العمليات ذات الصلة بالتنزيل والتفعيل والتعبئة والتتبع والتقييم والاستشراف. كما تضمن هذا المخطط مجموعة من التدابير والإجراءات المبرمجة مستقبلا في إطار تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، في مختلف المجالات كالتعليم أو التشريع أو التنظيم، أو التقاضي، أو الإعلام والاتصال، وكذا في مختلف المجالات الأخرى المرتبطة بالإبداع الثقافي والفني، إضافة إلى استعمال الأمازيغية بالإدارات وسائر المرافق والفضاءات العمومية.
- تفعيل عمل اللجان المتخصصة الدائمة المحدثة لدى اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بمتابعة مأسسة الخلايا المركزية، التي ستعمل على تنزيل المخططات القطاعية، المحدثة لدى جميع القطاعات الحكومية، مع إنشاء خلية مركزية لدى رئاسة الحكومة لمواكبتها وتنسيق عملها.
- توفير الموارد البشرية والوسائل المادية واللوجستية لانطلاق عمل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية باعتباره مؤسسة وطنية مرجعية في مجال تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.
- مضاعفة عدد المناصب المالية لأطر الأكاديميات في التعليم المدرسي تخصص اللغة الأمازيغية، وتوسيع عرض التكوين والبحث الجامعي ذي الصلة باللغة والثقافة الأمازيغيتين.
- العمل على تدريس الأمازيغية في جميع مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعة.

التربية والتكوين والبحث العلمي: تغيير المقاربة بالانتقال من المقاربة الاجتماعية إلى المقاربة الإنتاجية.

على مستوى قطاع التربية الوطنية:

- استئناف المجهود الوطني لتمويل المنظومة بحوالي 10 % سنويا لتحقيق أهداف إصلاح المنظومة.
- استكمال ورش تعميم التعليم الإلزامي لجميع الأطفال المغاربة ما دون 16 سنة،
- بناء نموذج متكامل للمدرسة المغربية يقوم على إعطاء الأولية لدعم المدرسة العمومية وتوسيعها والارتقاء بجودة خدماتها التربوية والتدبيرية، مع العمل على إخراج الإطار التعاقدي الشامل مع القطاع الخاص تطبعه المواطنة والتضامن وكذا إطلاق تجربة النموذج الثالث " المدارس الشريكة عام /خاص "، والتي تهدف في تجويد الخدمات التربوية والتدبيرية واللوجستية في المدرسة المغربية وتخفيف العبء عن العديد من الأسر، وتوفير العديد من فرص الشغل القارة والمستدامة.
- استكمال شبكة مدارس القرب والمدارس الجماعاتية بالعالم القروي، والعمل على إبرام شراكات بين الدولة والقطاع الخاص والجماعات الترابية في هذا السياق؛
- الاستمرار في توسيع سلة الخدمات الاجتماعية لفائدة التلاميذ والتلميذات في المناطق ذات الخصاص، بما في ذلك برنامج تيسير وتوسيع شبكة الداخليات المدرسية والنقل المدرسي.
- إخراج اللجنة الدائمة للبرامج والمناهج إلى حيز الوجود بموجب نص تنظيمي وتفعيل مهامها.
- استئناف تنزيل الرؤية الاستراتيجية لتكوين الأطر التربوية التي أطلقتها الحكومة سنة 2018 تحت عنوان "مدرس المستقبل" لتزويد المنظومة التربوية بحوالي مائة ألف إطار جديد،
- جعل تطوير الجودة الهدف الأول خلال المرحلة المقبلة، وذلك من خلال بلوغ نسبة 100 % للتمدرس في التعليم الأولي والابتدائي؛ وتحسين استهداف جميع برامج الدعم الاجتماعي للتمدرس؛ ومواصلة التميز الإيجابي لفائدة العالم القروي.
- الارتقاء بمرتبة المغرب في تقييمات تيمس، بيرلس وبيزا؛ المتعلقة باكتساب التلاميذ للكفايات الأساسية في الرياضيات واللغات.
- إصلاح المناهج والبرامج التعليمية؛ مع الاستفادة من تجربة التعليم بالتناوب حضوري وعن بعد.
- استكمال تأهيل الموارد البشرية، باستفادة 100 ألف من الأطر الإدارية والتربوية سنويا من دورات التكوين المستمر؛ وتقوية قدرات المدرسين اللغوية بالنسبة للغتين الفرنسية والإنجليزية،
- الارتقاء بالرياضة المدرسية من خلال الرفع من عدد المؤسسات المحتضنة لمسالك "رياضة ودراسة".

وبخصوص **التكوين المهني** الموجه لتحقيق فرص التشغيل نقترح العمل على:

- إتمام برنامج إحداث وتجهيز بناء مدن المهن والكفاءات في جميع جهات المملكة.
- إحداث مراكز تكوين المكونين في مجال التكوين المهني على غرار مركز تامسنا بمختلف مدن المهن والكفاءات.
- تنويع سلة التكوينات وتقوية الجسور بين التكوين المهني والنسيج الاقتصادي بما يتلاءم مع تطور المهن وحاجات المقاولات ويستجيب لدينامية الاستثمار الوطني في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والتدبيري
- الرفع من المنح المخصصة لمتدربي التكوين المهني ما بعد الباكالوريا وتعميمها على المستحقين.

أما على **مستوى التعليم العالي** فنقترح العمل على:

- إخراج الصيغة المحينة من القانون 00-01 المنظم للتعليم العالي إلى حيز الوجود مع ملاءمة مقتضياته مع القانون الإطار 17-51.

- إتمام إرساء الخريطة الجامعية الوطنية بإحداث جامعة متكاملة الأقطاب في كل جهة.
- إخراج الجامعة الافتراضية المغربية إلى حيز الوجود بهدف تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي،
- الرفع من عدد المناصب المحدثة في حدود 800 منصب سنويا، في مختلف التخصصات، تفتح في وجه الطلبة حاملي شهادة الدكتوراه مع إسناد تنظيم مباريات التوظيف وطنيا حسب الحاجات المعبر عنها من طرف الجامعات إلى الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي ضمانا لمزيد من تكافؤ الفرص.
- تطوير منظومة الدعم الاجتماعي والصحي والخدمات الثقافية والرياضية لطلبة الجامعات،
- إرساء الإصلاح البيداغوجي وخاصة بمؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح مع تكييف التكوينات مع حاجيات التنمية، مع إحداث أربعة مراكز متخصصة في الكفايات العرضانية في كل الجامعات وهي (مركز اللغات، ومركز تكنولوجيا التعليم والتعليم عن بعد، ومركز البيداغوجيا الجامعية، ومركز تدبير المسار المهني).

أما على مستوى البحث العلمي، فنقترح العمل على:

- الرفع من نسبة البحث العلمي إلى 1.2% من الناتج خلال الولاية الحكومية (حصة الدولة والشركاء).
- تفعيل المجلس الوطني للبحث العلمي، مع مراجعة وتحيين الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي وربطها بحاجيات الوطن وضمان استقلاليته في المجالات الحيوية كالطاقة والصحة واستثمار التكنولوجيات الحديثة وحماية وتدبير المعطيات والمعلومات والأمن المائي الغذائي وغيرها.
- الشروع في إحداث بنية وطنية مندمجة كبرى للبحث العلمي والابتكار بجهة الرباط تجمع بين مختبرات ومراكز البحث العلمي وبنيات التثمين وتطوير براءات الاختراع، ومحاضن المقاولات، بشراكة بين الدولة والجماعات الترابية والقطاع الخاص.
- تقييم وتوسيع برامج البحث العلمي وخاصة في مجال الطاقات والذكاء الاصطناعي والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والصحة والسلامة الطرقية ... مع تعزيزها ببرامج مبتكرة أخرى تخدم التنمية الوطنية.
- الرفع من نسبة تعاضد موارد البحث العلمي والتقائية مشاريعه من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والجهات،
- دعم مشاركة المغرب البحثية في طلبات العروض الدولية ليحتل المرتبة الثانية على الصعيد الإفريقي.
- إخراج نظام وطني جديد للدكتوراه باعتماد مركز موحد للدكتوراه في كل جامعة يضم عددا من المدارس المتخصصة.
- إتمام برنامج إنشاء مجمعات البحث العلمي والابتكار بتعميم التجربة على جميع الجامعات العمومية.

أما في مجال التربية غير النظامية ومحاربة الأمية، فيقترح الحزب مجموعة من التدابير المنتظمة ضمن الأولويات الاستراتيجية التالية:

- تنفيذ برامج خاصة لمحو الأمية لفائدة غير المتعلمين من أصحاب المشاريع المدرة للدخل، وربط الاستفادة من التمويل بالاستفادة من هذه البرامج؛
- تكثيف برامج محو الأمية وتوسيع نطاق تطبيقها بالوسط القروي والمناطق شبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص؛

- وضع برامج خاصة وملائمة للتربية غير النظامية، والسهر على تتبع تنفيذها بهدف استدراك تمدرس أكبر عدد من الأطفال الموجودين خارج المدرسة.
- إخراج الإطار الوطني للإشهاد وإعمال مقتضياته في التصديق على الكفايات الحرفية والمهنية.

وفي مجال التعليم العتيق:

- مواصلة تحسين الظروف التربوية والاجتماعية للمتمدرسين والمدرسين.
- تسريع شبكة مؤسسات التعليم العتيق في المناطق ذات الخصاص وإعادة تأهيل مؤسسات للتعليم العتيق القائمة في مختلف الأقاليم؛
- إحداث مسلك خاص بتكوين مدرسي ومدرسات التعليم العتيق بجامعة القرويين لتمكينهم من تكوين بيداغوجي وعلمي أساسي ومستمر مناسب لخصوصية هذا النوع من التعليم.
- دعم وتجديد منظومة التكوين والبحث والتدريب بمؤسسات التعليم العالي العتيق وخاصة منها جامعة القرويين ودار الحديث الحسنية ومعهد تكوين الأئمة والمرشدات حتى تقوم بأدوارها العلمية والتربوية على أكمل وجه وتسهم في إشعاع المغرب على الصعيد الدولي.

الصحة: من المقاربة "التقليدية" إلى رافد من روافد المردودية والإنتاجية.

في مجال الوقاية والعلاجات الأولية: يقترح الحزب:

- دعم المدن الصحية، من خلال الشراكة بين مرافق الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وصناديق التغطية الصحية والمجتمع المدني، بتوفير المناطق الخضراء ومسارات للحركة البدنية والحد من كل أنواع التلوث البيئي.
- دعم البرامج الصحية الخاصة كالسل، والالتهاب الكبدي، والصحة العقلية.
- محاربة أسباب الوفيات المبكرة كالسمنة، والسكري، وارتفاع الضغط، والسرطان...

وفي مجال **تعميم التغطية الصحية**، سيسعى الحزب:

- تعميم التغطية الصحية الإجبارية الشاملة لصالح 22 مليون مستفيدا قبل 2022، مع تخصيص ميزانية 14 مليار درهم لتغطية تكاليف التطبيب والأدوية والاستشفاء والعلاج.
- تفعيل مجموعة من الإجراءات المواكبة المتمثلة في تأهيل العرض الاستشفائي؛
- إلزامية احترام مسار العلاجات؛ وذلك من خلال تعميم نظام التوجيه الطبي المجاني عبر رقم وطني موحد والزيارة الطبية العامة عن بعد عبر أخذ موعد على الخط؛ وكذلك تعميم شبكات المراكز الطبية القروية المسيرة عبر شبكات أطباء (طب عام، وطب النساء، وطب الأطفال، وطب الأشعة) عن بعد؛ ثم توضيح الآجال القانونية لأخذ المواعيد وطريقة الانتقال داخل مسار العلاجات.
- وضع سياسة مبدعة ومحفزة في مجال الموارد البشرية؛
- العمل على التقائية الصندوقين الوطنيين للضمان الاجتماعي ولمنظمات الاحتياط الاجتماعي في أفق توحيدهما، وأيضا مع نظام المساعدة الطبية " الراميد " في قطب واحد؛
- تقوية اعتماد قاعدة الثالث المؤدي؛

- تحيين التعرفة الوطنية المرجعية للخدمات الصحية؛
- خلق سياسة مندمجة للصحة العمومية تنبني على مقاربات وقائية تدمج العامل البيئي والوقاية من المرض من خلال منظومة قوانين تحد من الأضرار الصحية والممارسات المؤذية، بما يقلل من نسبة الاحتياج للتغطية والخدمات الصحية. يتم تنزيل هذه السياسات عن طريق إجراءات جبائية تصعب الولوج للمواد الضارة بالصحة كالتبغ والكحول والنسب العالية من السكر والدهون؛
- العمل على إخراج النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمنظومة الصحية؛ مثل مشروع قانون التغطية الصحية للوالدين؛ وقانون التعاضد اللذين يوجدان بالبرلمان، وتعديل وتطوير القوانين التالية: القانون رقم 00.65 المتعلق بمنظومة التغطية الصحية الأساسية، والقانون رقم02.17 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي؛ والقانون الإطار 09.34 المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات.
- ملاءمة نظام تدبير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع مهامه الجديدة المرتبطة بتعميم الحماية الاجتماعية كما ورد في القانون الإطار الخاص بالحماية الاجتماعية.

أما فيما يخص تمويل الخدمات الصحية، فيقترح

- الرفع وتنويع مصادر التمويل، وذلك بالرفع من ميزانية الصحة بمعدل 6% كل سنة؛
- تضريب المواد المحدثة للأمراض والمضرة بالبيئة؛ ثم مساهمة الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية في تمويل الصحة؛

وبخصوص تأهيل والرفع من الموارد البشرية كما ونوعا بالتكوين والتكوين المستمر، فيقترح الحزب:

- تسريع إصدار المرسوم المنظم للوظيفة العمومية الصحية مع التحفيز و الرفع من مردودية مهني الصحة؛ واستكمال إحداث كليات للطب و مراكز استشفائية جامعية بكل جهات المملكة؛ في إطار الشراكة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكذا الصندوق المغربي للتقاعد وغيرها من مؤسسات التمويلات المبتكرة؛ مع الرفع من عدد طلبة الطب والتمريض المقبولين بكليات الطب والتمريض والمهن شبه الطبية لتدارك الخصاص؛ وذلك من خلال إصدار مرسوم التكوين الطبي المستمر الوارد في القانونين 131.13 و08.12، وإحداث صندوق لتمويل هذا التكوين لضمان استقلاليته عن الصناعة الدوائية، ووضع آليات لجعله إجباريا؛ ثم بإبرام شراكة مع الجماعات الترابية للمساهمة في توظيف الموارد البشرية.
- العمل على الحد من هجرة الأطباء إلى الخارج وجعل المنظومة الصحية المغربية أكثر جذبا وتحفيزا للأطباء المغاربة الممارسين بالخارج للعودة لأرض الوطن.
- الاستعانة بالأطر الطبية الأجنبية شريطة التحقق من الكفاءة لضمان سلامة وصحة المرضى، وكذا مراعاة الخريطة الصحية لسد الخصاص بالمناطق التي تعرف نقصا في التغطية الطبية.
- أما على صعيد المستشفى العمومي والمؤسسات الصحية، فيقترح تأهيله ومراجعة شكله القانوني و حكامته و نظامه الداخلي. مع إحداث منظومة قانونية تسهل إمكانية تحول المصحات الخاصة لمراكز استشفائية كبرى، عن طريق تجميع بعضها أو توسيع رأسمال بعضها الآخر؛
- تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص، وكذا تطوير الشراكة بين المؤسسات الاستشفائية الكبرى العامة أو الخاصة مع مراكز البحث الوطنية أو الدولية، والجامعات المتخصصة، والقطاع الصناعي، لتحفيز البحث وتصنيع المواد الطبية وشبه الطبية

- تعزيز التجهيزات الطبية والبيو-طبية ووضع معايير لصلاحيتها والعمل على صيانتها محليا لتفادي الأعطاب المزمنة؛
- إحداث دور للصحة وعيادات جماعية وتحفيزات مادية وضريبية بالمناطق التي تعرف خصاصا من الموارد الطبية؛
- تحسين أنظمة الاستقبال في المؤسسات وإخضاعها لمعيار الشفافية من خلال استخدام التقنيات المعلوماتية، وتقليص مدة الانتظار وتكدس المواطنين داخل المستشفيات؛
- وفيما يخص الأمن الدوائي وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية، وجب تشجيع استعمال الدواء الجنيس لتصل نسبة تغطية حاجيات البلد ل 90% في أفق 2026، مع ضرورة التحقق من التكافؤ الحيوي؛ ودعم الصناعة الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وأيضا للرفع من نسبة التصدير، وإحداث منصة للصناعة الدوائية ومنها صناعة اللقاحات؛ التي أشرف جلالة الملك على انطلاقها خلال شهر بوليوز 2021، ودعم البحث والابتكار والمشاركة في التجارب الطبية الوطنية والدولية؛ وتطوير منظومة مشتقات الدم والأدوية المتأتية منه.
- وبخصوص حكامة المنظومة الصحية، يقترح إحداث المجلس الأعلى للصحة؛ وكذا الوكالات او المجمعات الصحية الجهوية، والوكالات في مجال الأدوية وفي مجال تحاقن الدم؛ إضافة إلى إحداث مديرية مركزية خاصة بالقطاع الخاص؛ وإحداث صندوق للحوادث الطبية غير المرغوب فيها التي تسبب ضررا للمريض دون أن تكون ناتجة عن تقصير الطبيب أو المؤسسة.
- تطوير نظام اليقظة الصحية لمواجهة التحديات المستقبلية المتعلقة بالتهديدات الوبائية من مثل جائحة كوفيد 19، أو التهديدات البيولوجية، أو الكيماوية أو الإشعاعية وغيرها.

الشباب والثقافة والرياضة: التأسيس لثقافة المبادرة وتحرير الطاقات.

يقترح الحزب في مجال الشباب العمل على:

- العمل على إخراج سياسة وطنية للشباب في المجالات الثقافية والرياضية والفنية.
- إعداد وثائق مرجعية للمعايير التقنية والوظيفية لمؤسسات دور الشباب والأندية النسوية ومراكز التخييم، وبلورة عرض جديد للخدمات بهذه المؤسسات بما يتوافق وانتظارات الشباب والنسيج الجمعوي؛
- توفير بطاقة الشباب، تمكنهم من الحصول على امتيازات وتخفيضات لولوج مختلف المؤسسات الثقافية والرياضية والفنية، والخدمات العمومية التي تخصهم.

أما في المجال الثقافي، فيقترح الحزب:

- تسريع بلورة استراتيجية ثقافية تربط الثقافة بالقيم الدينية والوطنية واعتمادها في السنة الأولى من الولاية الحكومية؛
- الشروع في تنزيل مخطط للإقلاع الثقافي وإرساء أسس الصناعة الثقافية.
- دعم تأهيل الحقل الإعلامي والوطني لتشجيع بروز فاعلين جدد؛

- تيسير الولوج للمؤسسات الثقافية (المسارح والمتاحف).
- الإسراع بحماية التراث الثقافي والمدن العتيقة ومواقع النقوش الصخرية؛ والرفع من معدل ترميم المآثر التراثية.
- تشجيع البحث العلمي فيما له علاقة بالشأن الثقافي مع التشجيع على تبادل البعثات العلمية المهتمة بالدراسات الأركيولوجية والأنثروبولوجية؛
- الاهتمام بالكنوز البشرية الحية، ووضع برنامج لنقل خبراتهم ومهاراتهم إلى الأجيال الصاعدة؛
- النهوض بالاقتصاد والسياحة الثقافيين؛
- تعزيز شبكات نقاط القراءة والمطالعة ومكتبات القرب، بتعاون مع الجماعات الترابية والقطاع الخاص؛ وخصوصا في العالم القروي؛
- النهوض بقطاع الفن وبوضعية الفنانين عبر تنظيم القطاع وترشيد دعم الأعمال الفنية؛
- النهوض بالإبداع الفني المغربي في مجالات السينما والموسيقى والغناء والفنون التشكيلية؛

وفي المجال الرياضي، سيعمل الحزب على:

- تنزيل الرياضة كاختصاص مشترك بين الدولة والجهة؛
- اعتماد ميثاق "الرياضة للجميع" من خلال عقود برامج بين القطاعين العام والخاص؛
- دعم وتقوية شبكة البنيات التحتية الرياضية، والحرص على إنشاء مركبات رياضية بمواصفات دولية في المدن المتوسطة، وتعزيز سياسة القرب الرياضي؛ من خلال إرساء شراكة بين القطاعين الخاص والعام والجماعات الترابية.
- تبني ودعم الأبطال المغاربة وتوفير سبل إشعاعهم الدولي والعالمي.
- وضع بوابة وطنية تقدم على الخط جميع الخدمات الرياضية العمومية المجانية أو بأثمنة رمزية؛
- الاستمرار في هيكلة الجامعات الرياضية من خلال الورش المؤسساتي القاضي بمنحها التأهيل؛
- العمل على بلورة منظومة جديدة للتكوين الرياضي؛
- النهوض بالرياضة المدرسية والاهتمام بالرياضيين الصغار والشباب؛

المرأة والأسرة والطفولة...

بخصوص **ملف المرأة**، يقترح الحزب:

- تفعيل المقتضيات الدستورية بالسعي نحو المناصفة وإقرار القوانين التنظيمية ذات الصلة، وذلك بالرفع من التمثيلية النسائية بالوظيفة العمومية وفي المناصب والوظائف العليا، وتقوية القيادة النسائية؛ وضمان مشاركة سياسية واقتصادية وازنة للنساء.
- توسيع قاعدة النساء الأرامل المستفيدات من الدعم المباشر لتشمل كل النساء الأرامل في وضعية هشاشة؛
- الاهتمام أكثر بالعالم القروي؛ من خلال بلورة سياسات عمومية خاصة بحماية ودعم النساء القرويات؛
- سن آليات وتدابير تيسر التوفيق بين الحياة الأسرية والانخراط في الحياة العامة للنساء؛
- تمكين الأمهات من توقيت ميسر للعمل، وفق شروط محددة تنظيميا.
- التمديد بصفة اختيارية لعطلة الأمومة في القطاع العمومي إلى9أشهر؛ (3أشهر الأولى بأجرة كاملة، ثم 3 أشهر بنصف أجرة، ثم 3 أشهر بدون أجرة).
- مواصلة تنزيل مغرب التمكين البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030؛

- تنزيل سياسة وطنية لمحاربة العنف ضد النساء 2020-2030.

قضايا الأسرة والطفولة

- تفعيل الاستراتيجية الوطنية للأسرة لتحقيق الالتقائية والتكامل بين مختلف السياسات والبرامج التي تروم النهوض بوضعية الأسرة المغربية؛
- تفعيل مقتضيات القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛
- إعداد برنامج للنهوض بخدمات الوساطة الأسرية؛
- تنزيل برنامج تعزيز التربية الوالدية؛
- تفعيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، وذلك أساسا من خلال تقوية الإطار القانوني لحماية الأطفال وتعزيز فعاليته، والنهوض بالمعايير الاجتماعية الحمائية، وتعميم الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، ووضع منظومات للمعلومات والتتبع والتقييم والمراقبة؛
- وضع مقاربة استباقية ومندمجة لدماج الأطفال والفئات في وضعية صعبة وتعميم خطة حماية الأطفال من الاستغلال في التسول؛
- إعداد وتنزيل برنامج مواكبة لحماية الأطفال في وضعية صعبة بعد مغادرة مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- إقرار تدابير استعجالية وناجعة من أجل التكفل بالأطفال المتخلى عنهم والمشردين؛ وذلك أساسا عن طريق تعزيز دعم الدولة للمراكز المتخصصة في رعاية الأطفال المتخلى عنهم والمشردين، واعتماد مقاربة استباقية ووقائية؛ وتسهيل مساطر التكفل وتشجيعه.
- إحداث صندوق للتكفل بالأيتام والأطفال في وضعية هشاشة؛

التشغيل محور كل عملية تنموية:

اعتبارا للأهمية الكبرى للتشغيل كهدف مركزي لكل السياسات العمومية، يراعى في الاستثمارات الجديدة أولويات مناصب الشغل المحدثة. ولهذا الغرض يقترح تخصيص مبلغ 1 مليار درهم لمواكبة الشباب والمقاولين الشباب والمقاولين الذاتيين في الإدماج والقابلية للشغيل، بالتدبير التشاركي مع القطاع الخاص والقطاع المدني. كما سيعمل الحزب على الرفع من مستوى ثقافة التداريب، وجعلها أكثر انتشارا ودعما وقبولا، مع تخصيص تحفيزات للمقاولات التي تخصص مقاعد للمتدربين.

وعليه يقترح الحزب عدة إجراءات تهم مجالات التشغيل المختلفة، نذكر منها:

تحفيز التشغيل ومواكبة مجالس الجهات في مجال التشغيل: وذلك من خلال:

- تحيين الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في أفق 2030، واعتماد مخطط وطني للنهوض بالتشغيل للفترة 2022-2026؛
- التنسيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية لتفعيل ورش استهداف الاستثمارات العمومية ذات الوقع على النمو والتشغيل؛
- تفعيل ميثاق الاستثمار في شقه الذي يحفز المستثمرين على إحداث المزيد من مناصب الشغل.

- اعتماد المقاربة الجهوية من خلال توسيع البرامج الجهوية للإدماج الاقتصادي للشباب وإبرام اتفاقيات تنفيذها بين الدولة والجهات.

تعزيز الاجراءات النشيطة للتشغيل وتطوير الوساطة في سوق الشغل، وذلك ب:

- تخصيص مليار درهم لمواكبة الشباب والمقاولين الشباب والمقاولين الذاتيين في الإدماج والقابلية للشغيل، وتفعيل ميثاق الاستثمار في شقه الذي يحفز المستثمرين على إحداث المزيد من مناصب الشغل.
- تفعيل مدن المهن والكفاءات؛
- إنشاء منظومات جهوية لريادة الأعمال تستهدف الأنشطة الواعدة وتشجع المشاريع الجيدة وتخلق دينامية مقاولاتية؛
- تعزيز عروض الخدمات الموجهة لمختلف فئات الباحثين عن عمل (الساكنة القروية؛ والنساء اللواتي تجدن صعوبة في الإدماج؛ والأشخاص في وضعية إعاقة؛ والمهاجرون في وضعية قانونية)؛
- إقرار دفعة جديدة من التدابير التحفيزية على التشغيل وتعزيز قابلية التشغيل من قبيل: التدريب في إطار الخدمة المواطنة، ودعم التشغيل في القطاع الجمعوي، ومأسسة نظام التدريب في الإدارات العمومية؛ والرفع من مستوى ثقافة التداريب بتخصيص تحفيزات للمقاولات التي تخصص مقاعد للمتدربين، وإعفاء التداريب لدى المؤسسات والمقاولات من التحملات الاجتماعية والضريبية.
- إرساء منصة رقمية للمعلومات حول سوق الشغل، وإرساء منظومة كاملة ومندمجة لرصد هذه السوق.

تطوير الترسانة القانونية ، من خلال:

- تطوير الترسانة القانونية لمسايرة التحولات العالمية وما رافقها من أنماط جديدة للتشغيل، وذلك بفتح ورش مراجعة مدونة الشغل؛
- اعتماد قانون النقابات والقانون التنظيمي للإضراب؛
- تعزيز الشراكة مع الجمعيات وخاصة التي تشتغل بالمناطق النائية.

تعزيز السلم الاجتماعي مدخلا لتحسين مناخ الأعمال، وذلك ب:

- العمل على إرساء تقليد التفاوض ثلاثي السنوات بين الحكومة والفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين.
- خلق آليات تحفيزية لتشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، في إطار النهوض بالمفاوضة الجماعية وتشجيع القانون التعاقدي للشغل؛
- مأسسة وتفعيل الحوار الاجتماعي الترابي وتأهيل الفاعلين في هذا المجال.

السعي إلى تكافؤ الفرص وتوحيد المعاملة في الشغل، حيث إن نبذ التمييز في الوسط المهني يعتبر هدفا رئيسيا لتفعيل استراتيجية التشغيل، وتجويد برامج إنعاش الشغل وتحسين أداء مؤسساته، كما يعد خطوة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وربطها بالاستراتيجيات القطاعية، وتعزيز دور الجماعات الترابية في هذا المجال. ونقترح بهذا الصدد:

- إيجاد الآليات اللازمة واتخاذ الإجراءات الناجعة من أجل ربط منظومة التربية والتكوين ومحو الأمية بالتشغيل؛
- إيلاء أهمية قصوى للرفع من نسبة السكان النشيطين بالمغرب؛
- القيام بتقييم شامل لبرامج إنعاش التشغيل للتأكد من نجاعتها؛

- مراجعة وتقييم أداء وفعالية آليات الوساطة، سواء تعلق الأمر بالوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات أو بمؤسسات الوساطة بالقطاع الخاص، والوكالة الوطنية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة...
- مراجعة وتجويد التحفيزات القطاعية والمجالية وتوجيهها إلى القطاعات الواعدة على مستوى حجم ونوعية فرص الشغل التي تحدثها؛
- إحداث برامج تكوين خاصة بالشباب الحاصلين على شهادات خصوصا بالعالم القروي، بما يساعدهم على ولوج سوق الشغل، وإقامة بنيات تحتية رقمية لتشجيعهم على تطوير أنشطة وخدمات عن بعد في هذا المجال.

تقوية مهام أجهزة مراقبة تطبيق التشريع الاجتماعي

- إصدار النظام الأساسي الجديد لهيئة تفتيش الشغل، واعتماد قانون المراقبة والتفتيش الخاص بمفتشي الضمان الاجتماعي؛
- الرفع من عدد مفتشي الشغل وأطباء الشغل ورقمنة جميع تدخلاتهم.

النهوض بالصحة والسلامة في العمل:

- إصدار القانون المتعلق بالصحة والسلامة المهنية في القطاعين الخاص والعام؛
- اعتماد إجراءات كفيلة بتمديد إلزامية التأمين ضد حوادث الشغل إلى الأمراض المهنية؛
- وضع نظام لتمويل إجراءات الوقاية من المخاطر المهنية.

المحور الرابع: جيل جديد من الإصلاحات من أجل العدالة الاجتماعية والمجالية الشاملة وتقليص الفوارق

الرؤية:

عرفت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، خلال السنوات الأخيرة، تطورا غير متجانس. وقد حصل هذا الأمر نتيجة تفاعل ثلاثة مسببات على الأقل:

- الاختلالات المتعلقة بالتوزيع العادل والمنصف للثروة؛
- الإخلال بمبدئي المساواة وتكافؤ الفرص؛
- الاختلالات المتعلقة بالفوارق المجالية.

وأمام استمرار مستوى التباين القائم بين مختلف الشرائح المجتمعية والمجالات الترابية، كما تبرزه المؤشرات الصادرة في هذا الشأن، فإن حزب العدالة والتنمية يعتبر اليوم، أكثر من ذي قبل، أن الاستمرار في مكافحة الفقر والفوارق المجالية وتمكين كل المغاربة من "حقهم التنموي" المشروع، ستظل ضرورية للحفاظ على التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي اللازمين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك أن تحقيق المطلب السياسي والأخلاقي المتمثل في العدالة الاجتماعية والمجالية سيقود إلى المساواة في الحقوق والتضامن الجماعي والترابي، كما سيمكن من التوزيع العادل والمنصف للثروة بين مختلف أفراد المجتمع ومختلف الجهات الترابية، سواء كانت هذه الثروة مادية أو لا مادية.

غير أن مطلب تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية لا يعني فقط محاولة تقليص التفاوتات المبنية على اختلاف الجهود المبذولة أو الاستحقاق، بل يرتبط أيضا بالسعي إلى معالجة الاختلالات المضرة بالسلم الاجتماعي، بما فيها العدالة المتعلقة بالنوع الاجتماعي. كما أن تعزيز هذه العدالة الاجتماعية والمجالية في مجتمعنا يتطلب تحقيق تنمية تضامنية وإدماجية ومستدامة، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، مجتمعة ومندمجة، تضع المواطن في قلب وصلب اهتماماتها؛ وتعتمد على مبادئ حقوق وكرامة الإنسان؛ وترتكز على مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص.

الأهداف والإجراءات:

في مجال التغطية الاجتماعية : تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية التي تضمنها خطاب العرش المجيد لسنة 2020، وكذا خطاب افتتاح السنة البرلمانية الحالية، يؤكد الحزب على تنزيل مضامين المشروع الملكي الهيكلي الذي يهدف إلى تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المواطنين بشكل تدريجي في أفق سنة 2025، وإصلاح عميق للأنظمة والبرامج الاجتماعية المعمول بها، لا سيما من خلال تفعيل السجل الاجتماعي الموحد، وبلورة مخطط عملي شامل لتنزيل هذا الإصلاح، يتضمن البرنامج الزمني والإطار القانوني وخيارات التمويل، وكذا آليات الحكامة المعتمدة، بتنسيق مع كافة الشركاء الاجتماعيين.

من أجل التنزيل الأمثل للقانون الإطار الخاص بالحماية الاجتماعية، سيسعى الحزب إلى:

- تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة 22 مليون مستهدفا إضافيا خلال سنتي 2021و2022، وذلك بتوسيع الاستفادة منه ليشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية، وفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا. ويغطي هذا التأمين تكاليف التطبيب واقتناء الأدوية والاستشفاء والعلاج؛
- تعميم التعويضات العائلية لفائدة حوالي سبعة ملايين طفل في سن التمدرس تستفيد منها ثلاثة ملايين أسرة خلال سنتي 2023 و2024، من خلال تمكين الأسر غير المستفيدة من الاستفادة، حسب الحالة، من تعويضات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة أومن تعويضات جزافية؛
- إصلاح نظام التقاعد، مع توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد لفائدة حوالي خمسة ملايين من المغاربة الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من معاش في أفق سنة 2025، من خلال تنزيل نظام المعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.
- تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025، لتشمل غير الأجراء، وكل شخص متوفر على شغل قار، من خلال تبسيط شروط الاستفادة من هذا التعويض وتوسيع الاستفادة منه.
- تعزيز حكامة المؤسسات المدبرة لورش الحماية الاجتماعية، من خلال:

  - تعديل القانون المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي ومدونة التغطية الصحية الأساسية؛
  - اعتماد مدونة التعاضد.
  - تعزيز حكامة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتقوية مراقبة حكامة التعاضديات وإعادة النظر في جميع هيئات الحكامة المكلفة بالتعميم.

في مجال الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية وفي الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة، وذلك ب:

- بتسريع منظومة اليقظة الاجتماعية، بهدف رصد وتتبع وتقييم وتصنيف الظواهر الاجتماعية، ورصد الفئات الفقيرة والهشة، واعتماد قاعدة معطيات موحدة لهذه الفئات.
- إحداث وتفعيل السجل الاجتماعي الموحد ومشروع القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي،
- إخراج النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بتفعيل صندوق الزكاة، بالنسبة للأفراد والشركات، ليسهم في تقليص الفوارق الاجتماعية،

أما في مجال الرعاية الاجتماعية، فيقترح الحزب:

- تفعيل برنامج "ارتقاء" بتحسين الاستهداف وأولوية تقوية قدرات الجمعيات المسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- تفعيل قانون العاملين الاجتماعيين وإخراج نصوصه التطبيقية، باعتباره إطارا تنظيميا لمهنة العمل الاجتماعي بالمغرب؛
- استكمال إخراج النصوص التطبيقية لقانون 15/65 المتعلق بشروط وفتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وإطلاق ورش ملاءمة هاته المؤسسات مع المقتضيات القانونية الجديدة؛
- الاستمرار في تنفيذ القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، كما تم توضيحه أعلاه.

- مواصلة التشاور مع العاملين بمختلف القطاعات والتخصصات من أجل إنجاح ورش تعميم التغطية الصحية في أفق 2022 والتقاعد في أفق 2025.
- مراجعة حكامة الوظيفة العمومية بما يمكنها من أداء مهامها الأساسية المرتبطة بالنجاعة والفعالية والجودة والإنصاف.
- تطوير برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي، بما يمكن من استدامة المشاريع المنجزة، وإطلاق برنامج ثاني للتأهيل الترابي اعتمادا على تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي؛
- تطوير آليات محاربة الإقصاء الاجتماعي؛
- تسريع دعم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة في إطار البرامج المندمجة الخاصة بها (الطفولة، والإعاقة، المسنين)، واستكمال إدماجهم في المخططات الوطنية والبرامج الترابية للتنمية، وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني ومبادرات القطاع الخاص في مجال النهوض بأوضاعهم؛ كما هو مفصل أدناه.

تنفيذ سياسة مندمجة لإعداد التراب وتدبير الاستفادة المتكافئة لمختلف المجالات من البنيات التحتية: نقترح في هذا المجال:

- اعتماد وتنزيل التوجهات العامة والتصاميم الجهوية والإطار المؤسساتي لإعداد التراب.
- تحيين واعتماد جيل ثاني لسياسة المدينة وبرنامج التأهيل الحضري، واعتماد آليات لتنزيلهما؛
- استمرار مساهمة الدولة في إنجاز البنيات التحتية والمشاريع الناجعة على مستوى الجماعات الترابية؛
- إخضاع برامج فك العزلة عن العالم القروي لمعايير موضوعية،
- تفعيل البرنامج الوطني للمراكز القروية الناشئة، وتزويدها بالمرافق والبنيات التحتية الأساسية، وجعلها قطبا محليا جذابا للساكنة وللنشاط الاقتصادي.

دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق: يهدف البرنامج الانتخابي إلى ابتكار صيغ جديدة لدعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- مراجعة جذرية لسياسة معالجة أوضاع السكن غير اللائق بالتركيز على السكن الذي يشكل تهديدا للساكنة، كالسكن الآيل للسقوط، واعتماد مقاربات مندمجة تستحضر مساهمة الساكنة والجماعات الترابية، إضافة إلى الدولة؛
- مراجعة سياسة دعم السكن عبر اعتماد منظومة تركز على المستفيدين عوض المنتجين لعروض السكن، وتوجيهها لمختلف الفئات الاجتماعية والمتوسطة بمنظومة متكاملة من أدوات الدعم، مع تيسير الولوج للتمويل.

تعزيز النمو بالعالم القروي والمناطق الجبلية: إضافة إلى تعزيز الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية الأساسية بالعالم القروي، يبقى من اللازم استكمال الدينامية التنموية به من خلال خلق أنشطة اقتصادية إضافية في قطاعات واعدة لضمان تنوع ودينامية الاقتصاد القروي، كالصيد البحري الساحلي والسياحة القروية والصناعة التقليدية والفلاحة الإيكولوجية. حيث سيمكن ذلك من استقرار ساكنة العالم القروي وتعزيز التماسك والسلم الاجتماعيين. وسيعمل الحزب على وضع برامج وسياسات متعددة الأبعاد، تستهدف تحسين مستوى وجودة عيش الساكنة القروية قصد تحقيق تنمية مستدامة ومندمجة للعالم القروي وقادرة على رفع التحديات الكبرى، وذلك من خلال التدبير العقلاني للمجال البيئي وأنظمة الإنتاج، وتنويع وتنشيط الاقتصاد القروي.

الأشخاص في وضعية إعاقة

- إعداد مخطط عمل وطني والمضي في تفعيل وتنزيل البرامج الخاصة بإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، وخاصة برنامج "رفيق" وبرنامج "مدن ولوجة"؛ وبرنامج «نسمع"، والتشغيل الذاتي،
- العمل على تنزيل النظام الجديد لتقييم الإعاقة ومشروع معيرة لغة الإشارة المغربية؛
- توسيع آلية دعم الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار" نظام للدعم الاجتماعي" يستند إلى معايير الدمج المهني والاجتماعي؛
- تأهيل وتكوين الموارد البشرية في مجالات النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، لسد الخصاص الذي تعاني منه الإدارات والمراكز المتخصصة.
- تعزيز إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في الوظيفة العمومية والتفعيل الشامل لحصة 7 %.
- وضع خطة لحماية الأشخاص في وضعية إعاقة من الاستغلال في التسول.

رعاية المسنين

- تفعيل السياسة العمومية المندمجة للأشخاص المسنين؛ واعتماد إطار قانوني وتنظيمي لتدخل الدولة والمجتمع المدني لحمايتهم من كل مظاهر التعسف والقهر والحرمان.
- تفعيل التغطية الصحية للوالدين؛ في إطار تعميم التغطية الاجتماعية،
- تعميم التغطية الصحية للأشخاص المسنين غير المؤمنين، وتحسين الولوج إلى العلاجات والخدمات الطبية؛
- تعزيز الرعاية المنزلية عن بعد ودعم مقدمي الرعاية؛
- تعزيز المشاركة الاجتماعية والثقافية لفائدة الأشخاص المسنين؛
- تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين.

المحور الخامس: تطوير مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني

وفقا للمؤشرات الرقمية والمعطيات المالية، يتوفر المغرب على إمكانات ومقدرات وثروات تؤهله لتطوير واقعه الاقتصادي، وتحسين وضعه على الصعيد الدولي، وتقوية قدراته التنافسية، وبالتالي ولوج نادي الدول الصاعدة. وبالرغم من حفاظه على التوازنات الاقتصادية وتقوية قدراته للجذب الاستثماري وتعزيز علاقاته الاقتصادية مع أوربا أو إفريقيا، لا زال الضعف يشوب ترجمة الإصلاحات الماكرو اقتصادية إلى عوائد يستفيد منها المواطنات والمواطنون في حياتهم اليومية، إضافة إلى الريع والاحتكار والاقتصاديات العائلية المنغلقة.

وتستدعي اللحظة التاريخية المرتبطة بإعداد نموذج تنموي جديد إجراء مجموعة إصلاحات اقتصادية وطنية تسعى إلى بناء هندسة مؤسساتية وقطاعية حديثة تستجيب لضرورات الانخراط في استراتيجيات اقتصادية طموحة، تنمي الطفرات المهمة التي يطمح المغرب إلى تحقيقها لتنويع اقتصادياته ومعالجة اختلالات التجارة الخارجية وعوامل ضعف القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.

الرؤية:

يعتبر حزب العدالة والتنمية أن هناك حاجة ملحة لتوطيد الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال مزيد من تحسين مناخ الأعمال، وتطوير الاقتصاد الرقمي، ودعم الإبداع والابتكار، وتطوير الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، النهوض بالصادرات المغربية، وتدعيم التنمية المستدامة.

الأهداف والإجراءات:

تحسين الإطار العام المرتبط بمناخ الأعمال،

وذلك من خلال:

- تفعيل السياسة الوطنية لمناخ الأعمال، القائمة على ركائز تبسيط المساطر والرقمنة وتبسيط مسار الاستثمار،
- تعزيز دور اللجنة الوطنية لمناخ الاعمال برئاسة رئيس الحكومة، كإطار تنسيق بين الجهات الفاعلة لتنزيل الإصلاحات المنصوص عليها في سياسة مناخ الأعمال الوطنية وكذا مخططات العمل السنوية للجنة؛
- اعتماد ميثاق الاستثمار وجميع النصوص التطبيقية خلال السنة الأولى من الولاية الحكومية؛
- توقيع ميثاق ثلاثي للثقة والتعاون بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والنقابات الأكثر تمثيلية؛
- تخفيض كلفة العمالة والتحملات الاجتماعية على الأجور المنخفضة والوظائف التي تتطلب مهارات متدنية، لاستعادة هوامش تنافسية الأسعار لجميع الشركات وإدخال "الأمن المرن" في أحكام مدونة الشغل.

تعزيز إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الوطني:

يهدف تعزيز إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الوطني إلى تجاوز معوقات النمو وتطوير آليات التنمية، خصوصا وأن بلدنا يعيش -كباقي دول العالم - تحولات غير مسبوقة. ولذلك وجب بلورة سياسات عمومية واستراتيجيات قطاعية تتجاوز التناقضات بين السياسة النقدية والسياسة الميزانياتية، وبين سياسة الانفتاح وتدبير سعر الصرف، وبين أهداف التدبير الشامل للاستثمار العمومي وأهداف الاستراتيجيات القطاعية، وبين سياستي التعليم

والتشغيل، وبين أنظمة التحفيزات والدعم وتوجهات القطاعات الإنتاجية وتنويع النسيج الإنتاجي. كما يجب إقرار نظام جبائي عادل ومنصف.

فعلى صعيد الإصلاح الشامل لسياسات التحفيز الاستثماري التي تهدف إلى الرفع من الإنتاجية والتنافسية والنجاعة، يقترح الحزب:

- ربط التحفيزات الممنوحة في إطار اللجنة الوطنية للاستثمار بإجراء تقييم قبلي دقيق على أساس تحليل الوقع الاقتصادي للمشاريع؛
- اعتماد نظام مكمل للتحفيزات الممنوحة في إطار اللجنة الوطنية للاستثمار، يتيح تقديم دعم إضافي خاص بالمشاريع الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي، أو الناقلة للتكنولوجيا، والمشاريع المحدثة لأكبر عدد من مناصب الشغل، بحد أقصى محدد في 5 ٪ من تكلفة المشروع؛
- التسوية النهائية للمشاريع المعلقة منذ عام 2000 واقتراح الحلول النهائية بشأنها؛
- مواصلة تنزيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار
- تعزيز اللامركزية في السياسة الصناعية وملاءمة التحفيزات العمومية.
- إنشاء نظام إرجاع ضريبي للشركات في مرحلة الاستثمار؛
- الدعم القانوني والمؤسساتي لتعميم التمويلات التشاركية لتشمل كل العمليات الإنتاجية والتجارية والخدماتية، من مرابحة ومشاركة ومضاربة وسلم واستصناع... وكذا إخراج النصوص الخاصة بالتأمين التكافلي.
- نشر قاعدة بيانات المستفيدين من استثناءات التعمير، والتحديد المفصل لمعايير إصدار استثناءات التعمير، وجعل هذه الاستثناءات موجهة بصفة أساسية نحو المشاريع الاستثمارية؛
- تشديد العقوبات في حالة عدم التزام حاملي المشاريع الاستثمارية بشروط منح استثناء التعمير؛
- اعتماد النصوص التطبيقية المتعلقة بميثاق المرافق العمومية خلال السنة الأولى من ولاية الحكومة.
- تعزيز واستكمال خدمات بوابتي CRI-Invest و idarati.ma؛
- تفعيل نظام التوقيع الالكتروني؛
- إصلاح نظام التكوين المستمر ورقمنة مسلسل الاستفادة منه، وتطوير عدد المقاولات المستفيدة.

أما فيما يخص المجال الضريبي، فالهدف هو وضع نظام ضريبي أكثر عدلاً وإنصافاً وتوازنا، وذلك باعتماد التدابير التالية:

- اعتماد القانون الإطار للضرائب؛
- تقييم نظام التحفيزات (النفقات الجبائية) الضريبية، وإلغاء جزء منها على أساس تأثيرها الاقتصادي؛
- إلغاء جميع التحفيزات الضريبية التي تقل كلفتها السنوية عن مليون درهم، من خلال استبدالها في حالة اللزوم بالدعم المباشر، ووضع حد أقصى للتحفيزات الضريبية لكل دافع ضرائب سواء كان شخصا اعتباريا أو معنويا؛
- تطوير التحفيزات الموجهة للسكن الاجتماعي ودراسة إمكانية توجيهها مباشرة للمستفيدين؛
- إنشاء شطر منخفض (5٪) للضريبة على الدخل المتعلقة بالأرباح العقارية للأشخاص الذين لا يتعدى دخلهم منها 120.000 درهم سنويا؛
- وضع حد للإعفاءات الضريبية على التعويض عن الفصل من الشغل المتعلقة بالرواتب العالية جداً.

أما فيما يرتبط بدعم قدرات التصدير المغربية، فيقترح ما يلي:

- تعزيز العرض المغربي القابل للتصدير، من خلال وضع السياسة الصناعية قبل السياسة التجارية، لخلق الانسجام مع حاجيات البلاد وأهدافه التنموية؛
- إعداد استراتيجية قطاعية مخصصة للتصدير، متناسبة مع توقعات النمو وتطور اتفاقيات التبادل الحر الموقعة، مع تقييمها وتعديلها وتكييفها حسب التغيرات الظرفية،
- تخصيص يوم وطني يسمى "يوم التصدير"، تقدم فيه "جائزة" الحكومة لأفضل مصدر.
- تعزيز التضافر بين الدائرتين الاقتصادية والجامعية، التي تعد التربة الملائمة للتطويرات التكنولوجية، وبالتالي للمنتجات ذات القيمة المضافة التكنولوجية العالية للسوق الداخلية وللتصدير؛
- دعم قدرات المقاولات المصدرة، ومواكبتها في رسم الاستراتيجية على المستوى الدولي، والمساعدة والمواكبة في مرحلة الإعداد لولوج المعاملات الدولية لفائدة المصدرين الجدد أو عند تنويع الأسواق.
- تفعيل الديبلوماسية الاقتصادية واعتماد مكاتب تجارية متخصصة في السفارات المغربية بالخارج، وربط الجمعيات المهنية للمصدرين بهذه المكاتب.
- الاستفادة من مغاربة العالم في الترويج للمنتوج المغربي، وإحداث شبكة تتكون من الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج أو من أصدقاء المغرب في الخارج، وجعل هذه الشبكة بمثابة نموذج لدى المنظمات الدولية؛
- توسيع تغطية المخاطر المرتبطة بالظرفية عن طريق الشركة المغربية للتأمين على التصدير، وذلك عبر الرفع من الضمانات على التصدير سواء في الحجم أو النسبة المحددة.

وبخصوص تحرير الطاقات الكامنة ومحاربة الريع: يرى الحزب أن لدى بلادنا الكثير من الإمكانات والفرص الاقتصادية والاستثمارية الكامنة، ولذا، يقترح تحرير الطاقات بفسح المجال للتنافس الحر ولحرية المبادرة والمقاولة، باعتبارها أساس إنعاش الاستثمار والنمو والتشغيل، والمساهمة في الثروة الوطنية عوض الركون للمواقع والمصالح المكتسبة.

ففي مجال تعزيز الريادة وروح المبادرة والمقاولة، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، يقترح الحزب:

- تقييم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لبرامج "إدماج" و"مقاولتي" و"تحفيز" وتأهيل"، واقتراح الإصلاحات اللازمة؛
- اعتماد نص تنظيمي يحدد تعريف المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة؛
- تحديد خطة عمل أكثر طموحًا من أجل تقوية وكالة Maroc-PME، بناءً على عرض جديد يتم توفيره للشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء صندوق عمومي خاص لتمويل هذه البرامج، والرفع من الاعتمادات الميزانياتية المخصصة لسياسات دعم المقاولات الصغيرة جدا، والصغيرة والمتوسطة، وتوجيه نسبة مقدرة من هذا الدعم نحو برامج المواكبة وتقوية القدرات وتقييم الأثر؛
- منح خصم من الضريبة على الدخل على المبالغ المستثمرة بشكل مباشر في الشركات الناشئة أو بشكل غير مباشر في صناديق الاستثمار المخصصة لتمويل هذه المقاولات ومشاتل المقاولات في إطار برامج محددة، بحد أقصى محدد في 100 ألف درهم في السنة ولكل دافع ضرائب؛
- إطلاق منتجات جديدة وتطوير المنتجات الحالية بالارتكاز على آليات مبتكرة؛

- وضع استراتيجية وطنية تهدف إلى تقوية منظومة ريادة الأعمال وتحسينها مع ضمان تكافؤ الفرص وتسهيل الولوج إلى مختلف خدمات المواكبة والدعم؛
- إحداث آلية مندمجة تعنى بتتبع تنفيذ وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بريادة الأعمال وتنمية المقاولات؛
- وضع نظام للدعم المالي والتقني يكون بمثابة "البرنامج الوطني لدعم المواكبة المقاولاتية"، لصالح هياكل الدعم التي تسندها الجهات الفاعلة العمومية في مجال ريادة الأعمال، حسب المرحلة وفئة المقاولين والشركات المستهدفة من خلال:
  - إضفاء الطابع الاحترافي على الدعم والمواكبة بهدف تحسين أدائها كما وكيفا، ماليا ولوجستيا، على الصعيدين المحلي والوطني،
  - تطوير نظام قروض الشرف (قرض بدون فوائد ودون ضمان) لتحفيز إحداث المقاولات من قِبل حاملي المشاريع الشباب والعاطلين عن العمل؛
  - إنشاء منصة افتراضية تغطي جميع احتياجات حاملي المشاريع من المعلومات (الإجراءات، برامج الدعم، إلخ)، وتوفر خدمات التكوين عن بعد في ريادة الأعمال وتطوير المقاولات في جميع مراحلها.

دعم التحولات الهيكلية للنسيج الاقتصادي عبر النهوض بالقطاع الصناعي و تعزيز التنمية المستدامة والاقتصاد الاقتصاد الأخضر والأزرق والرقمي:

يرتبط إرساء نسيج اقتصادي قوي ارتباطا وثيقا بتأهيل وتقوية القطاع الصناعي، ليكون قاطرة للتنمية الاقتصادية، وذلك عبر الحرص على تفعيل مخطط التسريع الصناعي. كما يحتاج لاعتماد الانتقالات والتحولات الضرورية، سواء فيما يخص اعتماد الاقتصاد الأزرق، أو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، أو الاقتصاد الرقمي، وكذا تعزيز الانتقال إلى اقتصاد أكثر هيكلة.

ففي المجال الصناعي، يمكن القول أنه إذا كان المغرب يتوفر حاليا على إرادة قوية لاقتحام الفضاء الصناعي، فإن المخطط الصناعي لم يمكن من بلوغ هدف مساهمة الصناعة في الناتج الخام ب23% سنة 2020، كما أن شمولية التصنيع لا زالت بعيدة المنال، رغم أن المغرب استطاع تحقيق عدة إنجازات معتبرة على عديد من الأصعدة، نذكر منها: وضع 54 منظومة صناعية في 14 قطاعا صناعيًا، مع 32 مؤسسة مهنية، مما مكن من إحداث حوالي 291 ألف منصب شغل إلى حدود أبريل 2019، ثم التطور الواضح في مجال قطاع السيارات وصناعة الطيران وترحيل الخدمات، وهو الأمر الذي مكن المغرب مؤخرا، من خلال "مؤشر الأداء الصناعي التنافسي" من احتلال المرتبة 67 عالميا من بين 144 دولة حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

ومن بين الإشكالات العميقة التي يرى الحزب ضرورة الإجابة عليها خلال الولاية المقبلة:

* كون الاستثمار الوطني لا زال في عمومه مترددا (طوعيا بالنسبة للبعض الذي يفضل القطاعات "السهلة" المستفيدة من التحفيزات و الريع أو من الارتفاع الطبيعي للأرباح، كالعقار وغيره، أو مكرها بالنسبة للآخرين الذين لا يمتلكون التمويل الضروري للمنافسة) في الانخراط تماما في هذه الدينامية، مما يجعل الشركات الكبرى العالمية – الأصلية أو عبر فروعها بالمغرب- هي المسيطرة من جهة على غالبية الإنتاج الذي يتطلب استثمارات كبيرة، ومن جهة أخرى على سلاسل الإنتاج ذات القيمة المضافة المعتبرة، وخاصة في مجال المهن المستقبلية، كما هو الشأن مثلا في "المنظومة الاقتصادية" لصناعة السيارات ومثيلتها في قطاع الطيران. ويعلم الجميع أن الاقتصادات الصاعدة لم

تستطع أن تتقدم إلا بفعل ما يعرف ب "الأبطال الوطنيين" في هذا المجال، حيث أن العديد من الدول الآن تعرفها شركاتها الكبرى أكثر من أي شيء آخر.

* تنافسية القطاعات التي يعتمد عليها البرنامج الصناعي، فترحيل الخدمات مثلا يحتاج لأطر قادرة على الاستجابة لمتغيرات السوق الدولية، وللجاذبية من حيث الأجور والجودة، قياسا للدول الأخرى المنافسة، وبالتالي فإن هذا المجال يمكن أن نخسر فيه "الميزات المقارنة" التي عندنا ببروز بعض الدول الآسيوية والأفريقية المنافسة، وخاصة بعد "الروح الوطنية" التي بدأت تدب في العديد من الاقتصادات الدولية بعد جائحة كوفيد 19 لتطالب بعودة الاستثمارات إلى بلدانها الأصلية.

* ضعف التقائية وانسجام المجال الاستثماري والتسويقي الصناعي... ولا شك أن إلغاء مختلف المؤسسات العاملة في هذه المجالات ودمجها في "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات" من شأنه أن يعطي الدعم اللازم لعمل متكامل ومنسق يحتاجه الترابط الموجود بين الاستثمار والتسويق الصناعي.

وبناء على ذلك، سيسعى الحزب إلى تقوية القطاع الصناعي من خلال:

- تعزيز انخراط القطاع المالي والاستثماري في دعم الصناعة المغربية من خلال تقديم تمويل متكامل وتنافسي (أسعار تنافسية، دعم إعادة هيكلة الشركات، دعم التدويل)، مع تقديم الاستشارات والدعم اللازمين لحاملي المشاريع؛
- مواصلة تنزيل سياسة استبدال الواردات بالمنتوج الوطني وتحقيق هدف خطة الإنعاش الصناعي 2021-2023 المحدد في 34 مليار درهم، وتشجيع ثقافة استهلاك المنتوج المغربي وحماية السوق الداخلية؛
- تعميم تفعيل مبدأ التعويض الصناعي في المشاريع الصناعية الكبرى؛
- السعي نحو التوازن الصناعي بين الجهات من خلال تطوير مناطق صناعية جهوية تراعي الخصائص المميزة لكل جهة؛
- العمل على تطوير ومأسسة علامة "صنع في المغرب"، وتعزيز جودة الإنتاج المغربي كرافعة للاندماج والتنافسية في الأسواق العالمية؛
- تنظيم السوق الداخلية، وإخضاعها لمعايير الجودة، وحمايتها من الممارسات التي تُضعف الملكية الصناعية، والعمل على تفعيل الأدوار الدستورية لمجلس المنافسة من أجل ضمان قواعد المنافسة السليمة والشفافية؛
- تشجيع البحث العلمي والتطوير التطبيقي المتعلق بالشركات الصناعية بالتعاون مع الجامعات والمعاهد العليا، وإنشاء مراكز جهوية للبحث والتطوير في كل منطقة صناعية، وتطوير آليات تمويل جديدة للاستثمار في البحث والتطوير الصناعي (ائتمان الابتكار)؛
- ملاءمة مناهج التكوين مع متطلبات القطاع الصناعي من خلال تطوير كفاءة الرأسمال البشري، وتشجيع الابتكار الاجتماعي باعتماد طرق جديدة للعمل،
- تعزيز تنافسية المصنعين المغاربة ودعم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبرى والصناعة 4.0 بغية تقليص الفجوة التكنولوجية؛
- العمل على استدماج البعد البيئي في الصناعة الوطنية وفق مقاربة شمولية تستحضر الانتقال الآني إلى الطاقات النظيفة وتستشرف التحديات المستقبلية لتعزيز مكانة المغرب كمنصة صناعية إيكولوجية؛
- تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص للدفع بالقطاعات الصناعية الاستراتيجية وتعزيز السيادة الصناعية الوطنية، وتحديد أهداف مرقمة سنويا، وتفعيل اللجنة الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

- انفتاح المغرب على باقي الدول الأفريقية لإنشاء سلاسل قيمة إقليمية وقارية مستدامة وضمان تنافسية وتكامل صناعي إقليمي وقاري.

أما فيما يخص تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد المهيكل: سيسعى الحزب إلى تحقيق انتقال 125000 وحدة من الاقتصاد غير المهيكل إلى المجال المهيكل، وذلك من خلال:

- إحداث شبكات لمواكبة عملية انتقال وحدات الإنتاج العاملة في القطاع غير المنظم نحو القطاع المنظم، مع تمكينها من خدمات الإعلام والتكوين والمساعدة؛
- تطوير صفة المقاول الذاتي، بحيث تُمَكِّن من توظيف شخص آخر، قَبْل الانتقال إلى وضعية شركة ذات مسؤولية محدودة وضمان استفادة المقاول الذاتي من الحماية الاجتماعية؛
- ملاءمة وتخفيف القيود وشروط استفادة المقاولين الذاتيين والحرفيين من منتوجات الدعم والمواكبة، بما فيها تلك المقدمة من طرف الوكالة المغربية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة؛
- إحداث دعم خاص لفائدة الأنشطة الصغيرة المدرة للدخل؛
- تعميم شرط الأفضلية الوطنية، مع اشتراط احترام معايير الجودة والعمل على وجه الخصوص على إلزام المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تستفيد من الصفقات العمومية بتخصيص نسبة مئوية دنيا لاستخدام المدخلات المحلية أو ذات القيمة المضافة المحلية.
- إعداد برنامج لتأهيل الأسواق الأسبوعية القروية،
- إحداث صندوق لتأهيل أسواق الباعة الجائلين وكذا الأسواق الجمعية.

وفي الجانب المرتبط بتعزيز الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والاقتصاد الأزرق، يسجل الحزب أن الإكراهات البيئية التي يعاني منها المغرب، من إجهاد مائي، وتدهور بيئي، وتبعية طاقية، وهشاشة إزاء تغير المناخ، وتوجه أهم أسواق المغرب نحو تفعيل الحد من انبعاثات الكربون، تفرض إعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد أخضر مندمج، كفيل بتوفير فرص الشغل وبتقليص الفقر، وبتسوية اختلالات التنمية الترابية. ونقترح لذلك:

- مواصلة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛ وتعزيز أدوار لجنة تتبع ومواكبة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وكذا لجنة تتبع ومواكبة أهداف التنمية المستدامة؛
- تعزيز آليات الحكامة والآليات القانونية والتنظيمية المناسبة لتحفيز الاقتصاد الأخضر؛
- تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات إنتاج الطاقة والصناعة والفلاحة والبناء والنقل المستدام، بهدف تعزيز النجاعة الطاقية؛
- تفعيل البرنامج الوطني لجودة الهواء؛
- تنزيل البرنامج الوطني لمحاربة التلوث الصناعي.
- تعميم وتسريع التحول الرقمي للحد من انبعاثات الكربون؛
- تنمية الرأسمال البشري الموجه نحو التنمية المستدامة؛ مع تطوير إدارة "الموارد المشتركة ' بما يكفل الحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامة الإرث الثقافي؛
- تطوير نظام بنكي وسوق مالي مناسب من أجل اقتصاد أخضر واجتماعي؛

- وضع وتفعيل منظومة معايير التقييس المناسبة في مجالي الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وتعزيز دور المعهد المغربي للتقييس IMANOR والمؤسسات المكلفة بالاعتماد في تطوير هذه المنظومة؛
- تفعيل صندوق الاستثمار الأخضر وتعزيز الاستفادة من آليات التمويل التي أقرها المؤتمر العالمي للمناخ (كالصندوق الأخضر للمناخ)؛ بهدف النهوض بالاستثمارات الخضراء وتشجيع المقاولات على إطلاق مشاريع ذات طابع مستدام؛
- دعم الابتكار في مجال "تقنيات التمكين الرئيسية" لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- تفعيل الآليات الجبائية اللازمة من أجل الحد من انبعاثات الكربون، مثل وضع آلية لتسعير الكربون، وسن مجموعة من التحفيزات الضريبية قصد دعم الاستهلاك الطاقي الأخضر، تعتمد على تعويض التكلفة الإضافية للاستهلاك الطاقي الأخضر، وتضريب التلوث الناتج عن الاستهلاك الطاقي التقليدي؛
- تشجيع تطوير القطاعات الاستراتيجية لتطوير مسالك الاقتصاد الأخضر مثل الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وتوفير وحسن تدبير المياه، والتدبير المستدام للنفايات الصلبة والسائلة، وتربية الأحياء المائية والسياحة الإيكولوجية. والعمل على جذب الاستثمار في مجال النقل المستدام من خلال استمرار التحفيز الضريبي على المركبات الهجينة والكهربائية.
- الرفع من نسبة مهننة عملية جمع النفايات بالمراكز الحضرية إلى 98 %؛
- الرفع من نسبة معالجة النفايات داخل مراكز طمر وتثمين النفايات لتصل إلى 80%؛ مع تعميم تدوير النفايات المنزلية، والنفايات الصناعية، وكذا إعداد مراكز جهوية لمعالجة النفايات الخطيرة
- الرفع من نسبة الربط بشبكة التطهير في المراكز القروية، ونسبة معالجة المياه العادمة على المستوى الوطني كما هو محدد في البرنامج الوطني لتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة.

أما على صعيد تطوير الاقتصاد الأزرق، فلا شك أن للتنمية المستدامة للساحل المغربي أهمية استراتيجية تقتضي تطوير الاقتصاد الأزرق كمفهوم تنموي جديد، يقوم على رصد واستغلال وتثمين الإمكانات التي تتيحها المنظومات البيئية البحرية والمائية. ونقترح لذلك الإجراءات التالية:

- بلورة وتنزيل استراتيجية وطنية للاقتصاد الأزرق؛
- الارتكاز على القطاعات الاقتصادية التقليدية، كالصيد والسياحة والأنشطة المينائية؛
- العمل على النهوض بقطاعات جديدة ذات إمكانات نمو عالية؛
- الاستثمار في البحث والابتكار لتثمين الخدمات البحرية: التكنولوجيات الحيوية البحرية والطاقات المتجددة، فضلا عن أنشطة تحلية المياه، وأنشطة التنقيب واستكشاف الموارد المعدنية والأحفورية؛
- إرساء اللجنة الوزارية للاقتصاد الأزرق؛
- فتح المزيد من مسالك التكوين المتخصصة في المجالات البحرية وخاصة الجديدة منها.

أما بخصوص تطوير الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، فنقترح -لمواكبة الثورة الرقمية التي تسود العالم اليوم، وتطوير منظومة تتجاوز إكراهات جائحة كوفيد - العمل على وضع استراتيجية جديدة للمغرب الرقمي، تهدف إلى الاستفادة من الفرص المتاحة وتجاوز التهديدات المحدقة بالاقتصاد الوطني. وسنعرض لتفاصيل هذا المحور في الفقرة المرتبطة بالرافعة الثانية أدناه.

الفلاحة والأمن الغذائي: تحديات التحول الضروري:

هناك تحديات كبيرة تواجه النموذج التنموي الفلاحي المغربي، نذكر أهمها:

- ضرورة رفع التحديات الهيكلية من قبيل استدامة النموذج الفلاحي وخاصة في الجوانب المتعلقة باستعمال الماء والطاقات المتجددة، حيث يسجل تراجع في "مؤشر الاستدامة الغذائية" الذي جعل المغرب ينتقل من المرتبة 29 سنة 2017 إلى 47 سنة 2018، وإذا كان مرد ذلك في جزء منه إلى ما هو مرتبط بطريقة الاستهلاك، فإن جزءا آخر من هذا التراجع راجع إلى النقص في مراكز التخزين والتبريد من جهة، وإلى التبذير في استعمال العديد من الموارد، ومنها الموارد المائية، وإلى ضعف التوجه نحو الفلاحة المستدامة.
- أهمية تعزيز الاندماج الصناعي للقطاع للحصول على قيمة مضافة مرتفعة وانتفاع الفلاحين بطريقة أفضل. فالفلاح الصغير والمتوسط يعتمدان الفلاحة المعيشية في وضعها الخام وليس المحول والمصنع.
- ضرورة تطوير المجال الاستثماري الفلاحي ارتباطا بالتحولات الجبائية، فالقطاع كان معفى من الضرائب، لكن إخضاعه كباقي القطاعات، وبالتدرج، للتضريب قد أبان أن جزءا من المستثمرين الذين ألفوا الإعفاءات ابتعدوا عن هذا القطاع وحولوا وجهتهم الاستثمارية.
- اعتبارا لكون التنافسية العالمية كبيرة في هذا المجال نظرا للدعم الذي تقدمه الدول الكبرى لفلاحيها، فمن المطلوب دعم القدرة التنافسية للصادرات الغذائية الفلاحية من خلال دعم المدخلات الرئيسية لها، ولن يتم ذلك إلا بربط السياسة الفلاحية عموما باستراتيجية التنمية القروية المندمجة، التي تتقاطع في جزء كبير منها بالمجال الفلاحي.
- ضرورة تحقيق "الأمن الغذائي"، حتى لا يبقى بلدنا عرضة للتبعية الخارجية حيث تدهورت نسبة الاستقلالية عن واردات الحبوب الأجنبية من 14% خلال فترة 1963-1972، إلى 42.5% خلال فترة 2009-2018، وهذه النسبة تصل ل56% بالنسبة للسكر و ل 71.2% بالنسبة للزيوت النباتية... فبلدنا يحتاج إلى أكثر من 60 مليون قنطار من الحبوب وحوالي 500 ألف طن من السكر و 90% من حاجياته من زيوت المائدة، الأمر الذي يستدعي اللجوء إلى عملية الاستيراد في ظروف غير عادية (قلة العرض، ارتفاع الأسعار الدولية، تهديد بعض الدول بوقف صادراتها من الحبوب) والتي ستؤثر بدورها على توازنات الميزان التجاري. وعليه، فإن رهان المغرب على التصدير وعلى الاندماج في السوق الدولية (اتفاقيات التبادل الحر) دون تحصين للاقتصاد الوطني بشكل كافي لتوفير أمن غذائي متوازن أظهر بعض الاختلالات وجب الاعتكاف عليها. فرغم سياسة السوق والانفتاح على الاقتصاد الدولي المعتمدة من طرف المغرب، فلا زال هناك عجز مزمن في الميزان الغذائي (عدم تغطية الصادرات للواردات من المواد الغذائية).
- أبان تركيز الموارد المادية والبشرية على 12 % من الأراضي الفلاحية عن محدودية هذا الخيار. وبالنظر للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المطروحة، يتعين على بلادنا أن تبذل مجهودا أكبر في استثمار كل الإمكانيات والموارد الطبيعية المتوفرة لإنتاج المواد الأساسية(الحبوب، والقطاني، والحليب، واللحوم، وزيت المائدة، والسكر) التي تندرج في نطاق الأمن الغذائي للمغرب. فالمناطق البورية التي تمتد على ما يناهز 81% من المساحة الصالحة للزراعة، تعاني من ارتهانها للتساقطات المطرية وللظروف المناخية المتقلبة. وبالتالي، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تضمن الحاجيات الأساسية الوطنية من المواد الغذائية، بحيث أنه في حالة الجفاف، فإن المواد الأساسية المزروعة بهذه الأراضي (الحبوب خاصة) هي المتضرر الأول.

وبالتالي، يرى حزب العدالة والتنمية أنه أصبح لزاما إعادة النظر في تحديد الأولويات الوطنية وإدخال مخطط الجيل الأخضر إلى دائرة النقاش واستحضار الإكراهات والإشكالات التي تواجه القطاع الفلاحي أثناء الأزمات وإغلاق الحدود أو ندرة المواد الغذائية. وذلك من خلال تطوير أنظمة الإنتاج وتعزيز السوق الوطني وإرساء قواعد فلاحة مستدامة. فالحزب يرى أن أنظمة الإنتاج المستقبلية يجب أن تعتمد كل الأساليب المبتكرة، قصد تحقيق الاندماج والإلتقائية المطلوبة حول مفهوم الأمن الغذائي الذي أصبح يعتبر قضية محورية وجوهرية في أي سياسة فلاحية مستقبلية للمغرب. ونذكر على الخصوص:

- توجيه الإنتاج لسد حاجيات السوق الداخلية من المواد الأساسية على مستوى المدارات السقوية؛
- تأهيل وتقوية الطاقة الاستيعابية للتخزين بالنسبة للحبوب والقطاني أو التبريد بالنسبة للخضر والفواكه؛
- النهوض بقطاع الصناعات الغذائية (التثمين والتحويل) قصد امتصاص الفائض من الإنتاج والحفاظ على استقرار الأسعار؛
- تحسين ظروف تسويق المنتجات الفلاحية، وذلك من خلال إنشاء جيل جديد من المجازر وأسواق الجملة، وكذا إعادة تنظيم وضبط جميع مسالك التسويق قصد قطع الطريق على الوسطاء الذين يعتبرون من الأسباب الرئيسية لحالة الهشاشة التي تعرفها الفلاحة التضامنية بالمغرب؛
- اهتمام خاص بنظام استغلال الأراضي الزراعية وكذا بالنظم والإيكولوجيا، تجنبا لكل تدهور للأراضي الزراعية والفرشة المائية؛
- تنويع مصادر الإنتاج الفلاحي، وذلك باللجوء إلى الفلاحة العضوية، والفلاحة خارج التربة، وكذا الزراعات المجالية؛
- تثمين التنوع البيولوجي والموارد الجينية المحلية التي تتميز بالتأقلم الكبير مع الظروف المناخية المحلية، مع تطويرها قصد مواجهة التقلبات المناخية وكذا انتشار الأمراض.
- العمل على تجربة وتطوير الفلاحة العمودية.

السياحة:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي راهن عليها المغرب خلال عقود من الزمن. لكن كل الأهداف التنموية المسطرة للسياسات المختلفة في هذا القطاع لا زالت تعاني من ضعف الإنجاز. ففي 2020 مثلا، لم يتم تحقيق الأهداف السياحية الكبرى المسطرة في الرؤية السياحية، والأكيد أن ذلك سيتعمق خلال السنتين المقبلتين نظرا للظرفية العالمية الاقتصادية والصحية المرتبطة بجائحة كورونا. فقطاع السياحة غير مرتبط فقط بالتخطيط الوطني والمؤشرات الداخلية، بل يتأثر بالمتغيرات الخارجية وبالصورة التي تصنع للمغرب، من طرف أبنائه ولكن أيضا من طرف الآخرين، ثم إنه مرتبط بتنافسية شديدة، ويعرف تحولات كبيرة مرتبطة بطريقة الاستقطاب المعتمدة على وسائل التواصل الاجتماعي والرقمنة، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بشكل كامل في الوسائل التقليدية المعتمدة للدعاية والتسويق.

كما نلحظ في الواقع، أن السياحة المغربية لا زالت تعاني من تمركز جغرافي كبير (مراكش (30%) وأكادير (16%)، مع الحاجة إلى رفع مستوى الجودة وتعميمها والمزيد من الاحترافية وتنويع في العرض السياحي. كما يسجل من جهة غلاء واضح للخدمات الفندقية والمطعمية المصنفة، قياسا للمستوى العالمي للدول التي في طريق النمو، مما جعل "تنافسية صناعة الأسفار السياحية" متوسطة (المرتبة 65 من أصل 136 دولة سنة 2017 مثلا)، وهو الأمر الذي نجد له تأثيرا في الواقع حيث أصبح العديد من المغاربة أنفسهم يفضلون السياحة الخارجية على السياحة

الوطنية، ومن جهة أخرى يسجل ضعف كبير في تمويل هذا القطاع حيث أن 2.5% فقط من مجموع القروض تذهب للفنادق والمطاعم، مع غياب برامج للدعم العمومي في نفس المستوى المقدم للقطاع الصناعي أو السكني أو الفلاحي مثلا...رغم أن هناك استثمارات للمقاولات والمؤسسات العمومية في القطاع ك"الصندوق السيادي "إثمار الموارد"

وعليه يقترح الحزب في استراتيجية العشرية المقبلة، الأخذ بعين الاعتبار هذه النواقص وتعزيز ما يعرف بالمزايا المقارنة التي تتوفر عليها بلادنا، مع مراعاة السياحة المستدامة، والسياحة الجبلية، والسياحة الرملية في الجنوب، وكذا سياحة كبار السن الذين يقصدون المغرب للتقاعد أو لمناخه المناسب، وكذا سياحة الشباب، والسياحة المحافظة المعتمدة على التراث الديني واللامادي، إضافة إلى السياحة الصحية والطبية التي لا زالت في بداياتها. ونلخص مقترحاتنا في:

- بلورة رؤية تنموية محلية لقطاع السياحة من طرف مجالس الجهات تعتمد مركزيا من طرف وزارة السياحة؛
- اعتماد تدبير جهوي للقطاع السياحي والفندقي -بما في ذلك الإنعاش السياحي -تحت إشراف مجلس الجهة والوزارة الوصية؛
- تسريع إعداد البرنامج الوطني للسياحة الطبية وإقرار الآليات والنظام التحفيزي الخاص بها؛
- تأهيل منظومة التكوين المهني والتعليم العالي الخاص بالمهن السياحية؛ وكذا تعزيز الاهتمام بمنظومة التكوين الفندقي والسياحي، مع تعزيز المراقبة والتفتيش؛
- إطلاق خطوط نقل مباشرة نحو جنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى واللاتينية؛
- تخصيص موارد مالية كافية للتسويق الرقمي الرسمي للمملكة المغربية بالتنسيق مع جميع القطاعات المعنية؛
- إحداث مبادرات خاصة بالاستثمار السياحي وتفعيل الآليات الجديدة لدعم القطاع في مرحلة ما بعد كوفيد 19.
- إحداث مؤسسة تعنى بالبحث العلمي والتطوير القطاعي وتعزيز الابتكار واستشراف مستقبل القطاع.
- تعزيز تمثيلية الوجهة السياحية المغربية بالبلدان الإفريقية والرفع من جاذبيتها باقتراح منتجات السياحة الثقافية وسياحة الصحة والاستشفاء؛
- اعتماد نظام جهوية العطل المدرسية وسن تحفيزات ضريبية من أجل تشجيع السياح المغاربة على استهلاك المنتوج السياحي الوطني؛
- تثمين الثقافة المغربية والتراث المادي واللامادي وجعلهم في خدمة السياحة الوطنية والدولية؛

الطاقة والمعادن :

خلال تنزيل الاستراتيجية الوطنية الطاقية، يمكن القول بأن العديد من المشاريع وجدت طريقها إلى التطبيق، مما مكن من تقوية العرض الكهربائي حيث تم اعتماد حظائر ريحية هامة، نذكر منها محطة طرفاية الكبيرة، وكذلك البرنامج المغربي للطاقة الشمسية "نور" والذي من المفروض أن يشمل 5 محطات للطاقة الشمسية، مما مكن المغرب من تقليص مؤشر التبعية الطاقية من 96.8 % سنة 2002 إلى 91.7% سنة 2018، مع ارتفاع حصة الطاقات المتجددة من 4% إلى 6% في نفس الفترة. لكن ذلك لم يمنع من ضعف الطلب على الكهرباء الذي بقي في حدود 0.60 طن مقابل بترول للفرد الواحد سنة 2018 (بما معدله 21.25 كيلوات ساعة للفرد) مقابل 0.36 سنة 2012، وهو جد منخفض قياسا لما هو معروف في الدول الصاعدة، كما أن الاستهلاك الطاقي المغربي الذي تضاعف بين 2002 (10.5 مليون مقابل بترول) و 2018 (21.2 مليون مقابل بترول) لا زال جد ضعيف بالنسبة لدولة تطمح للتصنيع

وللرفع من وتيرة النقل والخدمات بمختلف أصنافها... كما أن هذه الاستراتيجية جعلت المغرب يقف أمام تحديات الفاتورة الطاقية التي انتقلت من 19.1 مليار درهم سنة 2002 إلى 82.20 مليار درهم سنة 2018، وكذلك على تحدي تكلفة دعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال صندوق المقاصة، الذي وصل سنة 2012 إلى 48.1 مليار درهم مقابل أقل من 10 مليار درهم سنة 2018.

من خلال محاولة للتقييم، يمكن القول إن المتغيرات الطاقية ببلدنا تسير ببطء، وأنه وجب تجاوز المقاربة التدرجية. فتطوير الأمن الطاقي والنجاعة الطاقية من أساسيات نجاح الاستراتيجية، وهو الأمر الذي يتطلب من جهة، تعزيز وتطوير قدرات تكرير البترول، ومن جهة ثانية الانخراط الفعلي للخواص للاستثمار في القطاع، كما يتطلب تعزيز دور الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء لتكون مقننا فعليا في سوق بدأت تنفتح تدريجيا، إضافة إلى أهمية التمكين من الوصول للشبكة، والتخطيط الأمثل للمستقبل، وتعزيز مهام الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية. ولن يتم تحقيق أهداف النجاعة الطاقية إذا لم يتم تحفيز المستهلكين من خلال تسعيرة جد مناسبة ومرتبطة بالتكلفة، وإدماج فعلي للقطاعات الحكومية الأخرى كقطاع النقل والصناعة والإسكان والفلاحة...ولتحقيق هذه الأهداف، يقترح الحزب:

- مواصلة الرفع من نسبة الطاقات المتجددة وتنويع مصادر الإنتاج؛ من خلال تحفيز الانتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة، وتنزيل خارطة الطريق للطاقة الحيوية، وكذا تنزيل خارطة الطريق للطاقات البحرية، إضافة إلى تزويد المناطق الصناعية بالطاقات المتجددة، واعتماد برنامج متدرج لإعداد مناطق احتضان الاستثمارات للتصدير وتحفيزها.
- دعم استعمال الطاقات المتجددة في القطاعات الاقتصادية، بإزالة الضريبة على القيمة المضافة، وكذا دعم استعمال الأجهزة المستعملة للطاقات المتجددة، وإلزامية تطبيق مثالية الإدارة في البيئة والتنمية المستدامة.
- في مجال المحروقات، العمل على تطوير المنافسة وتشجيع الاستثمار، مع التدبير الأمثل للأسعار بما يحافظ على التوازن الاقتصادي والمالي والاجتماعي لمختلف الفاعلين والمستعملين. وكذا تطوير القدرات التخزينية للمحروقات لضمان تزويد السوق والحفاظ على المخزون الاستراتيجي، مع الحرص على إحداث نظام متطور للمراقبة والتتبع للتوزيع والجودة.
- تطوير شبكة أنابيب الغاز الطبيعي لتزويد المناطق الصناعية، وإحداث المحطة البحرية للغاز الطبيعي بشراكة مع القطاع الخاص.
- إدخال الغاز الطبيعي المسال في سلاسل الإنتاج الصناعي، مما سيمكن من الرفع من تنافسية المقاولات الوطنية؛
- استغلال الإمكانيات المتاحة من الطاقات الجديدة كالهيدروجين؛
- تطوير نظام الخرائط الجيولوجية في قطاع المعادن، مع دعم التصنيع المعدني، وخاصة المعادن الاستراتيجية، والعمل على إدماج صناعة تحويل المعادن في منظومة التحفيز الموجهة الصناعة.
- تشجيع الأفضلية الوطنية في الاستثمارات الطاقية والمعدنية؛
- تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الطاقي وفي القطاع المنجمي، وتسريع إجراءات النجاعة الطاقية؛
- تشجيع البحث العلمي في الطاقة النووية.

في مجال اللوجستيك و النقل :

يحرص حزب العدالة والتنمية على ترصيد ما راكمته بلادنا في هذا المجال الحيوي خلال السنوات الأخيرة، كما سيعمل مستقبلا على الرفع من مستوى وجودة خدمات النقل واللوجستيك، وكذا تخفيض التكلفة لتصبح أكثر تنافسية بالنسبة للمنتوج الوطني، وسيركز في ذلك بالخصوص على:

- إنجاز الاندماج بين المقاولات والمؤسسات العمومية العاملة في مجال اللوجستيك بأصنافه: البحري والسككي والبري والجوي.
- إخراج عقود-البرامج في قطاعات نقل البضائع ونقل المسافرين إلى حيز الوجود بإشراك مختلف الفاعلين.
- التسريع بهيكلة قطاع النقل البحري باعتباره رافعة للاقتصاد الوطني خاصة في مجالي التصدير والاستيراد.

الماء:

في إطار تدبير الندرة والحرص على توفير الماء الضروري لجميع مناشط الحياة والقطاعات الإنتاجية والخدماتية والاستهلاكية -في الحواضر والبوادي-عمدت الحكومة إلى إعداد المخطط الوطني للماء للوجود وتفعيل برامجه؛ كما اشتغلت على محورين: محور العرض ومحور الطلب (من خلال الرفع من مردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب ومواصلة تحويل نظم السقي التقليدي إلى نظم السقي الموضعي لـ 50 ألف هكتار سنويا). وارتباطا بما تم، يقترح الحزب:

- إعطاء الأولوية القصوى لتنزيل المخطط الوطني للماء في أفق 2050، بعد عرضه على المجلس الأعلى للماء والمناخ، وتفعيل مضامين البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية؛
- إطلاق 5 سدود كبرى على الأقل سنويا؛
- تعزيز شبكة محطات تحلية المياه بطاقة إنتاجية سنوية تمكن من بلوغ هدف مليار متر مكعب سنويا في أفق 2050؛
- تفعيل مبدأ التضامن المجالي في توزيع الموارد المائية، من خلال إطلاق إنجاز تحويل فائض المياه السطحية من حوض سبو إلى حوضي أبي رقراق الشاوية وأم الربيع، وكذا فائض المياه السطحية من الأحواض المتوسطية إلى حوض ملوية،
- إيلاء الأهمية القصوى لتعميم تزويد العالم القروي بالماء الشروب لجميع المراكز والدواوير في إطار البرنامج الوطني للماء الشروب ومياه السقي 2020-2027.
- الحفاظ على جودة المياه ومكافحة التلوث، والرفع من نسبة استعمال المياه العادمة المعالجة لبلوغ الهدف المحدد في المخطط الوطني 2020-2050 (340 مليون متر مكعب).
- تحديد المجال العام المائي لحمايته من الترامي وإعداد برامج جهوية لتثمينه.

تقوية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يعتبر تعزيز أدوار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من البدائل الحقيقية لتجاوز معيقات النموذج التنموي المغربي وتعزيز التنمية المحلية والانطلاق من المقومات المحلية لكل قرية وفي كل مدينة، وتمكين السكان المحليين من القسط الأكبر من عوائد سلاسل الإنتاج المحلية. وعليه فإن الحزب سيعمل على دعم الرفع من جودة المنتوجات المقدمة من طرف التعاونيات ودعم انخراط التعاونيات في النسيج الصناعي، وذلك من خلال:

- وضع إطار قانوني يمكن التعاونيات من التجمع في وحدات تعاونية أكبر من أجل تثمين جهود العاملين فيها، وتقوية رصيدها، والرفع من جودة منتوجها المعروض في السوق؛
- تبسيط مساطر إحداث التعاونيات، عبر إحداث شباك وحيد في المراكز الجهوية للاستثمار، وتنظيم قوافل للمناطق النائية من أجل تسهيل التعرف على الإجراءات الإدارية لإحداث التعاونيات؛
- إصدار علامة مغربية للجودة خاصة بالمنتوجات التجميلية والغذائية؛
- إحداث وحدات جامعية من خلال إجازات مهنية ومختبرات بحثية في الدكتوراه، تهدف تطوير منظومة البحث العلمي والتكوين الأكاديمي في مجال العمل التعاوني والإبداع في المجال؛
- وضع إطارات قانونية وضريبية مفصلة ومبسطة تسهل تحول التعاونيات لشركات صناعية؛ وتحفز التعاونيات من طرف المؤسسات الصناعية على غرار التحفيز الذي تم إقراره لفائدة المؤسسات الناشئة؛
- تعزيز نظام الأسبقية الوطنية لفائدة التعاونيات وتحفيز المؤسسات العمومية للتعامل مع الحرفيين المغاربة بشكل حصري، سواء في مجال تجهيز المؤسسات أو في مجال البناء والعقارات؛
- تعزيز الشراكة بين التعاونيات ومراكز الأبحاث والمختبرات والجامعات، ووضع إطارات قانونية لهذه الشراكة؛
- تشجيع التعاونيات على الانخراط في منظومة التصدير من خلال انضمامها لمناطق التسريع الصناعي عبر سن تحفيزات ضريبية خاصة في السنوات الأولى من الاشتغال؛
- دعم التعاونيات التي تتجه للصناعات الخاصة بتدوير النفايات سواء لصناعة مواد أولية لصناعات محلية، أو بعض منتجات الديكورات والصناعات التقليدية واليدوية؛
- إصدار دلائل للاستغلال الفلاحي والصناعي الذي يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية ويقتصد في استهلاك الماء، وتحفيز التعاونيات على استعمال الطاقات المتجددة؛
- تأهيل المنظومة القانونية الضريبية بإدخال تعديلات تمكن التعاونيات من الاستفادة من بعض التكنولوجيات غير المكلفة للاستغلال في مجالات اشتغالها وباعتماد رسوم استيراد تحفيزية؛
- تسهيل ولوج التعاونيات للتمويل من خلال إصدار منتوجات للضمان خاصة.
- إحداث نماذج محاسباتية مبسطة خاصة بالتعاونيات (plan comptable)، ووضع ميثاق ودفتر تحملات ينظم منظومة الدعم المقدمة للتعاونيات؛
- تمكين المقاولين الذاتيين من الانتظام في إطار تعاونيات؛
- تقديم منظومة للتحفيزات تمكن من تطوير انخراط التعاونيات في منظومة التغطية الصحية؛
- إنشاء منصات إلكترونية من طرف الدولة لتسهيل تسويق منتجات التعاونيات، وتكوين أعضائها وتحفيزهم على الانخراط في مجال التجارة الإلكترونية؛
- فتح أكبر للمطارات ومحطات القطار والمحطات الطرقية في وجه التعاونيات لتسويق منتوجاتها.

تعزيز الصناعة التقليدية، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- إخراج المجلس الوطني للصناعة التقليدية
- إخراج مصنف الصناعة التقليدية وكل الترسانة القانونية المنظمة للقطاع، بما فيها المراسيم التنظيمية التطبيقية للقانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية؛
- إحداث المجلس الوطني للصناعة التقليدية وتحديد اختصاصاته وتفعيلها؛
- تطوير دور غرف الصناعة التقليدية والمؤسسات التابعة للقطاع،

- تسريع ا لإصلاح التنظيمي والمؤسساتي لدار الصانع بالارتكاز على مبادئ الحكامة الجيدة، ومراقبة أدائها وتقييم مدى استجابته لتطلعات الصانع التقليدي؛
- تطوير سلاسل الإنتاج، خاصة الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية، مع تعزيز تسويقها في إطار إنعاش السياحة الداخلية والدولية والبحث عن أسواق جديدة؛
- الرفع من جودة وجاذبية منتوجات الصناعة التقليدية وتطوير إنتاجية الحرفيين مع تمكينهم من آليات عصرية لتسويقها (الرقمنة)؛
- تشجيع الحرفيين على إحداث مقاولات حرفية مهيكلة أكثر تنافسية على المستويين الإقليمي والدولي، وتنظيم المناطق الحرفية والمركبات المتخصصة مع اعتماد نموذج تدبير خاص بها؛
- منح امتيازات للصناع التقليدين لتشجيع تسويق وتنويع منتوجاتهم والرفع من صادرات الصناعة التقليدية، مع تخفيض كلفة التوزيع بالخارج؛
- تأهيل الصناعة التقليدية الخدماتية وتحسين ظروف عيش واشتغال الحرفيين المزاولين لها مع تهيئة أحياء صناعية تقليدية تضم المهن المزعجة والملوثة؛
- إحداث نقط بيع المواد الخام الوطنية، وحل الإشكالات المتعلقة بتحديات التهريب والجودة وكلفة البيع والندرة؛
- تبسيط مساطر الترخيص الخاصة بالتكوين، وتطوير الهندسة التكوينية المعتمدة على أساليب محفزة ومبتكرة وجذابة، للرفع من عدد المتدربات والمتدربين وتيسير انتقال الحرف بين الأجيال والحفاظ عليها كتراث لامادي؛
- منح شهادات لمعلمي الصناعة التقليدية، بناء على التجربة والخبرة المراكمة في إطار تثمين وترصيد المهارات المهنية وتحفيزهم على التدريس بمراكز التكوين الخاصة بالقطاع .

الرافعة الأولى: تطوير الحكامة ومواصلة الإصلاحات الهيكلية المرتبطة بها.

في الرؤية والأهداف:

يقدر الحزب أن أسس الحكامة تتجلى في أربعة عناصر، أولها النزاهة كمنظومة من القواعد والقيم التي تحكم مسؤولية الحفاظ على الموارد والممتلكات العمومية، وضمان نجاعة استخدامها، وثانيها الشفافية، وخاصة ضمان ولوج العموم إلى معلومات دقيقة ومحينة، وثالثها الانفتاح والإدماج لضمان مشاركة واسعة لمختلف الفاعلين في المجتمع في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، ورابعها المحاسبة والمساءلة لضمان تدبير أمثل للموارد البشرية والمادية وربط الإنجازات بالأهداف.

وقد سعى الحزب خلال تجربته التدبيرية لتحقيق طفرة حقيقية على هذه المستويات، نذكر من بين مكتسباتها، على سبيل المثال لا الحصر، إصدار مجموعة من النصوص القانونية التي تهدف إلى تكريس قيم النزاهة والشفافية، منها ما تعلق بتنظيم الجوانب السياسية كالقانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، ومدونة الانتخابات، والقوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والجماعات الترابية، والقانون التنظيمي المتعلق بتسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، ومنها ما تعلق بتنظيم الجوانب المالية كالقانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال، والقانون المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة، والقانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، والقوانين المتعلقة بالتصريح بالممتلكات، والمراسيم التطبيقية من بينها المرسوم المتعلق بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة، وكذا بعض القواعد المتعلقة بتدبيرها ومراقبتها بإحداث اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، والمرسوم المتعلق بمراقبة نفقات الدولة، ومنها ما تعلق بتنظيم الجوانب الإدارية كالقانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، والقانون المتعلق بإلزامية تعليل القرارات الإدارية السلبية، والقانون المتعلق بتغيير وتتميم النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، والقانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، والقانون المتعلق بتحديد مسؤولية الآمرين بالصرف والمراقبين والمحاسبين العموميين، والقانون المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، والقانون الذي تحدث بموجبه البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، والمرسوم المتعلق بإحداث مسطرة لنشر مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، والمرسوم المتعلق بالمفتشيات العامة، والمرسوم المتعلق بتحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكايتهم وتتبعها ومعالجتها.

وعلى المستوى المؤسساتي، فقد تم تطوير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وعمل المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات، وديوان المظالم بإحداث مؤسسة الوسيط، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما تم إحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، ومجلس المنافسة، واللجنة الوطنية للطلبات العموميّة، وأقسام متخصصة في مكافحة الجرائم المالية، ووحدة لمعالجة المعلومات المالية.

أما على المستوى الإجرائي، فقد تم دعم مؤسسات الحكامة وتفعيلها، واعتماد ميثاق حسن التدبير كإطار مرجعي، وتعزيز منظومة محاربة الرشوة من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير كالعمل على تحسين تصنيف المغرب في مؤشرات إدراك الفساد، وضمان التنزيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وترسيخ منظومة القيم (الحرية والمسؤولية والنزاهة والمواطنة وحسن تدبير المال العام والمحافظة عليه)، وإرساء آلية لضمان سرعة التفاعل مع شكايات المواطنين المتعلقة بالرشوة وخرق مقتضيات النزاهة، وتقوية مؤسسات الرقابة والمحاسبة، وإيلاء العناية اللازمة لتفعيل توصياتها، وتشجيع مشاركة عموم المواطنين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني بعد وضع ميثاق وطني لمكافحة الفساد. كما تم إرساء أسس الشراكة لتدعيم منظومة النزاهة وضمان انخراط المواطن في تدبير السياسات العمومية من خلال الشراكة الخاصة بالمجالس الاستشارية (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و هيئة الإنصاف والمصالحة، و المجلس الأعلى للقطاع السمعي البصري، و المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، و المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، ودعم ومساندة المنظمات والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والحقوقي، وتنمية الشراكة مع مختلف الجمعيات وكل المنظمات والأشخاص المعنوية التي تعمل في حقل محاربة الفساد، و إحداث موقع إلكتروني مخصص للتبليغ عن حالات الارتشاء ومركز التبليغ عن جرائم الفساد، مع حضور وازن على المستوى الدولي بتنظيم مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتفاعل الموضوعي مع قراراتها وتوصياتها، وترؤس مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي المبادرة التي ترعاها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، والانضمام إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

ورغم هذه الجهود، فلا زالت جوانب عديدة من هذا الورش في حاجة للتطوير. فعلى صعيد النزاهة، لا زالت الثقافة الأخلاقية في الخدمة العمومية دون المستوى، ومؤسسات مكافحة الفساد لا زالت تفتقد إلى مقومات النجاعة، وعمل البرلمان لا زال يشتكي من ضعف الموارد البشرية والإسناد الحزبي، والمشاركة العامة لا زالت تحتاج إلى إعادة الثقة في المؤسسات، ووسائل الإعلام لا زالت تحتاج لمزيد من المهنية والتجرد، والقطاع الخاص لا زال يحتاج إلى التأطير. وعلى صعيد الشفافية، لا زال التنزيل الشامل لقانون الحق في المعلومة ينتظر تغيير العقليات وتوفير الآليات وتطوير الوعي الجماعي بأهمية الشفافية في أية منافسة شريفة. وعلى صعيد التشارك، لا زال إدماج مختلف المكونات المجتمعية والمجالات الترابية في المسار التنموي ينتظر اقتناع مختلف الفاعلين بضرورة القراءة الجماعية للمعطيات الضرورية لاتخاذ القرارات العمومية، واحترام وجهات نظر وإكراهات كل فاعل على حدة، ومناقشة الخيارات بصفة متجردة ومحايدة، وتطبيق الالتزامات، كل في إطار اختصاصاته لضمان مصداقية المنظومة التشاركية. أما على صعيد المساءلة، فلا زالت مؤسسات الرقابة تحتاج إلى تنسيق أفضل، كما تحتاج المحاكم المالية إلى تجاوز ضعف الموارد البشرية وعدد الحسابات المدلى بها، وضآلة القرارات المبلغة، ومحدودية المتابعات الجنائية التي لا ترقى لمستوى المخالفات المرصودة، ولا زال الجهاز القضائي خارج المساءلة، ويعاني من محدودية الاستقلالية، والانغلاق، وضرورة تطوير الكفاءة والأداء والفعالية.

وانطلاقا مما سبق، فسيحرص الحزب على تكريس مفهوم الحكامة الجيدة كثقافة ترتكز على مبادئ دولة الحق والقانون، وكرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكمحرك لجعل الإدارة في خدمة الجميع، لوضع حد لأساليب الشطط والتعسف في استعمال السلطة، مع ما ينتج عنه من ريع وفساد، ولتطوير الحكامة كرافعة لتسريع الإصلاح ورفع قدرات الإنجاز.

الإجراءات:

ولبلوغ ذلك، يمكن تلخيص مختلف الأهداف والإجراءات المرتبطة بهذه الرافعة في:

استكمال تأهيل الترسانة القانونية وتفعيلها، وترسيخ منظومة قيم محاربة الفساد:

تطويرا لمسار تحيين المؤشرات في هذا المجال، يركز حزب العدالة والتنمية على استكمال تأهيل الترسانة القانونية وتفعيلها، وتجويد أداء مؤسسات الحكامة وتعزيز قدراتها، وتفعيل آليات الحكامة الجيدة على المستوى الميداني، وتعزيز دور المجتمع المدني في هذا المجال. ولبلوغ ذلك نقترح ما يلي:

- السهر على حسن تنزيل القوانين المرتبطة بالحكامة، من خلال مأسسة الدراسة القبلية لأثر وجدوى مشاريع ومقترحات القوانين والمشاريع العمومية؛
- إصدار النصوص التنظيمية اللازمة لتفعيل مختلف القوانين ذات الصلة؛
- تتبع الأثر الفعلي للقوانين الصادرة ومدى استيفائها للغاية التي شرعت من أجلها؛
- تحيين الترسانة القانونية على ضوء تقييم مفعولها على أرض الواقع؛
- التنزيل الشامل لقانون الحق في المعلومة وتطوير الآليات والوعي الجماعي بأهمية الشفافية والمنافسة الشريفة؛
- الارتكاز على المرجعيات الدينية والوطنية لترسيخ منظومة قيم محاربة الفساد؛
- ضمان التنزيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد بتخصيص الموارد اللازمة لها، وإرساء نظام فعال للتتبع والتقييم، وإرساء آلية لضمان سرعة التفاعل مع شكايات المواطنين من شتى مظاهر الفساد؛
- تطوير الموارد المالية المتاحة لتنظيمات المجتمع المدني، وتفعيل النصوص التشريعية والتنظيمية الهادفة إلى ضمان مشاركة فعالة للمواطنين وجمعيات المجتمع المدني في تدبير الشأن العام.
- إدراج مواضيع الحكامة ومحاربة الفساد في البرنامج التعليمي في كل مراحل التعليم.

تطوير نجاعة والتقائية السياسات العمومية

إن تطوير نجاعة والتقائية السياسات العمومية من شأنه أن يمكن بلادنا من ربح مجموعة من النقط في نسبة النمو، نظرا للهدر الحاصل في الإنتاجية جراء الوضع الحالي. ولبلوغ هذا الهدف، وجب اتخاذ الإجراءات التالية:

- اعتماد التخطيط الاستراتيجي الشامل والمندمج في تدبير العمل الحكومي؛
- مأسسة التقييم في تدبير الاستراتيجيات القطاعية؛
- إصدار مرسوم مأسسة وحدة تتبع وتقييم البرنامج الحكومي لدى رئاسة الحكومة؛
- إحداث الوكالة الوطنية لتقييم السياسات العمومية؛

- العمل على الرفع من نجاعة اللجان بين-الوزارية كآليات لتنسيق وضمان الالتقائية؛
- إرساء آليات خاصة لتتبع وضبط تدبير المشاريع الكبرى وتقييم نجاعتها لإرساء حكامة اقتصادية حقيقية؛
- تجميع السياسات الاجتماعية في منظومة موحدة ومندمجة للحكامة.

إصلاح الإدارة ومواصلة إصلاح المالية العمومية :

نرى أنه من الضروري مباشرة إصلاح شامل وعميق للإدارة لتملك قيم وممارسات الحكامة في مختلف الأسلاك الإدارية، ومواصلة إصلاح المالية العمومية كمدخل لإصلاح الدولة. وعليه نقترح ما يلي:

- تحيين خارطة الطريق المتعلقة بمواكبة تنفيذ مضامين الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، وتفعيل التمثيليات المشتركة بن الجهات، وإصدار جميع النصوص التنظيمية التي تمكن من تفعيل الإصلاح؛
- تحيين الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة؛
- إصدار ميثاق المرافق العمومية وإعداد خارطة طريق لتفعيل مضامينه تتضمن التدابير التنظيمية الضرورية؛
- مواصلة تفعيل القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية، وإرساء اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- تطوير منظومة تلقي معالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وتظلماتهم، وتعزيز انخراط جميع القطاعات الوزارية؛
- اعتماد قانون يتعلق بالإدارة الرقمية؛
- اعتماد مدونة الأخلاقيات في الإدارات العمومية؛
- اعتماد الحكامة الإلكترونية في مختلف مجالات الإدارة؛
- اعتماد التدبير المبني على النتائج في مختلف القطاعات؛
- مراجعة نظام حكامة الخدمات العمومية؛
- مواصلة إصلاح المالية العمومية من خلال التفعيل الشامل للقانون التنظيمي لقانون المالية؛
- تطوير المنظومة القانونية المتعلقة بالحكامة والرقابة المالية من خلال الانتقال النهائي لمسك المحاسبة العامة للدولة القائمة على مبدأ إثبات الحقوق والالتزامات؛
- ترشيد النفقات الإدارية؛
- تدارك ضعف الموارد البشرية بالمحاكم المالية؛ للتمكن من تطوير عدد الحسابات المدلى بها، وزيادة عدد القرارات المبلغة، والتنسيق في المتابعات الجنائية لترقى لمستوى المخالفات المرصودة.

تسريع ورش الجهوية كرافعة لتحديث هياكل الدولة وتحسين الحكامة الترابية:

تشكل الجهوية المتقدمة مدخلا لتحديث هياكل الدولة وإصلاح منظومة الحكامة العامة، وذلك من خلال مراجعة توزيع الأدوار بين المركز والمجال، فالأول يتم على صعيده تحديد الاختيارات الاستراتيجية، والثاني يتم على صعيده بلورة وإنجاز كل ما له طابع تنموي وتدبيري إجرائي، طبقا لمبدأ التفريع الوارد في الدستور. وهو ما يقتضي إسناد دور الجماعات الترابية بتفعيل وتعميق اللاتمركز الإداري، وتأطير العلاقة بين الإدارة والمنتخبين بضابطين

أساسين هما التمايز في الوظائف والاختصاصات والتكامل في الفعل والتدخل. وهو ما يتطلب مزيدا من العمل من أجل تكريس مبادئ التدبير الحر والديمقراطية المحلية، واحترام مقتضيات الدستور فيما يتعلق بممارسة المراقبة الإدارية، وتسريع وتيرة اللاتمركز الإداري، بالتوازي مع تعزيز بنيات وقدرات الجهات. وعليه فإننا نقترح:

- تسريع تفعيل الاختصاصات الذاتية للجماعات الترابية، من خلال مراجعة القوانين التنظيمية المتعلقة بها بالشكل الذي يوسع أكثر من أدوارها، وخاصة في مجال التنمية المستدامة والمندمجة بالنسبة للجهات وتمكينها من الإمكانات اللازمة تبعا لذلك.
- الحرص على توقيع عقود برامج بين الدولة وجميع الجهات لتفعيل برامج التنمية الجهوية وتحيينها؛
- إطلاق شطر ثان للتأهيل الترابي والاجتماعي للجهات من خلال الصندوق الخاص بالتأهيل الترابي المحدث بمقتضى الدستور؛
- تكريس برنامج زيارة الحكومة للجهات.

تسريع إصلاح منظومة العدالة

يعتبر ورش الاصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة ورشا مهيكلا جسد مطلب شعب وإرادة ملك وإنجاز حكومتين. وقد كانت من بين أهدافه دعم استقلالية السلطة القضائية وترسيخ استقلال القضاء وتخليقه وعصرنته وتحقيق فعاليته ونجاعته، وكذا تحديث الادارة القضائية لجعلها إدارة عصرية وناجعة وحديثة في خدمة المتقاضين، وتكريس الأمن القانوني والقضائي وتحفيز الاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد واصلت الحكومة الحالية استكمال تنزيل هذا الورش من خلال العمل على:

1-توطيد استقلال السلطة القضائية، الذي أضحى مبدأ دستوريا وحقيقة قانونية حيث تم التقدم بشكل كبير في استكمال الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الاستقلالية، كان آخرها القانون المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة. كما تم تمتيع هذه السلطة بوسائل الاشتغال المادي والبشري واللوجستيكي. ولعل أهم تحدي أمام استقلالية السلطة القضائية هو تحدي تكريس ثقة المواطن في هذه الاستقلالية، وتحدي تعزيز التعاون بينها وبين باقي السلط وتوازنها.

2-الاستمرار في تطوير الإطار التشريعي: لقد عرف الإطار التشريعي مراجعات شملت القانون رقم 16-10 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي، والقانون المتعلق بتنظيم ممارسة مهام الطب الشرعي، والقانون 17-95 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، والقانون المتعلق بالتنظيم القضائي، والقانون المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين.

وتتجلى مقترحات الحزب لتعزيز هذا الورش في العمل على مراجعة مختلف القوانين المرتبطة بالقطاع، ومنها أساسا: القانون الجنائي، المسطرة المدنية، المسطرة الجنائية، المفتشية العامة للشؤون القضائية، القوانين المنظمة للمهن القضائية. كما يقترح الحزب الإسراع بإخراج القانون المتعلق باستعمال الوسائط الالكترونية في الإجراءات القضائية، وكذا الإسراع بالتأطير القانوني للمحاكمة عن بعد.

3- تأهيل و تحديث الادارة القضائية: لقد اشتغلت الحكومة الحالية في هذا الاتجاه على مشروع يروم إقامة إدارة قضائية احترافية مؤهلة قائمة على اللاتمركز الإداري و المالي وإرساء مقومات المحكمة الرقمية و الرفع من مستوى

البنية التحتية للمحاكم، مع الانفتاح على المحيط الخارجي و تعزيز التواصل مع المواطن، و ذلك من خلال حوسبة إجراءات تدبير القضايا و صناعة القرار القضائي، والتداول اللامادي للمعلومات بين الفاعلين في مجال العدالة، وتطوير الخدمات عبر الخط لفائدة المواطنين و الفاعلين الاقتصاديين، وتوفير البنية التحتية المعلوماتية القادرة على تخزين و حفظ المعطيات المتزايدة في الاضطراد، وضمان انسيابية الخدمات و استمرارها، و توفير ضمانات الأمن المعلوماتي للأنظمة و المعطيات.

4-التحول الرقمي لمنظومة العدالة: لقد اعتمد هذا الورش لتحقيق "القضاء الذكي" الذي يهدف إلى تحقيق عدالة مبسطة وميسرة وفعالة ومتواصلة، وجعل المرفق القضائي مرفقا يكرس احترام الحقوق الأساسية للمرتفقين، والرفع من جودة أداء المحاكم وتحقيق الأمن القانوني والقضائي للمرتفقين، وكذا المساعدة على اتخاذ القرار وتسريع العملية القضائية. ويقترح الحزب لتعزيز حكامة هذا الورش الرقمي الاستمرار في تنزيل الأوراش سالفة الذكر وإعادة التنسيق بين مختلف الفاعلين لتطوير وتعميم التكنولوجيات الحديثة، وكذا التنسيق بين القضاء ومختلف القطاعات الحكومية الأخرى لتبادل المعلومات وتيسير الولوج للأحكام وغيرها من القرارات القضائية، كما يقترح العمل على التقعيد القانوني لاستعمال الوسائل التكنولوجية داخل منظومة العدالة.

الرافعة الثانية: تملك آليات ووسائل التحول الرقمي

أصبح لتكنولوجيا الإعلام والاتصال دور أساسي في تجويد أداء الإدارة العمومية والمقاولة وتحسين الاقتصاد وعيش المواطن. ويشكل الإقلاع الرقمي بالنسبة للمغرب فرصة لجعل التكنولوجيات قاطرة للتنمية البشرية، ورافعة لتوفير ناتج داخلي خام إضافي وخلق آلاف مناصب عمل للشباب. ولا يستقيم الإقلاع الرقمي إلا بتوفر الإرادة السياسية اللازمة والحكامة الجيدة في مختلف المستويات، مما يرفع منسوب الثقة لدى المواطنين والشركات والمستثمرين. وقد حرص المغرب منذ 2016 على اعتماد «مخطط المغرب الرقمي 2020» لجعل تكنولوجيا الاتصالات في خدمة التنمية البشرية والرفع من المردودية والإنتاجية والقيمة المضافة، ويعمل المغرب حاليا على تنفيذ المشاريع المدرجة في خارطة الطريق المرتبطة بالتحول الرقمي والمستوفية لشروط الاستفادة من تمويل صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات. ولتحقيق هده الأهداف تم إنشاء "وكالة التنمية الرقمية" لتتمكن من مواكبة المتغيرات الرقمية العالمية، وكذلك المتغيرات التكنولوجية المرتبطة بالقطاع من قبيل الذكاء الاصطناعي والجيل الخامس والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية وسلسلة الكتل والثورة الصناعية 4.0.

الرؤية والأهداف:

اعتبارا للتطورات جد سريعة التي تفوق كل الانتظارات والتوقعات، ترتكز رؤيتنا حول بلورة مخطط إقلاع رقمي تشرف عليه لجنة عليا رقمية تابعة لرئيس الحكومة تعمل على تجويد حكامة المجال الرقمي، من خلال تطوير استراتيجيات رقمية في المؤسسات الحكومية والحرص على ضمان التقائيتها ونزع الصفة المادية عن كافة المعاملات الإدارية. وهو ما سيسهم في تحسين الخدمات ومحاربة الفساد من خلال جعل الرقمنة أداة لترسيخ ثقافة الشفافية ترتكز على بنية تحتية لإدارة البيانات وتستند إليها في اتخاد القرارات وتمكن من إشراك المواطن في صناعة القرار وحل المشاكل. ومن حيث اللحظة التاريخية، فإن جائحة كورونا تشكل فرصة سانحة لإقلاع رقمي يجعل بلادنا رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال رفع فاعلية وإنتاجية القطاعين العام والخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية. ويحتاج هذا الإقلاع إلى خطة عمل شاملة ومندمجة تقوم على إحداث نقلة نوعية في تعميم وتكامل الخدمات الرقمية الحكومية لمواكبة الاستراتيجيات القطاعية، وتجويد أداء النسيج الاقتصادي والعمل على خلق صناعة رقمية مغربية قوية قادرة على المنافسة عالميا من خلال تعزيز البحث والتطوير وتشجيع الشركات الناشئة.

كما أن رقمنة المقاولات الصغرى والمتوسطة ستسهم في الرفع من إنتاجيتها وتنافسيتها، وفي تطوير اقتصاد رقمي وطني يشكل رافعة للتنمية البشرية وموردا للإنتاجية وقيمة مضافة بالنسبة لكافة القطاعات الاقتصادية.

الإجراءات

من أجل بلوغ الإقلاع الرقمي المنشود وإنجاحه على كافة الأصعدة، وحتى تكون التكنولوجيا الرقمية رافعة للتنمية تلبي حاجيات المواطنين وترقى إلى تطلعات المقاولات وتنمي الاقتصاد الوطني، فلابد من الانخراط الجاد والتعاون الفعلي لكافة المتدخلين والمعنيين بالنهوض بالمجال الرقمي من وزارات وإدارات ومقاولات وفاعلين جمعويين، إلى جانب التنسيق الوثيق بين القطاعات المسؤولة عن بعض المشاريع الكبرى والمهيكلة. ونقترح، في هذا الصدد، إعادة تفعيل المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي، إضافة إلى الإجراءات المختصرة التالية:

تحسين الحكامة والخدمات الرقمية:

- تنزيل مقتضيات القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وإنشاء لجنة تقنية لإعداد ونشر مصنفات القرارات الإدارية، والإعداد للرقمنة التامة لجميع المساطر والإجراءات الإدارية؛
- تطوير استراتيجيات رقمية في المؤسسات الحكومية والحرص على ضمان التقائيتها؛
- تفعيل السجل الاجتماعي الموحد كأداة فعالة وشفافة لاستهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي؛
- نزع الصفة المادية عن كافة المعاملات الإدارية، مع التنصيص على إلزامية الرقمنة في بعض المجالات صونا لكرامة المواطن؛
- تسريع الرقمنة بكافة الإدارات العمومية وإطلاق مشاريع التحول الرقمي للإدارة من خلال إنشاء بيئة للذكاء الاصطناعي تمكن من تطوير خدمات جديدة ومبتكرة للمرتفقين؛
- محاربة الفساد بتحسين الخدمات وجعل الرقمنة أداة لترسيخ ثقافة الشفافية.

تنمية الرأسمال البشري:

- تحسين جودة التعليم وبناء المهارات التكنولوجية بما يضمن مواءمة المناهج لاحتياجات وتطورات سوق العمل؛
- تمكين المواطنين من المهارات الرقمية للاستفادة من الرقمنة وجعلها في خدمة كرامتهم من خلال برامج توعية وتكوين تستهدف المواطنين؛
- تفعيل مبادرات شجاعة، في إطار شراكة مع القطاع الخاص، لتمكين المواطنين من حواسيب وهواتف ذكية والربط بالإنترنت لمحاربة الإقصاء الرقمي؛
- مواكبة الجيل الرقمي وثقافته من خلال استثمار التواجد المتواصل للشباب على شبكات التواصل الاجتماعي لتعزيز قدراته وكفاءاته وتحفيزه لتبني العقلية المنتجة بدل الاستهلاكية.

النهوض بالإقتصاد الرقمي في مختلف المجالات:

- تسهيل تطوير البنية التحتية لإدارة البيانات مع إقرار سيادة البيانات في اتخاذ القرارات، وتفعيل كل من البيانات المفتوحة والحكومة المفتوحة؛
- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم ريادة الأعمال المبتكرة وتطوير المهارات الرقمية؛
- تعزيز الصادرات الرقمية وتقليص الفجوة الرقمية وتحويل أهم قطاعات الاقتصاد الوطني؛

- ترسيخ الأفضلية الوطنية في ابتكار الحلول الرقمية، وتشجيع مبادرات تطوير برمجيات مبتكرة قابلة للتصدير للأسواق العربية والإفريقية والعالمية؛
- العمل على ضمان استقلالية البنى التحتية الرقمية وسيادة البيانات من خلال تثمين وتشجيع المبادرات الوطنية، سواء كانت من القطاع الخاص أو القطاع العام؛
- تحسين البيئة التنظيمية لتسريع تطوير التكنولوجيا المالية.

تأمين نظم المعلومات:

- توطيد الثقة الرقمية والأمن الرقمي في احترام تام ودون خرق للحياة الشخصية؛
- إرساء الإطار القانوني للتنمية الرقمية وتفعيل القوانين المتعلقة بالأمن السيبراني؛
- ضمان حماية البنى التحتية الرقمية من مخاطر الإجرام السيبيراني والهجومات الخارجية؛
- ضمان حماية المعطيات الشخصية في مختلف الاستعمالات الرقمية.

الجزء الثالث:
مؤشرات البرنامج الانتخابي وآليات تنزيله

لقد حاولنا خلال عرض مختلف محاور برنامجنا الانتخابي بسط مجموعة من الأهداف العامة، وكذا الإجراءات التي يعتزم الحزب القيام بها خلال الولاية الحكومية المقبلة لتحقيق تلك الأهداف. وفيما يلي، سنعرض لأهم المؤشرات المؤطرة لهذا البرنامج الانتخابي، من خلال بسط تطورها خلال السبع سنوات الأخيرة، قبل تقلد هذه الحكومة للمسؤولية (2015)، ثم خلال الفترة الحكومية الأولى ما قبل كوفيد 19 (2017-2019)، ثم خلال السنتين الأخيرتين. السابقتين. كما أننا سنقدم الهدف الذي نتوخى بلوغه خلال الولاية الحكومية المقبلة. إضافة إلى أننا سنبسط في هذا الجزء الثالث بعض آليات تنزيل برنامج الحزب الانتخابي.

المؤشر	قبل الحكومة	قبل الجائحة	2021	هدف 2026
المحور الثالث: تعزيز كرامة المواطن وتثمين الرأسمال البشري				
ميزانية التعليم (مليار درهم)	(2015) 55,67	(2019) 62,06	71,96	+5% سنويا
المناصب المحدثة في قطاع التعليم	(2015) 7.520	(2019) 15.839	(2021) 18.044	20.000
نسبة التمدرس في التعليم الأولي	(2018-2017) 45,6	(2019-2018) 55,76	72,5	95
نسبة التمدرس في التعليم الابتدائي	(2014-2013) 98.5	(2020-2019) 99.1	99.2	100
نسبة التمدرس الثانوي الإعدادي	(2014-2013) 87,6	(2020-2019) 94,2	-	98
نسبة التمدرس الثانوي التأهيلي	(2014-2013) 61,1	(2020-2019) 69,6	-	80
نسبة التعليم الجامعي ل 18-21 سنة	33	-	42,1	50
عدد طلبة التعليم العالي الممنوحين بالمغرب والخارج	-2014) 285.580 (2015	(2019-2018) 374.682	-2019) 394.696 (2020	600.000
ميزانية قطاع الصحة	(2015) 13,09	(2019) 16,33	(2021) 20	+6% سنويا
المناصب المحدثة في قطاع الصحة	(2015) 2.000	(2019) 4.000	(2021) 5,500	6.000
الرفع من جاذبية التكوين المهني		500 ألف متدرب	650.000	800.000
المحور الرابع: جيل جديد من الإصلاحات من أجل العدالة الاجتماعية والمجالية الشاملة والتقليص من الفوارق				
نسبة التغطية الصحية	(2015) 52	(2019) 70	-	95
نسبة البطالة	(2015) 9,7	(2019) 9,2	(2021) 11,9	اقل من 9
عدد المستفيدين من برنامج الدعم الخاص بالأرامل في وضعية هشة	72.662 (عشت 2017)	97.674 (عشت 2017	110.869 (مارس 2021	200.000
المستفيدون من التعويض عن فقدان الشغل	-	-	74.000	أكثر من 150.000
نسبة التزويد الفعلي للعالم القروي بالماء الصالح للشرب	-	-	(2020) 97.8	99.6
نسبة الولوج بالعالم القروي	(2017) 79	(2019) 83,5	(2021) 85	90
نسبة معالجة المياه العادمة		(2018) 45,4	(2021) 56	70
المحور الخامس: الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني				
نسبة النمو %	(2015) 4,5	(2019) 2,5	(2021) -6,3	4,5 في المتوسط
نسبة التضخم %	(2015) 1.5	(2019) 0,2	(2020) 0,7	أقل من 2
عجز الميزانية %	(2016) -4.2	(2019) -3,6	(2021) -6,5	أقل من 4
مديونية الخزينة %	(2017) 64,9	(2019) 64,8	(2021) 78,4	أقل من 70
مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة	(2016-2007) 33,5	(2019-2017) 38,1	(2020) 26,36	40
احتياطات العملات الأجنبية (مليار درهم)	225.4	(2019)295	325 (يونيو 2021)	7 أشهر من التغطية
تغطية الصادرات للواردات %	(2016) 55	(2019) 57,9	(2020) 62,4	65
ترتيب مؤشر ممارسة الأعمال	(2015) 71	(2019) 60	(2020) 53	اقل من 50
عدد المقاولات المواكبة سنويا	(2015) 1.218	-	(2021) 15.396	أكثر من 25.000 سنويا
الصافي السنوي لمناصب الشغل المحدثة (معدل)	(2015) 33.000	(2019-2017) 121.000	(2020) -432.000	أكثر من 160.000
عدد المقاولين الذاتيين	(2016) 28.921	(2019) 129.326	329.309 (يونيو 2021)	500.000
نسبة الطاقات المتجددة من إنتاج الكهرباء	34		37	45
الرافعة الأولى: تطوير الحكامة ومواصلة الإصلاحات الهيكلية المرتبطة بها				
تنقيط مؤشر إدراك الرشوة	(2016-2012) 37.2	(2020-2017) 41	-	45

بعض المؤشرات العامة للبرنامج الانتخابي:

لا بد من الإشارة إلى كون المغرب، كباقي دول العالم، سيعيش خلال السنتين المقبلتين، نظرا لتطورات وباء كوفيد19، فترة انتقالية سيكون لها كبير الأثر على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. فمن جهة هناك قطاعات ستنطلق بسرعة لتستعيد حيويتها وديناميتها المعهودة كما كانت قبل الجائحة، ومن جهة ثانية هناك قطاعات ستحتاج لوقت أكبر للتأقلم مع الوضع الجديد ومعطيات واقع ما بعد الجائحة، وبالتالي قد تعود لوضعيتها السابقة في فترة أطول. ومن جهة ثالثة هناك قطاعات فقدت عناصر حركيتها وديناميتها بحيث لا يمكنها العودة أبدا لسابق وضعها التنموي، في مقابل قطاعات أخرى ستستفيد حقيقة من التطورات المستقبلية لتعود أقوى مما كانت عليه ما قبل كوفيد 19...وكل هذه التحولات تجعل من الصعب جدا استشراف المستقبل بدقة، لكن ذلك لا يمنع من الاستئناس ببعض السيناريوهات المحتملة لتحديد بعض من الأهداف المرتبطة بالمؤشرات العامة.

آليات التنزيل:

يعتبر حزب العدالة والتنمية البرنامج الانتخابي التزاما أخلاقيا يلزم الحزب إزاء ناخبيه، يتم تنفيذه من خلال الإطار المؤسساتي للمملكة وفق الموقع الذي سيتبوؤه الحزب بعد الاستحقاقات المقبلة. كما نعتبر هذا البرنامج مدخلا أساسيا لمشاركة الحزب في الحكومة ومكونا رئيسيا من مكونات برنامجها التعاقدي.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة، وفقاً للقانون التنظيمي رقم 65-13، تعد برنامجها قبل تنصيبها بعد المصادقة عليه في البرلمان في احترام للمقتضيات الدستورية ذات الصلة. وتحقيقا لهذه الغاية، يلتزم الحزب بما يلي:

- الحث على اعتماد تقارب البرامج كمعيار لتشكيل الأغلبية الحكومية، واعتماد برنامج مقتصر على الأوراش الأولوية، يراعي اختصاصات الحكومة ويقتصر عليها؛
- السعي لدمج الحد الأقصى من الالتزامات المقترحة في هذا البرنامج في مسودة الأغلبية لإعداد البرنامج الحكومي؛
- اعتماد ميثاق الأغلبية كشرط أساسي لأي ائتلاف حكومي، ينص على أن العمل الحكومي يتم تأطيره من خلال توجهات البرنامج الحكومي المدعم من الأغلبية، في إطار التضامن والمسؤولية الجماعية على حد سواء، ومن حيث التنفيذ والتواصل مع المواطنين؛
- تعزيز الإطار المؤسساتي لتنفيذ البرنامج الحكومي، من خلال ضمان تعزيز مأسسة آليات المتابعة والتنسيق المعتمدة، ولا سيما:
  - اعتماد الحكومة في الأشهر الثلاثة الأولى للمخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي، كخارطة طريق مفصلة لتنفيذ البرنامج، تشمل الأهداف والإجراءات التفصيلية وتقديرات الميزانية والمؤشرات لجميع الالتزامات التي يتعين تنفيذها؛
  - تعزيز صلاحيات اللجنة الوزارية لتتبع البرنامج الحكومي كأداة لتتبع وتيسير تنفيذ البرنامج وتجاوز أي معوقات أثناء تنفيذه؛

- تعزيز وحدة تتبع البرنامج الحكومي التابعة لرئيس الحكومة وشبكة المخاطبين للوحدة لدى القطاعات الوزارية؛
- مواصلة تطوير بوابة على الإنترنت تتيح للمواطنين الولوج إل المعلومات حول الوضعية الدقيقة لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في البرنامج؛
- إعداد تقارير سنوية ومرحلية وفي نهاية الولاية حول تنفيذ البرنامج الحكومي تناقش في البرلمان، ومواكبة هذه التقرير بالترويج الكافي والتواصل ومشاركة الحزب في النقاش العمومي حولها؛

• إبرام عقود نجاعة سنوية لتيسير تتبع تنزيل البرامج الخاصة ب القطاعات الوزارية، بين الوزراء ورئيس الحكومة؛

• على المستوى الحزبي، تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ التزامات البرنامج الانتخابي، وإعداد تقرير سنوي عن متابعة تنفيذ الحكومة لالتزاماتها، وإعلام أعضاء الحزب بالتقدم المحرز، مع تعزيز الدعوة من خلال آليات الأغلبية لتسريع تنزيل الالتزامات التي تعتبر مهمة بالنسبة للحزب؛

• على مستوى الفريق البرلماني، ضمان الدعم والتعبئة فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الحكومي، مع اقتراح تعديلات، قدر الإمكان، على مشاريع القوانين تراعي الالتزامات المقترحة في البرنامج الانتخابي .

حزب العدالة والتنمية

ⵕⵕⴰⴱⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⴷⵖⵜ ⴰ ⵜⴰⵎⴰⵏⵜ

Parti de la Justice et du Développement

pjd.ma

2021

05 37 20 88 62
05 37 20 88 54
pjdcontact@gmail.com
www.pjd.ma